شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA
الجزيرة العربية

السنة الثانية ـ العدد الثالث عشر ـ فبراير ١٩٩٢ ـ شعبان ١٤١٢ هـ
NO.13 FEBRUARY 1992 Year 2

تكفير الحكومة : أحدث التطورات في الصراع مع التيار الديني

وثائق حكومية : منع رجال دين من السفر ، وإيقاف البرامج الدينية

تقرير عن مآسي اللاجئين العراقيين في المعسكرات السعودية

الشيخ العلواني : فتاوى التكفير وراءها شياطين يسعون للفرقة

عين العاصفة : الإتفاقات العسكرية الخفيّة بين واشنطن والرياض

مطالب التغيير تهبّ على قطر

شعر

واعظ السلطان

حدّثنا الإمامْ
في خُطبةِ الجُمعةِ
عن فضائلِ النظامْ
والصبرِ والطاعةِ والصيامْ
وقالَ ما معناهُ :
إذا أرادَ ربّنا
مصيبةً بعبدهِ ابتلاهْ
بكثرةِ الكلامْ .
لكنّهُ لم يَذْكُر الجهادَ في خُطبتهِ
وحين ذكّرناهْ
قالَ لنا : عليكم السلامْ !
وبعدها قامَ مُصلياً بنا
وعندما أذّنَ للصلاهْ
قالَ :
نَعَم .. إلهَ إلاّ اللهْ !

استغاثة

الناسُ ثلاثةُ أمواتٍ
في أوطاني
والميّتُ معناهُ قتيلْ
قِسمٌ يقتُلُهُ « أصحابُ الفيلْ »
والثاني تقتلُهُ « إسرائيلْ »
والثالثُ تقتُلُهُ « عَربَائيلْ »
وهيَ بلادٌ
تمتدّ منَ الكعبةِ حتى النيلْ !
واللهِ اشتقنا للموتِ بلا تنكيلْ
والله اشتقنا
واشتقنا
ثمّ اشتقنا
أنقذنا .. يا عزرائيلْ !

أحمد مطر ــ لافتات ، ٢

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ــ العدد الثالث عشر ــ فبراير ١٩٩٢ ــ شعبان ١٤١٢ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

تكفير الحكومة احدث التطورات في الصراع مع التيار الديني ٢

انشغلت البلاد طوال الشهر الماضي بدعاوى التكفير للحكومة ورجال الدين المتعاونين معها ، ويعتبر هذا هو التطور الاحدث في الصراع المستفحل بين التيار الديني والحكومة منذ اندلاع أزمة الخليج . لقد طرح هذا التطور تساؤلات حول مخاطر استخدام سلاح التكفير بطريقة عبثية قد تفسح المجال للجهّال باستخدامه . وإن اتجاه التكفير الذي ينتشر في البلاد اليوم ، هو اعادة انتاج لفكر المذهب الوهابي مع تغيير الاتجاه .

وثائق حكومية ضدّ المعارضة الدينية ٢٤

الصراع القائم بين التيار السلفي والحكومة ، يتعاظم تدريجياً بحيث دفع الأخيرة الى تضييق الخناق على نشاطات رجال الدين السلفيين من خلال اصدار أوامر في غاية الصرامة .. في هذا العدد ننشر مجموعة وثائق صدرت مؤخراً تتضمن قراراً بتشديد الرقابة على البرامج الدينية وعرضها على وزير الاعلام قبل عرضها في التلفزيون ، اضافة الى منع عدد من كبار رجال الدين في التيار السلفي من السفر الى الخارج .

ماذا يجري في رفحا ؟ ١١

القتل .. والاغتصاب .. والاختطاف .. والتمييز الطائفي .. والحرمان من الماء والغذاء ، عناوين عريضة للضيافة السعودية في معسكرات اللاجئين العراقيين في رفحا والارطاوية .

لقد أصبحت قضية اللاجئين موضوعاً سياسياً تأثرت به مشاريع السعودية لاعداد بديل النظام العراقي الحالي ، واصطدمت بها بسبب معاملتها السيئة للعراقيين .

عين العاصفة ٤٣

لم تتمكن الولايات المتحدة لتحرز نصراً ساحقاً على العراق في حرب الخليج الاخيرة ، لولا وجود بنية عسكرية تحتية ضخمة في المملكة كلفتها مائتي مليار دولار خلال العشر السنوات الماضية ، وقد جاء تأسيس تلك البنية تحسباً لظروف قادمة تستدعي التدخل الاميركي المباشر . والولايات المتحدة تسعى حالياً لأن يكون لها تواجد دائم في المملكة ، مهددة العائلة المالكة برفع غطاء الحماية عنها ان لم توافق على ذلك .

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي :
P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة :
1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON·D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

تكفيـر الحكـومـة ، أحـدث التطـورات في الصراع مع التيار الديني

التيار الديني متشائم تجاه مستقبل العلاقة مع الحكم ، والمجلس قد يكون ستارا لتصفية المتشددين

الملك رفض صيغة للإصلاح تفوض مجلس الشورى صلاحية الرقابة على النفقات الحكومية

حمزة الحسن

كانت البلاد مشغولة طوال الشهر الماضي بدعاوى التكفير التي ظهرت حديثا في وسط التيار الديني السلفي ، لاسيما في الرياض العاصمة حيث يتركز الجانب الاهم من الصراع السياسي في الوقت الراهن .

إن الدعوة الى تكفير الدولة السعودية هو التطور الاحدث في الصراع المستفحل بين التيار الديني والحكومة منذ اندلاع ازمة الخليج ، ومارافقها من تباين في المواقف بين الجهتين ، ولاسيما من تساهل الحكومة إزاء قرار الولايات المتحدة بحشد قواتها في الأراضي السعودية لضرب العراق ، ثم اصطدام التيار الديني بالقيود التي فرضت على تحركات النشطين فيه ، بل وقيام اجهزة الأمن باعتقال العديد من النشطين الشباب في هذا التيار ، ومنع بعض شخصياته المهمة من السفر او القيام بمهام الدعوة والخطابة ، لقد وفرت تفاعلات ذلك الصراع الارض الخصبة التي تلائم نمو دعوة التكفير .

من ناحية أخرى فإن هذا الإتجاه يمهد لما يمكن اعتباره أول انشقاق خطير على الزعامة الرسمية للمذهب الوهابي الذي بقي حتى الان محافظا على قدر معقول من الوحدة ــ الظاهرية على الاقل ــ .

وكالعادة فقد فوجئت الحكومة بأن مؤيدي اتجاه التكفير كانوا من الكثرة ، بحيث استدعت تدخل الشيخ عبد العزيز بن باز كبير العلماء الرسميين ، والإدارة العامة للمخابرات بشخص رئيسها الامير تركي الفيصل ، وهي من المرات النادرة التي يقوم فيها هذا الجهاز بالتدخل بهذه الصراحة في شأن داخلي ، مثل الصراع بين الأطراف المختلفة في التيار الديني .

وقد ندّد الشيخ الباز بالدعوة الجديدة وطالب بالاعتدال والكفّ عن إثارة الفتنة ، (نص بيان الشيخ بن باز في مكان آخر من هذا العدد) أما الامير تركي فقد تحدث في مجالس متعددة ، موجها كلامه الى شخصيات بارزة في التيار السلفي ، بالتحذير من ان الحكومة ستواجه هذه الدعوة باقسى الأساليب ، وان اللحى البيضاء ــ حسبما نقل عنه ــ لن تشفع في اصحابها اذا ما وصل الامر الى تكفير رجال العائلة المالكة .

ومن الواضح ان حساسية الموضوع هي التي حملت الحكومة على ابراز بيان الشيخ الباز وتكرار عرضه في الاذاعة والتلفزيون ، إضافة الى الصحافة المحلية .

وكانت القضية قد أثيرت بشدة حينما قام أعضاء متشددون من التيار السلفي بتوزيع طبعة سرية من كتاب (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) الذي كتبه أحد العلماء ونشر تحت اسم حركي ــ كما يبدو ــ هو مرشد عبد العزيز بن سليمان النجدي .

وقد طبع الكتاب لاول مرة في بيشاور ، المدينة التي تضم مخيمات ومعسكرات المجاهدين الافغان على الحدود الشمالية بين باكستان وأفغانستان ، حيث يقيم العشرات من المواطنين السعوديين الذين اختاروا الهجرة أو هربوا بعد تهديدهم بالاعتقال لأسباب سياسية ، و تسربت نسخ قليلة من هذه الطبعة من الكتاب إلى داخل المملكة ، لكنه طبع من جديد في الداخل ووزع منه مئات النسخ ، في الوقت الذي بدأ أنصار هذا الاتجاه بعرض الادلة على كفر كبار المسئولين في الحكومة بمن فيهم الملك وكبار الامراء ، دون استثناء بعض علماء الدين الذين يعملون في الاجهزة الحكومية .

وقد بدأت تلك الإثارات في الجلسات الخاصة والندوات التي يعقدها في العادة النشطون ، من أتباع التيار السلفي في المساجد او حتى الغرف المخصصة لسكن الطلاب في الجامعات ، لكنها من ثَمّ توسعت حتى أصبحت حديث المجالس ، في البيوت وحتى الدوائر الحكومية ، إن احد الأسباب التي تدعو لانتشار الفكرة والتوسع السريع في تداولها

والنقاش فيها ، هو كونها تتناول لأول مرة أشخاصا بارزين في العائلة المالكة ، وبعض رجال الدين المهمّين ممن يصنفون كأتباع للدولة ، وقد ذكر من بينهم الشيخ صالح اللحيدان ، عضو هيئة كبار العلماء ورئيس مجلس القضاء الأعلى .

ولم يسبق ان تحدث أحد من أتباع المذهب الوهابي ــ ربما باستثناء إشارات متناثرة في رسائل الشهيد جهيمان العتيبي ــ في كفر اي من ملوك العائلة السعودية الذين اعتُبروا دائما حماة للمذهب واولياء للأمر واجبي الطاعة ، وغاية ماقيل في بعض الأمراء هو وصفهم بالفسق الذي لايخرج صاحبه من الدين ، حسب التصنيف الجاري في الاوساط الدينية ، إن هذا التصعيد الحادّ الى أعلى الدرجات من الصراع هو الذي نفخ في نار الفكرة ، وجعلها تتحول بين عشية وضحاها الى حديث الكبير والصغير .

خلفية النزاع

التكفير كموقف تجاه المجتمع ــ بعض الأطراف في المجتمع على الأقل ــ ليس جديدا في حياة البلاد ، كما انه ليس جديدا في المجتمعات الاسلامية بصورة عامة ، على الرغم من انه لم يكن في اي وقت من الأوقات ، قديما او حديثا موضع ترحيب او احترام ، وفي تاريخ العالم الإسلامي المعاصر كان هذا الإتجاه يتنامى غالبا في وسط الازمات ، ولاسيما حينما يصل بعض النشطين في مجال العمل الديني الى طريق مسدود ، بسبب العزل الاجتماعي او القمع الحكومي ، او على اقل التقادير العجز عن التعبير عن الرأي والمشاركة الإجتماعية المتكافئة مع بقية الاطراف ، وقليلا ما جاء التكفير كأساس للعمل الديني بناء على نظرية في الجهاد او الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مستقلة عن الظروف المحيطة ، والمتّسمة بالتأزم البالغ وافتقاد الرؤية الواضحة والأمل في التغيير .

وبالنسبة للتيار السلفي في المملكة ، الذي يشهد في الوقت الراهن صراعا شديدا بين دعاة التكفير ومن سواهم ، فإن لظهور هذا الإتجاه وتناميه مبررات متعددة تاريخية و عقائدية ، فضلا عن الظروف المؤاتية على الصعيد السياسي والإجتماعي ، ولعلنا لانعدو الحقيقة اذا قلنا ان تكفير المخالفين هو التعبير الادق عن العقيدة الدينية المتبناة رسميا ، على الرغم من ان دعوة التكفير المثارة حاليا موجّهة بصورة رئيسية ، ضدّ الحكومة ذاتها التي تتبنى وتحمي العقيدة التي ترعرع في احضانها هذا الإتجاه .

من الناحية الفقهيّة يميّز العلماء بين نوعين من الكفر ، كفر العمل الذي لايخرج صاحبه من الملة وكفر الاعتقاد الذي يخرج صاحبه عن الاسلام ، وحتى الوقت الحاضر فإن جميع العلماء المسلمين تقريبا ، قد تحاشوا اطلاق صفة الكفر المخرج عن الملة على اي من الأشخاص الذين ولدوا لأبوين مسلمين ، إلا في حالات نادرة من بينها مثلا حالة الكاتب البريطاني سليمان رشدي ، وفيما عدا ذلك فإن غاية ماقيل في من حُكموا بالكفر انهم كفّار بالعمل ، وهي من الناحية العرفية بين مراتب الفسق غير الموجب لحدّ الردّة ، لقد شمل هذا الاحتياط حتى الذين جاهروا بالعداء للإسلام او منعوا بالقوة اقامة الشعائر ، واعتبر العلماء كفرهم في حالة تحقق موجباته كفر عمل ، يُوصَم صاحبه بالفسق وليس الكفر ، إن هذا التقسيم ولاسيما استبعاد الوصم بكفر العقيدة ــ وهو مقدمة اعلان ردة الشخص المعني والمطالبة باجراء حكم الردة « القتل » هو أحد الحواجز التي وضعها العلماء للحيلولة دون قيام غير الأكفاء بالعبث في الأحكام ولاسيما اطلاق وصف الكفر دون اعتماد على البحث الدقيق ، لاسيما والأمر يتعلق اولا وأخير بدماء المسلمين ، وسلامة المجتمع من التشرذم ، لقد كان من السهل على اي من الناس العثور على مايكفيه من الأدلة ، لإثبات خروج شخص معين من الدين استنادا الى بعض اقواله او تصرّفاته ، لولا ذلك التشدد وتلك الاحتياطات ، ان الخشية من ان يكون التكفير ملعبا لعامة الناس وسلاحا لتفتيت المجتمع ، واحتكار الدين ، هو الذي حمل العلماء المسلمين من جميع المذاهب على الحذر الشديد في التعامل مع الموضوع ، واتخاذ اقصى الإحتياطات قبل وَصْم أحد بصفة الكفر ، وقد ادى ذلك الاحتياط الى حفظ اعتبار الاسلامية لعدد كبير من العتاة والمخالفين للإسلام ، فضلا عن غير الملتزمين باحكامه على مر التاريخ وحتى الوقت الحاضر ، ان الفئة الوحيدة التي طرحت جانبا ذلك القدر الشديد من التحفظ ، هم علماء المذهب الوهابي الذين لم يتأخروا عن اطلاق وصمة الكفر الاعتقادي على العديد من مخالفيهم سواء في السياسة او في العقيدة ، ومن ذلك حكمهم ببطلان المذاهب الصوفية جميعا ومذهب الشيعة و الزيدية والاباضية ، وفي السياسة فقد نال وصمة التكفير كل من الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي عام ١٩٨٢ والرئيس العراقي صدام حسين في أواخر ١٩٩٠ والزعيم الايراني الراحل اية الله الخميني عام ١٩٨٧ .

لقد جاء التساهل في الوصم بالتكفير من جانب رجال المذهب المذكور ، بسبب توسيع نطاق التطبيق الموضوعي لبعض الاحكام الفقهية ، وتجنب الحيطة في إعلان الاحكام ، ومن ذلك مثلا توسيع موضوعات حكم الإبتداع ليشمل كل ما لم يكن موضوعا في زمان الرسول والصحابة ، ومنع التساهل في أدلة السنن المتعارفة عند مختلف المذاهب وإدخالها في ابواب البدع ، ثم المبالغة في حكم البدعة واعتباره من صنوف الكفر ، ومن الامثلة ايضا توسيع موضوعات كفر العمل وإدخال بعضها ضمن احكام كفر الاعتقاد الموازي للردة .

وفي العالم العربي كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي شهدت ظهور حركة واسعة نسبيا تقوم على فلسفة تكفير المجتمع وهجرانه ، وظهرت على الدوام دعوات في انحاء شتى من العالم الاسلامي تقول بكفر الحُكّام المحاربين للدين او المتساهلين في نشر البدع ، ولم يسلم من هذه الدعوة حتى النظام الايراني القائم على اساس ديني شديد المحافظة ، فقد واجه في بداية انتصار الثورة حركة تطلق على نفسها اسم الفرقان ، وتحكم بكفر الحاكمين باعتبارهم اقاموا حكومة حسب نمط وضعي لا أصل له في التشريع ، وانهم لذلك خرجوا من الملة بخلاف عامة الناس الذين يعتبرون مجرد اتباع مضللين ولا تلحق بهم صفة الكفر ، وبناء على وصمة الكفر هذه فقد قامت فرقان باغتيال العديد من الشخصيات الدينية البارزة في الثورة ، ممن كانوا يصنفون كمنظرين فكريين لها من بينهم على سبيل المثال الشهيدين اية الله مرتضى مطهري وحجة الاسلام محمد مفتح .

وثمة عديد من العلماء المسلمين ممن يميل الى فكرة تكفير الحاكم الفاسق ، لكن غالبيتهم لايرون صحة نشرها على الصعيد العام ، بالنظر الى ان هذا الزمان زمان فتنة ، والحدود فيه بين الحق المطلق

تكفير المخالفين ، قاعدة العقيدة الدينية الرسمية ، على الرغم من أنها طالت الحكومة نفسها التي احتضنتها

والباطل المطلق شديدة المرونة .

ومن سوء الحظ فإن القرائن التاريخية لظهور دعاوى التكفير ، تشير كلها الى ان هذه الدعاوى نشطت كانعكاس لتحولات سياسية ، وانها في الجوهر احدى تعبيرات الموقف السياسي ، ولايمكن اسنادها الى اساس نظري مستقل عن الظرف السياسي ، و متين في الدلالة على الموضوع ، مستمدّ من القواعد الشرعية المعتبرة في التصنيف ، إن بازار التكفير لايجد زبائنه الا في الأزمات السياسية ، ولاسيما بين من انسدت في وجوههم الآفاق ، فلم يجدوا ملاذا سوى رفع مستوى الصراع الى اعلى درجاته وهو الدعوة الى الحرب ، ولو بالكلام ، ولأن هذا ليس من المتعارف وفق التقاليد الشرعية ، فقد كان لابد من إسناده بأدلة نظرية مناسبة ، ومن هنا ظهرت فكرة التكفير التي هي التمهيد النظري للدعوة الى حرب الموصوم بالكفر .

إن اتجاه التكفير الذي ينتشر في البلاد اليوم هو إعادة انتاج لفكر المذهب الوهابي مع تغيير الاتجاه ، وفي التاريخ الحديث شهدت الدولة السعودية حالتين على الاقل أعلنت فيهما الحرب على السلطة على أرضية تكفيرها ، أولهما صراع الاخوان بقيادة المرحوم فيصل الدويش مع مؤسس الدولة الملك عبد العزيز عام ١٩٣٠ والثانية اقتحام الاخوان ايضا للمسجد الحرام بقيادة الشهيد جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩ ، أما الدعوة الجديدة فإنها لاتخفي تبجيلها لدعوة الاخوان السابقة الذكر في كلا عهديها ، وقد اختار مؤلف (الكواشف الجلية) لتقديم كتابه كلمة مشهورة لسلطان بن بجاد ــ أحد قادة الحركة الإخوانية الأولى ــ يقول فيها (اذا قُتلنا فستُزاحمون اليهود والنصارى في شوارع الرياض) وكان وجود القوات الاجنبية في المملكة خلال ازمة الخليج الفتيل الذي اشعل الصراع وقاد الى بروز فكرة التكفير الجديدة .

إلى أين ؟

إلى اين سيصل الداعون الى تكفير الدولة السعودية في المواجهة ، واي رد فعل سيكون للحكومة على هذا الإتجاه الخطير ، وماهي الآثار التي يمكن ان يتركها على العلاقات القائمة بين المذهب والدولة ؟

قد لايكون المستوى الحالي للصراع بين التيار الديني والحكومة هو الأخطر ، وهو لم يصل حسب تقديرنا الى النقاط الشديدة الحرج ، اي بالتحديد المرحلة التي يجد كل من الفريقين أنه أمام معركة كسر عظم مع الآخر ، لكن مما لاشك فيه ان هذا الباب لن يؤدي لسوى ذلك الطريق ، فيما إذا قررت الحكومة المضي قدما في سياساتها الحالية على صعيد العلاقة مع القوى السياسية في البلاد ، حيث يبدو حسب المعطيات الراهنة انها ستبقى حاكمة لفترة أخرى في المستقبل ، إن هذه السياسات هي التي اوصلت البلاد الى حالة التوتر الشديد التي تعيشها الآن .

وقد كانت الآمال معلقة على الإصلاحات السياسية الموعودة من حيث انها ستكون سبيلا الى تبريد التوترات ، ولاسيما في اعادة صياغة مضمون وشكل العلاقة بين المواطنين والسلطة، لكن ماتسرب من معلومات حول الصيغ المقترحة للإصلاح لاتعطي انطباعات ايجابية حتى الان، وحسب مصادر قريبة من اللجنة المكلفة بوضع نظام مجلس الشورى فإن الملك فهد مازال متشددا في موضوع الصلاحيات التي يفترض ان تناط بمجلس الشورى ، ومجالس المقاطعات ، وكانت اللجنة التي يرأسها الامير نايف قد أوصت بأن يمنح المجلس صلاحية وضع القوانين دون العودة الى مجلس الوزراء ، ومناقشة مشروع الميزانية بعد ان يقدمها مجلس الوزراء ، إضافة الى الرقابة على النفقات الحكومية ، لكن الملك اصرّ على ان يكون مجلس الشورى تابعا لمجلس الوزراء الذي يترأسه قانونيا الملك ، وقد شدد بالخصوص على ان القرارات المالية يجب ان تبقى منوطة بالملك شخصيا ، الأمر الذي استدعى إعادة صياغة البنود المتعلقة بصلاحيات المجلس مرّات عديدة .

ولايبدو العديد من الناس في البلاد متفائلا بالإصلاحات الجديدة ، على الرغم من انها تحولت الى مادة أخرى للصراع بين بين الحكومة والخط الديني ، الذي يشعر بأن المجلس قد يكون مبررا لتصفية رموزه ولاسيما المتشددين منهم .

وعلى أي حال فلا يبدو ان الحكومة عازمة على اصلاح ، يؤدي الى فتح الباب امام القوى السياسية للتمتع بحرية العمل ولو بصورة جزئية ، بل انها قامت باعتقال العديد من النشطين من التيار الديني ، وبينهم العديد من رجال الدين وخطباء المساجد الذين دعوا الى عرض البرامج المقترحة للإصلاح السياسي على الرأي العام قبل اصدارها رسميا ، الامر الذي يدل على ان اسلوب التشدد الذي كان متبعا حتى الان في معاملة المعارضين سيبقى هو الاساس .

وإذا استمرت الأمور على هذا النحو فيجب ان نتوقع مزيدا من التدهور ، في العلاقة بين القوى السياسية في البلاد وبين الحكومة ، ومن بينها بطبيعة الحال تصاعد موجة التكفير التي تجد لها اليوم مكانا يتوسع باستمرار في اوساط المواطنين .

من الواضح ان الخيارات امام الحكومة محدودة جدا فإما ان تستجيب للمطالب الشعبية بالإفراج عن الحريات العامة ، وتتيح المجال لكل القوى لتعبّر عن نفسها في إطار القانون ، وإما ان تغامر بالدخول في معركة كسر عظم مع المعارضة ولاسيما القوى المتشددة منها ، ان هذا هو الاحتمال الارجح كما يظهر ، ولاتزال الحكومة واثقة من قدرتها على الغلبة في المواجهة ، لكن ذلك سيكون بالتاكيد انتصاراً قصير الأمد وباهظ التكاليف ، وهو سيؤدي الى تشكّل مختلف للمعارضة والى تصفيف جديد لها ، قد يكون أبرز ضحاياه القاعدة الدينية ، التي كانت تعتمد عليها الحكومة حتى اليوم كأساس للمشروعية في الحكم .

تصاعد نشاط هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فخّ منصوب وتصفية دمويّة قادمة !

أربعة آراء يتداولها عموم المواطنين في تفسيرهم لتصاعد حدة نشاط رجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتي تعرضت لضغوط شديدة في بدايات أزمة الخليج ، وتمّ تقليص نشاطها ، وتناولتها الصحافة الحكومية بالنقد اللاذع والشديد ، وقرر الملك فهد حينها إقالة رئيسها السابق ، الشيخ حسن آل الشيخ ، وتعيين الدكتور عبد العزيز السعيد خلفاً له ، بعد أن هاجم رجال الهيئة حفلة أقامها دبلوماسيون فرنسيون وانهالوا بالضرب على المحتفلين والمحتفلات وساقوهم الى المعتقل .

الرأي الأول يقول ، بأن نشاط رجال الهيئة المتصاعد في الأربعة أشهر الماضية يعبّر عن إختلال العلاقة وموازينها بين التيار السلفي الديني والحكومة ، كما يعبّر عن ضعف النظام الذي لا يستطيع في الوقت الحالي مواجهة المدّ السلفي المسيّس والمتصاعد ، فترك الحبل على الغارب لأنه غير قادر على تصعيد المواجهة .

الرأي الثاني يقول بأن هناك إتفاقاً أبرمه أمراء العائلة المالكة مع أقطاب التيار السلفي ، يتيح لرجال الهيئة — وهي إحدى مؤسسات التيار التقليدي — والتي كانت طيلة الأشهر العديدة الماضية محور خلاف بين السلفيين والعائلة المالكة ، لأنها لم تُمنح صلاحيات حقيقية ، وأن صلاحياتها كانت تُنتقص على الدوام .. يتيح لهم بأن يعملوا بصلاحيات أوسع في الداخل ، شرط أن لا يتعرضوا لسياسات الحكومة أو ممارسات الأمراء . وكان الحديث عن صفقة بين التيار السلفي والحكومة قد أشيع منذ نحو عام ، لدرجة أن صحيفة نيويورك تايمز تحدثت عنه في تقريرها المطول عن السعودية والذي نُشر في « الجزيرة العربية ، العدد السادس » ، وقالت جوديث ميلر التي كتبت التقرير من الرياض ، أن العائلة المالكة خففت ضغوطها عن السلفيين ، كما خفض خطباء المنابر من خطاباتهم الحادّة ضد العائلة المالكة ، شرط ان يحصلوا في المستقبل على تمثيل كبير في مجلس الشورى المقترح بالتعيين .

لا يبدو أن أحداث الأشهر الماضية تدعم هذا الرأي ، فالمواجهة تأخذ إتجاهاً متصاعداً منذ أزمة الغزو وجلب القوات الأجنبية الى أراض المملكة .. غير أن من الصحيح أن عدداً من الأمراء — سلمان ، أمير الرياض على سبيل المثال — عرض أكثر من مرة صفقة مصالحة مع التيار السلفي ، وبدء صفحة جديدة ، وما عرضه الأمير لا يمكن وصفه بأنه صفقة سياسية ، فضلاً عن أن التيار السلفي تستقطبه عدّة توجهات وشخصيات ، ولا يمكن التفاهم مع أحدها بالنيابة عن البقيّة .

التفسير الثالث لتصاعد نشاط هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يقول بأن العائلة المالكة قد أعدّت خطّة لتصفية التيار السلفي دموياً ، وهي في هذا تريد أن تهيّء الأجواء الشعبية لذلك ، بأن أفسحت المجال للسلفيين لممارسة « تغيير » ما يرونه منكراً في سلوكيات المواطنين ، ويعتقد الأمراء أن من الطبيعي حدوث تجاوزات كثيرة بحق الناس ، وسيتزايد النقد والصدام مع المواطنين ، الذين سيطالبون الحكومة بالتدخل ووضع حدّ للإنتهاكات التي يتعرضون لها . وحينها — يضيف أصحاب هذا الرأي — تتدخّل الحكومة بذريعة حماية أرواح الناس وكراماتهم ، وتبدأ — بعد أن شياع جو من السخط — فتحل هيئات الأمر بالمعروف وتفتك بالزعماء المعارضين .

الرأي الرابع يقول ، أن مكانة التيار السلفي التقليدي الذي يتزعمه الشيخ عبد العزيز بن باز تقلّصت للغاية لصالح التيار السلفي المسيّس والذي يقف على رأسه : الحوالي والعودة والقرني والجلالي والتويجري والعبيكان وأضرابهم .. وترى العائلة المالكة أن من أولى المهمات لإستعادة ثقة الناس بها ، هي عزل القيادات المسيّسة عن أفراد التيار ، إو بصورة أصح ، إعادة الجيل الشبابي الى أحضان المؤسسة التقليدية ، التي تعني خسارتها للشارع السلفي في نجد ، خسارة أكبر للحكم نفسه . ومن أجل سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين المسيّسين ، لا بدّ من سدّ الثغرات ، وإقناع الشباب بالمؤسسات الرسمية ورجالها ، ومن أهم الأمور : إحياء وتوسيع نشاط الهيئات وجلب الشباب إليها .

ومن الواضح أن الرأيين الثالث والرابع يتفقان على أن توسيع نشاط الهيئات في الوقت الحالي ، إنما هو فخّ منصوب ، وجزء من المعركة المفتوحة بين السلفيين والحكومة ، وإذا كان الرأي الثالث يتنبأ بصراع دمو ، أو نهاية دموية .. فإن اصحاب الرأي الرابع ، يختلفون في الإجابة على سؤال : وماذا بعد أن تحقق الحكومة عزل أقطاب التيار المسيّس — ذا النغمة الشجيّة الجذّابة — عن جمهوره العريض ؟ .

بعضهم يقول أن المعركة ستنتهي عند هذا الحدّ ، لأن الحكومة ستكون مكتفية بتحقيق ذلك الهدف ، دون أن تتعرّض لأية خسائر ، ولربما إستطاعت إعادة الرؤوس الى « بيت الطاعة » من جديد .. أما إذا قررت أن تصفي القيادات بعد عزلهم — فيما لو تحقّق العزل وهو صعب للغاية — فإنها ستعرّض مكاسبها للخطر ، خاصة وأن امراء العائلة المالكة لا يستغنون عن التستر بالعباءة الدينية .

وآخرون يرون بأن العائلة المالكة ، إنّما تريد في المرحلة الأولى عزل القيادات السياسية عن أتباعها ، ليتسنّى لها في المرحلة التالية القضاء عليها قضاءاً دموياً ، لأن عدداً غير قليل من الأتباع لن يخدعوا بأحابيل الحكومة وسياساتها ، لذا فستكون مضطرّة للعملية الجراحية .

المؤشرات كلّها تدلّ على قرب وقوع المواجهة العنفيّة ، ولكن قرار بدئها سيكون — على الأرجح — بيد الحكم وبالأخص بيد الملك فهد ، الذي يصفه المقربون منه بالتردّد .. ولقد استعرضت مجلة « الجزيرة العربية ، العدد الثامن » سيناريو المواجهة على نحو مقارب لما نتحدث عنه .. يبدأ بالعزل وينتهي بالتصفية ، ولكن النظام — وإن توقّع الإنتصار — لن يخرج من المعركة سالماً ، بل سيكون حكماً ضعيفاً غير محترم وغير شرعي بعد أن يرتفع عنه الغطاء الديني بشكل كامل .

ولحراجة الموقف ، يبدو أن العائلة المالكة تسير باتجاهين يكمل أحدهما الآخر .. الأول : يقضي بعزل التيار المتشدد ضد الحكم ليس عن محيطه السلفي فحسب ، بل عزله عن بقية أبناء الشعب ، وتأجيج المشاعر ضده واستغلال أخطائه . والثاني : استقطاب أفراد من القيادات التقليدية في المؤسسات الجديدة — مجلس الشورى بشكل خاص — والذي يراد له ان يرضي بنحو أو بآخر التيار الليبرالي المعارض للتيار السلفي .

لا أحد يعلم متى تبدأ المواجهة العنفيّة ، ولكن من المتوقع أن يعقب إعلان مجلس الشورى ، إذ سيتوضح حجم المقاعد التي ستعطيها العائلة المالكة للتيار السلفي ، وخاصة التقليدي منه ، وحجم النقد والخلاف والمعارضة ، وحينها قد تقع الواقعة ، والله أعلم ! .

ولي العهد يتهم كبار العائلة المالكة بالرشوة خلال حرب الخليج

قالت نشرة فورن ريبورت في عددها الصادر في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي ، أن الأمير عبدالله ولي العهد ورئيس الحرس الوطني ، ومعه بعض الأمراء الشباب في العائلة المالكة إتهموا بعض كبار رجال العائلة المالكة بجمع ملايين الدولارات في عمليات رشاوي وصفقات ومناقصات مشبوهة خلال حرب الخليج الأخيرة . ولم تشر النشرة الى دلائل هذا الإتهام ، غير أن الأمراء الشباب قالوا بأنهم إستجوبوا أكثر من ١٢٠ من كبار المسؤولين الذين إعترفوا بأنهم وقعوا إتفاقيات مربحة لمشتريات غير ضرورية .

وبناءا على تقريرنا ــ والكلام للأمراء ــ فان ولي العهد أصبح جازما من ذلك ، وقالت هذه المصادر بأن الأمير عبدالله انتقد بعض أفراد العائلة المالكة في موضوع الرشاوي والتي اعتبرها (تجاوزا) . كما ندد بصاحب فضيحة (صور الفتاة العارية) التي عرضت في بيت أحد كبار العائلة المالكة (يعيش في لندن) خلال حرب الخليج ــ ويقصد بذلك الأمير خالد بن سلطان قائد القوات العربية والإسلامية بان حرب تحرير الكويت ــ .

وقالت النشرة بأن الأمير عبدالله انتقد الأمير القوي ــ وربما يعني بذلك وزير الدفاع الأمير سلطان ــ وذلك (لهيمنته على الوزارة المالية) .

وإذا تأكدت هذه الأنباء ــ على حد قول الأمراء ــ فإن صورة الإستقرار الإعتيادي للسعودية قد أصبحت سريعة الزوال .

من جهة أخرى ، تتردد شائعات كثيرة في البلاد ، حول تلاعب عدد من الأمراء واختلاسهم لمئات الملايين من الدولارات بصورة غير مشروعة ، مستثمرين الأوضاع غير الاعتيادية مملكة وهي في حالة حرب .

وقال صحافيون أميركيون أن لجنة خاصة في الكونغرس الأميركي تحقق في الوقت الحالي في المصروفات الأميركية الحقيقية في حرب الخليج ، وتستند في هذا التحقيق على الأرقام المتناقضة التي قدمها البنتاغون وهيئة الأركان ومسؤولو الميزانية ، وهي أرقام تقدر نفقات الحرب كاملة بين ٣٥ و ٦٠ مليار دولار .. وقد توصلت اللجنة الى أن الإدارة الأميركية لم تتكلف شيئاً في الحرب ، بل أن نحو ١٥ ــ ٢٠ مليار دخل الخزينة الأميركية .

وفي خضم تحقيق لجنة الكونغرس ، وردت تساؤلات حول نفقات غير ضرورية وصفقات غير إعتيادية في ضخامتها ، كان الأمير خالد بن سلطان ــ قائد القوات السعودية ــ والذي كانت له صلاحيات كاملة في الصرف أثناء الحرب من الخزينة السعودية ، قد عقدها مع عدد من الشركات السعودية والأجنبية .

وكان الأمير خالد بن سلطان ، الذي أصبح مسؤولا عن كل الصفقات ، قد أفاد منها هو شخصياً عبر شركاته ، كما وزع الصفقات الأخرى على شركات المقربين اليه والى أبيه . من بين الصفقات المشبوهة ، ما تداوله محققو الكونغرس وعدد من المواطنين ، بأن شركة كريم السعودية ، والتي يملكها وفيق سعيد ــ الذي خلف أكرم عجة في إدارة أموال وزير الدفاع سلطان ــ وعبد المحسن بن عبد الملك آل الشيخ ــ عديل الأمير سلطان ــ حصلت على جميع مشاريع الدفاع الجوي والتموين في المنطقة الشرقية .. منها على سبيل المثال « إعاشة » القوات المتواجدة والتي بلغ عددها نحو نصف مليون مقاتل ، مقابل ٥٠٠ ريال (١٣٣ دولارا) عن كل جندي يومياً ، أي أكثر من ستمائة وستة وستين مليون دولار يومياً .. وقامت شركة وزير الدفاع سلطان وعديله بتحويل المناقصة على شركتين تتوليان الأمر مقابل ١٢٠ ريال يوميا (٣٢ دولار) فقط ، وهما « شركة إسترا وصبيح المصري » ، و « شركة إسترا هومارد » التي يملكها شاهر الطباع وخالد زينل وعائلة الزامل .

في حين أن العشرين ألف عسكري فرنسي الذين بقوا في ينبع ، تعاقدت شركتهم « أوجيه سوفريه » مع فيصل أبو خضرا ــ وهو فلسطيني ــ مقابل ٧٥ ريال يومياً (٢٠ دولارا) عن كل جندي .

من جهة أخرى ، شكا مسؤولون في وزارة المالية ، بأن مؤسسة النقد السعودي ، كانت أثناء حرب الخليج قد تعرضت لضغوطات الأمير سلطان والملك فهد ، بأن تصرف الأموال الى حساب الأمير خالد بن سلطان ، ومُنعت من التحقيق في طبيعة النفقات التي أمرت المؤسسة بصرفها ، خلافاً للإجراءات الإعتيادية في مسائل تحويل الأموال الضخمة والتي قدرت بمئات الملايين من الدولارات .

لهذه الأسباب ، فإن إنتقاد الأمير عبد الله لوزير الدفاع الأمير سلطان ولإبنه قائد قوات الدفاع الجوي ، والذي كتبت عنه نشرة فورن ريبورت له ما يبرره ، حيث أن « السرقة » جاءت في وقت « الحرب » وفي وقت وجهت للأمير سلطان إختلاسات بمليارات الدولارات إدعى إنفاقها على الجيش ، وأنها جاءت في وقت تمر به البلاد بأزمة إقتصادية حادة ألجأتها الى الإقتراض من بنوك الخارج ، هذا إضافة الى أن مثل هذه الفضائح أصبحت موضع تحقيق وسخرية العالم ، فضلاً عن أنها أصبحت مادة للتشهير بالعائلة المالكة في المجالس ، لتثبت أن أمراءها يمتصون دم الشعب في وقت محنته ، وليس في وقت رخائه فقط ! .

تمويل سعودي لتونس لمقاومة التيار الديني في الجزائر

بعد فوز الجبهة الإسلامية في المرحلة الأولى من الإنتخابات البرلمانية بأغلبية كبيرة ، شعرت عدة أطراف عربية ودولية بالقلق من إحتمال انتقال الحكم الى يد الإسلاميين هناك بما يحمل تأثيرات شديدة على أنظمة الحكم في دول عربية أخرى ، خاصة في تونس ، التي أصابه الهلع والإرتباك الشديدين .

وفي عملية تنسيق سعودية ــ تونسية ، لمواجهة احتمال تسلم جبهة الإنقاذ الحكم .. زار وزير الداخلية نايف بن عبدالعزيز العاصمة التونسية في نهاية ديسمبر الماضي ، والتقى بالرئيس زين العابدين بن علي . وقال دبلوماسيون مطلعون بأن اللقاء تناول موضوع تطورات الأوضاع في الجزائر وسبل مكافحة الأصولية في المغرب العربي ، وقال هؤلاء ان الحديث شمل البحث في إقامة سور مكهرب على طول الحدود مع الجزائر وتشكيل كتائب مسلحة في تونس لمواجهة مخاطر التطورات السياسية في الجزائر .

من جهة ثانية ، قام وزير الخارجية التونسي السيد الحبيب بن يحيى بزيارة للعاصمة السعودية ، في إطار التشاور بين البلدين فيما يرتبط بالتمويل السعودي للسور الكهربائي وعمليات التسليح ، والتقى بن يحيى في العاشر من يناير الماضي بوزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز ، وناقش معه موضوع تمويل عملية إقامة السور وتمويل مشتريات أسلحة تعتزم الحكومة التونسية إبرامها . وقال بن يحيى في نهاية اللقاء « أن محادثاته في السعودية تأتي في إطار حرص تونس على التشاور مع المملكة العربية السعودية في شأن مختلف القضايا التي تهم البلدين ، ومصالح الأمة العربية » . ووصف العلاقات السعودية التونسية التي تدهورت إبان أزمة الكويت بأنها « استراتيجية » ، في حين أشار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الى جانب من هذه العلاقة قائلاً « بأن التطورات الجارية حالياً في جميع أنحاء العالم تتطلب من الدول العربية أن تبقى في حال تنسيق وتشاور دائمين » .

ورأى مراقبون بأن تسارع ترميم العلاقات السعودية التونسية إنما جاء كردة فعل بسبب إنتصار جبهة الإنقاذ في الجزائر ، ولاحظوا أن السور الكهربائي ــ الإلكتروني المقترح لصد تأثرات الوضع الجزائري عن تونس ، يشبه الى حد كبير المشروع الذي عرضته الحكومة السعودية على شركات فرنسية ودانمركية لإقامة سور إلكتروني على طول حدودها مع اليمن ، والذي قالت الصحف الغربية أنه في حال إقراره سيتكلف أربعة مليارات دولار .

النفط السعودي : ورقة في الإنتخابات الأميركية

نقلت مصادر مقربة من البيت الأبيض أن الملك فهد تعهد شخصيا للرئيس الأميركي بأن تنتج بلاده أي كمية إضافية من النفط تلزم لإبقاء أسعاره منخفضة خلال الحملة الإنتخابية الأميركية ، لمساعدة الرئيس بوش والولايات المتحدة في التخفيف من أعباء الركود الإقتصادي الذي تعانيه .. كما وعده بأن تعمل السعودية على تعويض أي نقص محتمل في تزويد السوق بالنفط بسبب الإنقطاع المتوقع لإمدادات النفط السوفيتية .

وأضاف مارتن ووكر مراسل صحيفة الغارديان اللندنية في عددها الخاص في يوم الأحد ٥ يناير الماضي أن هذه البادرة المكلفة التي تريد السعودية بواسطتها مكافأة الرئيس بوش الذي أرسل ٦٠٠ ألف من جنود بلاده لإحباط خطر التهديد العراقي تتضمن تعهدا سعوديا بانتاج عشرة ملايين برميل من النفط يوميا أي ضعف ما كانت تنتجه السعودية قبل عامين .

من جهة أخرى أعلنت وكالة الأنباء السعودية أن مسؤولا كبيرا بوزارة الطاقة الأميركية يسعى الى الحصول على نفط من السعودية لإحتياطي النفط الإستراتيجي الأميركي .

وقالت الوكالة أن هينسون مور نائب وزير الطاقة الأميركي ناقش التعاون الثنائي بين السعودية وأمريكا وعلى الأخص في مجالات النفط .

هذا وقد جرت محادثات سعودية ـ أميركية في الرياض في السابع من يناير الماضي بين وزير البترول السعودي هشام ناظر ونائب وزير الطاقة الأميركي هينسون مور ، ودارت المحادثات حول موضوع تعزيز المخزون الإستراتيجي الاميركي من النفط . وصرح بعدها مور لصحفيين سعوديين أن واشنطن تعتزم مضاعفة المخزون تقريبامن ٥٦٠ مليون برميل الى مليار برميل ! ! .

وعلى صعيد إغراق الأسواق بالنفط ، وصفت إيران في السادس من يناير الماضي هذه العملية بأنها خيانة ، كما أعرب عدد من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) عن قلقهم من الوفرة في المعروض منذ موافقة المنظمة في مؤتمرها في نوفمبر الماضي على السماح لأعضائها بالإنتاج بأقصى طاقاتهم من الناحية الفعلية في الربع الأول من عام ١٩٩٢ . وقال وزير التعدين والطاقة الأندونيسي جيبانجار كارتاساسميتا للصحفيين في جاكرتا أن مستوى إنتاج أوبيك الحالي مرتفع جدا ويجب خفضه لدعم أسعار النفط .

المال السعودي يفشل في تزوير إنتخابات اليمن

تقوم الحكومة السعودية ومنذ إعلان الوحدة اليمنية في سبتمبر ١٩٨٩ ، بمحاولات مضنية تهدف الى زعزعة الأوضاع السياسية في داخل اليمن وبالتالي إفشال الوحدة بين شطريه الشمالي والجنوبي ، ومع إعلان بدء المرحلة النهائية في تحول اليمن الى دولة ديموقراطية والتي ستترك إنعكاسات واضحة على شبه الجزيرة العربية بصورة عامة ، توجهت أنظار الشعب اليمني الى تصفية ثغور اليمن من العناصر السعودية التي حاولت الى فترة طويلة التدخل في شؤونه الداخلية عبر تقديم المعونات المالية لبعض القادة العسكريين وزعماء القبائل في سبيل شق الصف اليمني وإثارة الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية في أوساط الشعب .

ومن صور التدخل السعودي مانقله الصحفي البريطاني بيتر ثروكز في تغطيته الاعلامية إبان الإستفتاء على الدستور اليمني قبل شهور قليلة حيث قال : قامت عدة جهات سعودية بتقديم رشاوي للرجال من سكان منطقة صعدة الواقعة على بعد ٧٠ كم من الحدود السعودية في أقصى اليمن الشمالي ، من أجل مقاطعة الإستفتاء . وقد قبل الرجال المبالغ المالية التي قدمت اليهم بمنتهى السرور ولم يذهبوا بأنفسهم الى مراكز الإقتراع ، غير أنهم أرسلوا زوجاتهم للتصويت نيابة عنهم ، مما جعل نسبة النساء بين من أدلوا بأصواتهم في منطقة صعدة أعلى نسبة تسجل في كافة المحافظات اليمنية . وهذا خلاف ما كانت تتوقعه الحكومة السعودية التي إعتادت أن تلقى آذان صاغية في هذا البلد .

السعودية وقانون الأحزاب اليمنية

في تطور مهم للغاية ، أصدرت الحكومة اليمنية قانونا هو الأول من نوعه في الجزيرة العربية للأحزاب والتنظيمات السياسية .

يعطي هذا القانون الحق لأول مرة للمواطنين بإنشاء الأحزاب السياسية التي تمثلها ويفتح المجال للمشاركة السياسية ويرسي دعائم الحياة الديمقراطية في اليمن .

والقانون الجديد حفل ببنود من شأنها أن تثري الحياة الديمقراطية هناك كالبند الذي ينص بتقاضي الأحزاب أمام قضاء مستقل بعد أن كانت سلطة الدولة ورجال الأمن الجهتان اللتان تتعاطيان مع الأحزاب السياسية ، ويحتوي القانون على بند يعطي الحق لجميع الأحزاب بإصدار مطبوعات تعبر عن رأيها دون الحاجة لإستخلاص اجازة مسبقة ، ودون أن تخضع تلك الصحف لرقابة الدولة .

ويرى محللون في القانون الجديد دليلا على استقرار الوضع السياسي في اليمن ، ورغبة القيادة السياسية في ارساء اول ديمقراطية حقيقية في العالم العربي .

وقد راهنت السعودية على فشل التجربة اليمنية في الوحدة وعملت بشكل كبير على تقويضها لكن القانون الجديد جاء ليثبت قدرة اليمن على تجاوز الضغوطات السعودية ، وليبرهن على ثباتها واستقرارها من خلال الحرية والتعددية اللتان هما دعامة الوحدة ، ومن المؤكد أن تؤثر التجربة اليمنية التي تقع على حدود البلاد الجنوبية في الوضع السياسي الداخلي للسعودية ودول الخليج بشكل عام ، وهو الأمر الذي من أجله جاهدت السعودية لتقويض تلك التجربة ومارست ما يسميه اليمنيون بـ « الإرهاب الإقتصادي » ضدهم حين طردت العمال اليمنيين في المملكة .

من جهة أخرى أتهم وزير الداخلية والأمن اليمني العقيد غالب مطهر القمش بشكل غير مباشر السعودية بتهريب اسلحة لدعم متمردين موالين لها لزعزعة الاستقرار في اليمن بغية دفعه للتراجع عن الديمقراطية .

وقال القمش « ان كميات من الأسلحة المهربة الى داخل البلاد صودرت وأن التحقيق جار لمعرفة مصدرها والجهات التي تقف وراءها » .

وأضاف « ان الأعتداء على الاجانب والشركات تقف خلفه جهات خارجية بغية زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن » .

وفي خطوة لدعم التجربة الديمقراطية الناشئة طالب وزير الداخلية بفصل الأمن السياسي عن وزارة الداخلية مؤكد أن « دور جهاز الأمن السياسي لابد أن يتكيف مع المتغيرات في البلاد توافقا مع وجود التعددية السياسية والديمقراطية ولا بد أن يقتصر على متابعة النشاط الخارجي ومكافحة التجسس » .

أربعمائة شخصية تبعث رسالة عنيفة للملك

كتب أكثر من ٤٠٠ شخص ممثلون لمختلف التيارات الفكرية والسياسية والإنسانية والعلمية في العالم رسالة مفتوحة شديدة اللهجة للملك فهد ، إستنكروا فيها إعتقال المواطن محمد الفاسي في الثاني من أكتوبر ١٩٩١ . وقد جاء في هذه الرسالة (إن ما طالب به محمد الفاسي صهر شقيقكم الأمير ، هو نفس ما وعدتم بتنفيذه عن طريق لقائكم الصحفي الأخير مع تلفزيون صهركم السيد وليد إبراهيم في لندن والذي أكدتم أنه سيتم خلال شهر ونصف من ذلك اللقاء . إذن ما ذنب الشيخ محمد الفاسي هنا ؟ ولماذا تصر أجهزة القمع على هدر كرامته وحرمانه من حقوقه الإنسانية بما فيها حقه في التعبير عن رأيه ، والتي يكفلها له ميثاق الأمم المتحدة ؟ ولماذا الإحتفاظ بهذا الشاب البريء رهينة وحبسه في الزنزانات مع التعذيب النفسي والجسدي من جهة ، والصمت الخانق المطبق حوله في (مملكة الصمت) كما وصفتها منظمة المادة ١٩ المعروفة بحيادها ودفاعها عن حرية التعبير) .

الملك فهد وآلام الركبة والريجيم

ذكرت مصادر مقربة من العائلة المالكة في السعودية ، ان الملك فهد يخضع لريجيم قاس افقده الى الان ما يقارب من ثلاثين كيلوجراما ، ويشكو الملك فهد من مرض السكر والضغط وغيره إضافة الى آلام الركبة ، والذي منعه من التمتع بالسير على الاقدام ، وجعله يقضي اغلب اوقاته جالسا على الكرسي ، بحيث ضاعف وزنه ، وبالتالي زيادة الثقل والضغط على ركبتيه ، تماما كما كان وضع والده الملك عبد العزيز ، الذي اتهم حفدته « كرسي الرئيس الأميركي روزفلت والذي أهداه الى الملك وكان يسميه الحصان ! » . إتهموا الكرسي بأنه سبب الوفاة ! .

ويقال أن أولاد عبد العزيز ورثوا مرض الركب من أبيهم ، عدا القليل منهم ، وكان الملك المؤسس يخضع يوميا ولعدة مرات للمساج والتدليك .

وقد بدا واضحا تاثير الرجيم على الملك فهد اثناء قمة دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث بدا شاحبا ومجهدا الى حد كبير ، مما جعل الكثيرين يتذكرون والده عبد العزيز واخيه الملك خالد في اواخر ايامهما .

من جهة أخرى فإن الأمير سلطان قد خفف هو الآخر وزنه بمقدار عشرين كيلوغراما ، هربا من مرض الركبة الذي لاحقه سنين طويلة ، والذي لم تفلح في علاجه أرقى مستشفيات الولايات المتحدة . ويشاع أن ابناء عبد العزيز يعملون بنصيحة والدهم والتي طالما كررها عليهم بان يفروا من السمنة والتكرش فرارهم من « المطالب الشعبية ، والمشاركة السياسية » ! .

وقد سرت مخاوف بين الوزراء السعوديين بسبب ريجيم رئيس الوزراء « الملك » وأخيه « النائب الثاني » ، من ان يقتدي « جلالته » بصديقه العزيز سابقا « طيب الذكر » صدام حسين ، ويأمر وزراءه باتباع نفس الريجيم ، حتى تبدو مملكة العائلة المالكة رشيقة وخفيفة .

كتاب جديد حول أسرار حرب الخليج

« ظفر بلا نصر » هو عنوان كتاب جديد يصدر قريبا عن دار مجلة « يو . اس . نيوز اند وورلد ريبورت » الأميركية .. يتناول فيه الكتاب أسرار حرب الخليج ، وقد جاء فيه ــ حسب الصحف الغربية التي نشرت عن بعض محتويات الكتاب ــ : « أن الحكومة الأميركية خدعت الملك السعودي فهد بن عبد العزيز واقنعته خلال ازمة الخليج بأن العراق ينوي أن يهاجم المملكة ، بالرغم من أن ضابط مخابرات عسكرية أمريكي يدعى « جون فلي » كان قد أمدها من الكويت المحتلة ، التي كان مختبئا فيها ، بأن الحرس الجمهوري العراقي قد إنسحب من الحدود ، الأمر الذي يدل على أن العراق لم يكن ينوي احتلال الأراضي السعودية . ونتيجة لتلك الخدعة أو الكذبة الأميركية ، وافق الملك فهد على استقدام القوات الأميركية » .

ومما جاء في الكتاب أيضا : أن ادوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية الأميركية ، والخبير بشؤون الشرق الأوسط في الكونجرس ، سُئل عن سبب زيادة مبيعات الأسلحة الأميركية الى المملكة ، فأجاب بأن السبب هو أن العراق مازال بالرغم من كل الخسائر التي تكبدها في حرب الخليج ، أقوى من السعودية وكل دويلات الخليج السائرة في ركابها » .

وعلى صعيد خداع بوش للملك فهد يقول الكتاب ، أن الرئيس الأميركي لم يخدع المملكة العربية السعودية فحسب باقناع الملك فهد بان بلاده معرضة لهجوم عراقي وشيك بينما كان الجيش العراقي بعيدا عن الحدود السعودية وأنه لا ينوي عبورها ، بل قام أيضا بخداع الكونجرس الأميركي بتقديم معلومات زائفة اليه .

السعودية تطالب واشنطن العمل على اسقاط صدام قبل الانتخابات الاميركية

قالت صحيفة نيويورك تايمز الاميركية في التاسع عشر من يناير الماضي ، أن المملكة العربية السعودية تضغط على الولايات المتحدة من أجل تنظيم حملة عمل سرية كبيرة في العراق ، تستهدف تقسيم الجيش العراقي ، والاطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين .

وأضافت الصحيفة قائلة : « إن السعوديين يسعون الى أن يبذل التحالف جهداً لتزويد المتمردين الاكراد في شمال العراق والشيعة الذين ينطلقون من ايران باسلحة ومعلومات مخابرات . ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين ومن الحلفاء قولهم أن الهدف هو استدراج وتقسيم اخر فرق الحرس الجمهوري والتي تحمي معاقل صدام حول بغداد وتعريضها لهجمات جوية » .

وأشارت الصحيفة الى : أن التأييد السعودي لشن حملة جديدة يأتي في الوقت الذي يدرس فيه الرئيس الاميركي جورج بوش خطوات جديدة للاطاحة بالرئيس العراقي ، وتشكيل حكومة جديدة من عراقيين تدعمهم الولايات المتحدة . وأضافت : إن البيت الابيض مازال يعرب عن قلقه العميق إزاء بقاء الزعيم العراقي في السلطة في مستهل عام انتخابات يتحول فيه هذا البقاء الى مشكلة سياسية . لذا فان الاطاحة بالرئيس صدام قبل الانتخابات المقرر عقدها في نوفمبر القادم سيزيل الظلال التي يلقيها الزعيم العراقي على حملة بوش الانتخابية .

من جهة أخرى قال مطلعون سعوديون بأن مساعي المملكة في الإطاحة بالرئيس العراقي ، قد انعكست ظلالها على الميزانية العامة للمملكة هذا العام حيث لم تنشر تفاصيل عن عمليات الانفاق الحكومي وذلك لاحتمال تنفيذ سياسة « المناقلات » وذلك بسحب بعض المخصصات المالية السنوية من بعض الحقول واستخدامها لأغراض أخرى عسكرية وأمنية .

ويضيف هؤلاء بأن الاتجاه العام الذي يحكم دول التحالف ضد العراق بالاستعداد الى تقويض نظام بغداد قبل الانتخابات الأميركية هو اتجاه يفرض على الحكومة السعودية التزامات مالية كونها أحد أكبر الأطراف المستفيدة من سقوط صدام سواء على صعيد الامن الاقليمي أو على صعيد النفوذ الداخلي ، ولذلك فإن التعمية الحاصلة في الميزانية قد يختفي وراءها هدف سياسي بالغ الخطورة .

خلاف على كتاب حول حياة خالد بن سلطان

تلقى تشارلز غلاس الصحفي الأميركي الذي يعمل حالياً في مجلة (إسبكتيتور) البريطانية الإسبوعية والرهينة السابق في لبنان ، تلقى عرضا بمبلغ خمسة ملايين دولار مقابل كتابة السيرة الذاتية للفريق الأمير خالد بن سلطان قائد القوات العربية والإسلامية في حرب الخليج .

وقالت صحيفة « القدس » التي أوردت الخبر في عددها الصادر في ١٣ يناير الماضي ، أن غلاس إشترط أن يكتب كل شيء عن الأمير خالد بحيث يكون الكتاب وثائقيا وموضوعيا ، ويبدو أن الشرط لم يرض الأمير خالد ، والجهات التي تقدمت بالعرض فلم تعاود تلك الجهات الإتصال به ، فيما تعتقد بعض المصادر أنها تبحث عن شخص آخر يقبل بكتابة الجوانب الدعائية والمضيئة في حياته .

الجدير بالذكر أن الصحافة البريطانية كانت قد نشرت شيئا من مذكرات الأمير ، إبان حرب الخليج وبعدها ، والتي حوت بعض المعارك الغرامية في بينه الكائن في أحد أحياء العاصمة لندن ومنها الصور العارية في غرفة نوم الأمير ، ولعل ذلك ما يخشى منه في حال كتابة كل شيء عن حياته وبشكل موثق وربما بالصور .

حملة إعتقالات واسعة لخطباء التيار السلفي المعارض للحكومة

بعد تصاعد نشاط التيار السلفي ضد الحكومة ، قامت السلطات الأمنية (المباحث) بشن حملة إعتقالات واسعة في صفوف التيار السلفي المعارض من دعاة وخطباء وأئمة مساجد وذلك إثر تناول رجال التيار السلفي شرعية الحكومة السعودية ، والتي وصفوا فيها آل سعود بالخروج عن الإسلام وقواعد وأصول الشريعة الإسلامية وتبنيها سياسات غربية .

وتقول جريدة القدس التي أوردت الخبر في عددها الصادر في ١١ يناير الماضي ، أن موجة الاعتقالات هذه شملت المنطقة الوسطى على وجه التحديد وخاصة منطقتي الرياض والقصيم ، حيث كانت معظم الإنتقادات التي يوجهها الدعاة والخطباء السلفيون تصب في هذه الفترة على المعاملات الربوية في البنوك والتبعية الشاملة للولايات المتحدة وتأييد المملكة للمفاوضات مع الكيان الإسرائيلي والتي لقيت معارضة شديدة من رجال الدين في المملكة . وقد نشرنا في وقت سابق بيان إستنكار علماء الدين لموقف الحكومة السعودية من المؤتمر الدولي للسلام في مدريد .

أما عن أسماء المعتقلين من عناصر التيار السلفي فهم على النحو التالي :

١ ــ الشيخ عبدالرحمن السلومي (نجران) .
٢ ــ الشيخ مشاري الزايدي (الرياض) .
٣ ــ الشيخ إبراهيم الحصان (الرياض) .
٤ ــ الشيخ عبدالكريم الحصان (الرياض) .
٥ ــ الشيخ علي الخضيري (الرياض) .
٦ ــ الشيخ إبراهيم العيد (الرياض) .
٧ ــ الشيخ عبدالله العتيبي (الرياض) .
٨ ــ الشيخ فهد العبدالعزيز اليحيى (الرياض) .
٩ ــ الشيخ ناصر البراك (البكيرية ــ القصيم) .
١٠ ــ الشيخ إبراهيم الخزيم (البكيرية ــ القصيم) .
١١ ــ الشيخ سعيد القويز (الدوادمي) .
١٢ ــ الشيخ عبدالملك الزيس (مشلول) (الرياض) .
١٣ ــ الشيخ محمد العصفور (الرياض) .

من جهة أخرى قام جهاز الأمن في مطار الرياض بإيقاف الشيخ سلمان فهد العودة المحاضر في جامعة الإمام محمد بن سعود (بريدة) وهو من مشاهير خطباء التيار السلفي حيث كان ينوي السفر الى الولايات المتحدة الا أن سلطات أمن المطار صادرت جواز سفره وذلك إثر محاضرة كان قد ألقاها في دولة الإمارات بعنوان (تحرير الأوطان أم تحرير الإنسان) . وقد كان برفقة الشيخ العودة في طريقه الى الولايات المتحدة ، الشيخ عبدالوهاب الطريري حيث كانا مدعوين من قبل إتحاد الطلبة المسلمين العرب . وسمحت السلطات الأمنية للشيخ الطريري بمواصلة سفره فيما منع الشيخ العودة من السفر .

كما أوردت الجريدة في ٢٢ يناير الماضي أسماء معتقلين آخرين هم :

١ ــ حمد الخضيري ، ٢١ سنة ، الرياض
٢ ــ عبدالله بن محمد المحيميد ، ٢٥ سنة ، القصيم
٣ ــ ابراهيم الريس ، ٢٦ سنة ، القصيم
٤ ــ أحمد القزلان ، ٢٣ سنة ، الدمام
٥ ــ مقرن المقرن ، ٢٦ سنة ، الرياض
٦ ــ أحمد العبداني (مؤذن) ، ١٨ سنة ، الرياض
٧ ــ منصور ابراهيم ، ٢١ سنة ، القصيم
٨ ــ عبد العزيز الابراهيم ، ٢١ سنة ، البكيرية
٩ ــ سامي السند ، ٢٣ سنة ، الرياض
١٠ ــ عبد الملك البريدي ، ٢٩ سنة ، القصيم
١١ ــ ماجد الماجد ، ٢٥ سنة ، الرياض

وقد سألت « الجزيرة العربية » مسؤولاً في اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في السعودية عن صحة نبأ اعتقال الاشخاص الواردة اسماءهم ، فأوضح أن هناك حملات اعتقالات في صفوف الناشطين السياسيين في التيار الديني ، وقد يحتجز بعضهم ليوم أو يومين ثم يطلق سراحهم ، لكن اللجنة لم تتلق معلومات مؤكدة بشأن اعتقال هؤلاء .

الملك فهد بين فكي الاسلام والليبرالية

كتب كون كوغلين المختص بالشؤون الخارجية في صحيفة « صنداي تلغراف » في ١٢ يناير الماضي مقالاً حول التطورات السياسية في المملكة بعد أزمة الخليج وبعد تزايد نشاط التيار السلفي وصراعه مع التيار الليبرالي والحكومة .

يقول الكاتب « إن مؤشرات عديدة تدل على أن الملك فهد يواجه أصعب مرحلة من مراحل حكمه منذ عشر سنوات » .. وأضاف بأن نجاح العائلة المالكة في حفظ سيطرتها على قبائل الجزيرة العربية يعود الى عملية توازن دقيقة ، ولكن الاحداث الاخيرة أكدت فشل الملك فهد في الحفاظ على كفتي الميزان .

ويضيف الكاتب « أن الملك فهد يجب أن يواجه المطالب التي قدمت اليه من قبل أفراد الطبقة الوسطى السعودية ، حيث أن الكثير منهم قد تلقى تعليمه في الغرب ولم ينسوا وعد الملك الذي قطعه في الأيام المظلمة من أزمة الخليج للسماح بدخول قدر من الديموقراطية الى البلاد .

لقد اعلن الملك فهد في شهر ديسمبر الماضي أنه ينوي تشريف عهده باقامة مجلس للشورى في الشهر القادم ، وقد فُسّر هذا الوعد في الدوائر السعودية الليبرالية على أنه تنازل ، الا أنهم يحتفظون في ذاكرتهم تجربة مماثلة حصلت في عهد الملك سعود في بواكير عام ١٩٦٠ حيث ألغي الوعد بسرعة .

وأشارت الصحيفة الى ان الملك فهد يتعرض لضغط الليبراليين من أجل إصلاح سياسي ، ولكنه يتعرض من جهة اخرى لنقد التيار الديني الذي هو على خلاف مع الحكومة ومع الليبراليين على حدّ سواء .

سلطان يوقف العمل بقرار مؤسسة النقد بشأن شركة الراجحي

اصدر الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع مرسوما يأمر فيه مؤسسة النقد العربي السعودي ، بعدم اغلاق فروع شركة الراجحي للصرافة ، وكان خلاف قد نشأ بين مؤسسة النقد والشركة في اعقاب قرار صدر في العام الماضي يحظر على الشركات المصرفية اخذ الودائع والتعامل كبنوك .

وقد اغلقت مؤسسة النقد السعودية عشرين فرعا على الاقل لهذه الشركة التي لها ٨١ فرعا تنتشر في انحاء المملكة ويعمل لديها ٤٠٠٠ موظف ، وسبق لمؤسسة النقد ان اصدرت بيانا العام الماضي بشكل اعلان في الصحف حذرت فيه المستثمرين من الاستجابة لدعوة وجهتها شركة عبدالرحمن الراجحي لتكوين شركة مساهمة سعودية للنشاط المصرفي .

كما تعرضت نفس الشركة لمشاكل مع مؤسسة النقد من قبل ، فقد وبختها لمحاولتها القيام بمعاملات مصرفية بدون موافقتها وحذرت الجمهور من ايداع اموال لدى الشركة .

وذكرت صحيفة « ارب نيوز » التي تصدر في جدة في ٩ يناير الماضي ، ان الامير سلطان اصدر مرسوما يامر فيه « السلطات المعنية » بعدم اغلاق فروع شركة الراجحي للصرافة ، إلاّ بعد أخذ الإذن من وزارة الداخلية .

ويعتبر اصدار سلطان مرسوما لحسم خلاف ذي طبيعة مالية وقانونية ، امراً غير عادي حتى بمقاييس السعودية التي يتمتع فيها الامراء بسلطات واسعة النطاق ، ولكن مما يفسر الامر ، أن الامير سلطان يمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركة الراجحي .

وقد عزى بعض المصرفيين السعوديين سكوت مؤسسة النقد عن مخالفات الشركة طوال الفترة الماضية الى تخوفها من تدخل بعض الامراء « كما حدث بعدئذ بالفعل » ليضعها في موقف محرج في الداخل والخارج .

الهم الامني افشل قمة التعاون الخليجية في الكويت

حماس السعودية وعمان لتشكيل جيش المائة ألف ، يثير قلق الدول الخليجية الصغيرة ، والمشاركة الشعبية تثير خلافاً في قمة الكويت

فشلت قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت في اواخر شهر ديسمبر الماضي في تحقيق تقدم حقيقي على صعيد الموضوعات التي كانت مطروحة على جدول اعمالها ، خاصة وانها عقدت في اجواء انقسام عربي ، واوضاع اجتماعية واقتصادية متفجرة من جراء ازمة الخليج والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ، وانتهت بالحاق دمار واسع في العراق والكويت .

وكغيرها من القمم السابقة التي بدأت عام ١٩٨١ ، فقد اشار البيان الختامي الى ان الدول الاعضاء في المجلس اتفقت على استراتيجية للدفاع الاقليمي ، الا انه لم يشر الى اي اتفاق يتعلق بموضوع انشاء قوة خليجية مشتركة للدفاع عن المنطقة ، لكن البيان اكد على ان الدول الاعضاء الست سوف تسعى الى التعاون الامني والعسكري لحماية منطقة الخليج من اي عدوان شبيه « بالعدوان العراقي » ضد الكويت الذي وقع في ١٩٩٠ ، وذكر البيان بان زعماء الدول العربية الخليجية الاعضاء في المجلس ، سيقدمون دراسة حول الاقتراح الذي تقدمت به سلطنة عمان والذي يدعو الى انشاء جيش خليجي مشترك قوامه ١٠٠ الف جندي ، وهو اشارة الى ان الزعماء الخليجيين فضلوا ارجاء البت في ذلك الاقتراح نظرا للاختلافات في وجهات النظر بين زعماء المجلس حول الاقتراح العماني .

ورحب البيان بتحسن العلاقات مع ايران ، الا أنه في الوقت نفسه استبعدها من اي ترتيبات خاصة بأمن الخليج ، كما استبعد زعماء قمة مجلس التعاون اي تعامل مع العراق طالما بقي الرئيس العراقي صدام حسين في السلطة .

وتشير المعلومات والتحليلات الخاصة بالقمة ، انها تركزت على ثلاث موضوعات رئيسية شكلت نقاط الخلاف الرئيسية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وتشتمل على : ° ° قضية الامن .
° ° تشكيل القوة العسكرية الخليجية المشتركة .
° ° المشاركة الشعبية في دول الخليج العربي .

ويبدو ان قضية الامن لدول الخليج العربي الاعضاء في المجلس استحوذت على الحيز الاكبر من المناقشات داخل القمة ، حيث ظهر خلاف بين الدول الاعضاء حول الدور الايراني في الترتيبات الامنية في المنطقة .

وقد تمحورت الخلافات بهذا الصدد في وجهتي نظر ، احداهما تتبناها سلطنة عمان التي ترغب في اعطاء ايران دور بارز في تلك الترتيبات ، مقابل وجهة النظر الثانية التي تتبناها السعودية ، التي تبدي تخوفاً من اي مشاركة فعليّة لايران في الترتيبات الامنية .

وقد ظهر داخل القمة خلاف اخر حول القضية الامنية ، يتعلق برغبة كل من الكويت والبحرين منح الولايات المتحدة الامريكية وجودا عسكريا فعالا في الخليج ، بينما تبدي السعودية تحفظا مرده ليس رفض الوجود العسكري الامريكي المباشر فوق اراضيها ، وانما لان البنية الاجتماعية والسياسية في السعودية حاليا لا تحتمل مثل ذلك الوجود .

اما الجانب الثالث من الموضوع الامني الذي تناولته قمة الكويت ، فهو العلاقات مع العراق ، اذ بالرغم من مرور اكثر من ٩ اشهر على انسحاب القوات العراقية من الكويت ، والتزام العراق بكافة قرارات مجلس الامن الدولي ، فان موضوع التعامل معه مايزال بدون حل ، اذ يعتقد محللون سياسيون غربيون ودبلوماسيون عرب ان سلطنة عمان تسعى الى التوصل الى نوع من تهدئة الامور بين دول الخليج العربية والعراق ، يشاركها في ذلك الى حد ما دولة الامارات العربية المتحدة ، لكن السعودية والكويت ترفضان بالمطلق اي نوع من التهدئة او المصالحة مع العراق .

اما الموضوع الثاني الذي يشكل نقطة خلاف بين الدول الاعضاء ، فهو المتعلق بتشكيل القوة العسكرية الخليجية المشتركة ، ويعتقد هنا انه بينما ترغب السلطنة والسعودية في رؤية قوة خليجية ذات فاعلية كبيرة يكون قوامها الاساسي من السعودية بمشاركة عمانية ، فان دولة الامارات والكويت بالتحديد تشعران بالخوف من ان فشل هذه القوة في حال انشائها سيضعف القوة العسكرية الاماراتية والكويتية ، لذلك تقدمت الدولتان باقتراح مضاد لتشكيل قوة صغيرة بحدود ٢٠ الف جندي ، ويصف احد الخبراء السياسيين بمنطقة الخليج مثل هذه القوة بانها ستكون « ذات طابع مسرحي » ، وليست عملية جادة ، ويعتقد هؤلاء ان السعودية وسلطنة عمان قادرتان على تشكيل قوام القوة الخليجية المشتركة ، وعلى هذا الاساس يفسر حماسهما لتشكيل هذا الجيش ، ولكن بعض هؤلاء يتساءل حول الكيفية التي سيجري فيها تجنيد ١٠٠ الف جندي من دول المجلس التي تعاني من « ندرة سكانية » قياسا الى مساحتها الشاسعة ، هذا إضافة الى مشاكل تدريب الجنود والتي ستبدأ من الصفر وتستمر لسنوات طويلة .

اما الموضوع الثالث فهو يتعلق بالمشاركة الشعبية في الحكم ، ويعتقد ان مثل ذلك الموضوع جرى مناقشته بشكل سري جدا ، تمحور بين وجهتي نظر عمانية وكويتية مقابل وجهة نظر سعودية مؤيدة من البحرين وقطر ، وتقول وجهة النظر المؤيدة لنوع من المشاركة الشعبية ، بان الولايات المتحدة تضغط بشكل واضح لتحقيق ذلك ، وانه لا بد من الاتجاه نحو ذلك ، ويعتبر هؤلاء ان خطوة السلطنة الاخيرة باقامة مجلس شورى كانت في الإتجاه الصحيح .

ويعتقد محللون وخبراء غربيون وعرب بان قمة الكويت كانت فاشلة بكل المقاييس ، ويزيد هؤلاء القول بان دول الخليج العربية تعرف بان امكانياتها لا تسمح لها لوحدها بإقامة تكتل قوي ، كما ان زعماء الخليج يخشون من السير وفق اتفاق دمشق لان ذلك قد يضع دول الخليج العربية تحت رحمة مصر وسوريا ، اما الخيار الاخر فكما يراه هؤلاء هو العودة الى جامعة الدول العربية والتضامن العربي ، وخاصة وان السعودية تعتقد بانها ستلعب دورا كبيرا في الجامعة .

قصف جوي لمظاهرة للاجئين يسفر عن قتل وجرح ٤٠ شخصا

مـاذا يجـري فـي رفحـا ؟

مجازر سعوديـة بحق اللاجئين قد تفسد مشروع الرياض السياسي لمستقبل العراق

فجأة ، قفزت الى صدر الصحف السعودية قضية اللاجئين العراقيين في رفحا ، وراحت وكالة الانباء السعودية والاذاعة والتلفزيون والصحافة تنشر تفنيدات رسمية « لمزاعم » أجنبية عن وجود تجاوزات لحقوق اللاجئين في شمالي المملكة .

مجلس الوزراء السعودي الذي ترأسه الملك فهد اصدر بيانا فنّد أيضا تلك المزاعم .. لكنه لم يتحدث عن ماهيتها .

الصحف المحلية أجرت تحقيقات متتالية ظهر فيها عدد من اللاجئين وهم يثنون على سياسة المملكة .. لكن القارىء الذي فهم أن هناك قضية ما ، لم تخبره الصحف عن حقيقة تلك القضية أو الدعاوى التي تصفها المملكة بأنها « مغرضة » .

الامير نايف ، وزير الداخلية ، أصدر هو الآخر بياناً قالت عنه مجلة اليمامة في عددها الصادر بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢ أنه : فنّد الحملات المأجورة التي تعرضت لها سياسة المملكة تجاه اللاجئين في رفحا ، ووصفت اليمامة البيان الذي خلا هو الاخر من ذكر أي تفاصيل أو الحديث عن حقيقة تلك الحملات « المغرضة » ، وصفته بأنه « نموذج للرد الحازم والحاسم على حملات التضليل » ! .

طبعا لم تنس الحكومة السعودية وهي تتأرجح في أتون قضية متفجرة أن تحشد لها تأييد المرتزقة من الصحفيين والكتاب وغيرهم .. فهذا صحفي لامع ظل حتى الأمس القريب يدير ماكنة الدعاية لصدام حسين ، ويصنع منه اسطورة خيالية ، ويشرف على عملية تلميع اكبر ديكتاتور وحشي شهده العراق ، هذا الصحفي هو الاخر سخّر مقالاته لاقناع الرأي العام بازدهار الوضع في رفحا وأطلق عبارة عجيبة لم يسبقه بها غيره اذ وصف حياة اللاجئين هناك وظروف معيشتهم بأنها تشبه فنادق الخمس نجوم ! ! ، وكأن الحياة الكريمة التي يفهمها هذا وأمثاله لا تتعدى الطعام والشراب .

وحتى رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي السيد أرنولد ليتهولد الذي عجز عن الحصول على موعد لمقابلة الملك فهد للبحث معه في قضايا « ملحّة » ..أثنى هو الآخر في تصريح صحفي على رعاية المملكة للاجئين ، وأتخذت الصحف المحلية التصريح مانشيتا أساسياً في أعدادها ليوم الاربعاء ١ يناير ١٩٩٢ ، متجاهلة أن الموفد الدولي يتحاشى قدر الإمكان توجيه لوم الى حكومة بلاد تستضيف اعدادا من الاسرى وتفسح المجال لعمل المنظمة الدولية حتى لا يؤثر تصريحه سلبا على وضع اللاجئين .

كل ذلك والقضية لا تزال مجرد حديث في صحف قليلة هنا وهناك ، ولا يتعدى مداها مجالس المنفيين والمعارضين العراقيين في العالم ، لكن بعض وكالات الانباء والصحف الكبرى العالمية أشارت الى بعضها دون تفصيل ، إلاّ أنّ ما دفع الحكومة لحشد هذا التأييد الهائل لهذه القضية التي سنوردها فيما بعد ، هو الخشية من أن تؤثر مضاعفاتها على مشروع الحكومة السعودية تجاه النظام البديل للعراق ، ودورها في رسم الخارطة السياسية لمستقبله ، علماً أن المملكة بذلت قصارى جهدها للإمساك بورقة المعارضة العراقية ذات التوجه الغربي أو الليبرالي لموازنة دور الحركات الإسلامية .

على صعيد اخر تبذل الحكومة السعودية جهدا مضنيا لإقناع كافة أطراف المعارضة العراقية بعقد مؤتمرها القادم في المملكة ، متعهدة بتوفير جميع الامكانيات لانجاح هذا المؤتمر ، أملاً في أن ينتهي الى دعم « التيار السعودي » في العراق ، وتهميش دور الحركات والشخصيات بعيدة الانتماء عن النظام السعودي أو حتى المستقلّة .

ومن هنا جاء أهم اهداف التحرك السعودي لإثبات حسن النية ، حيث تكمن أهمية قضيّة اللاجئين العراقيين التي نحن بصددها في كونها أصبحت أداة للنيل من المواقف والأهداف السعودية ، وصار لها صدى بعيداً في صفوف المعارضة العراقية بشقيها الموالي وغير الموالي للسعودية ، بل أن أكثر من قيادي عراقي أعلن رفضه للمشاركة في أي مؤتمر يعقد في الرياض او تشرف عليه حكومتها بعد هذه القضايا .

معارضون عراقيون إتخذوا من اوضاع اللاجئين العراقيين في رفحا والارطاوية وسيلة للتنديد بأنصار المشروع السعودي في العراق ، سيما وأن عدة حوادث لم يستطع الاعلام تحجيمها أو الحد منها استهدفت في المقام الأول غالبية سكان العراق .

ويشعر بعض المؤيدين للسعودية في صفوف المعارضة العراقية بحرج شديد بعد انتشار انباء الاعتداءات المتكررة والتي كان بينها اغتصاب لفتيات ، واختطاف بعضهن من قبل قوات الأمن السعودية ، وهذا ما يجعل اولئك المعارضين في حرج من اكمال التواصل مع الرياض خشية أن يؤثر ذلك على سمعتهم كونهم يوالون نظاما ارتكب مجازر بحق لاجئين قصدوه رغبة في الأمن وفزعا من ارهاب نظام دموي .

جدير بالذكر ، أنه وبعد شهرين من وقوع مجازر رفحا نشرت وكالة رويتر للأنباء خبرا مفاده أن ١٣٥ لاجئاً عراقيا فروا من المعسكرات وسلموا انفسهم للسلطات العراقية وتحدثوا عن عمليات تعذيب جماعي للاجئين العراقيين في رفحا .

طائفية في المعسكرات ! !

يُقسّم المسؤولون عن معسكرات اللاجئين في رفحا والارطاوية النزلاء الى قسمين رئيسيين تتفرع من كل قسم عدة تقسيمات فرعية .

فهناك معسكر يحمل لائحة « معسكر المسلمين » ويسكنه اللاجئون العراقيون من السنّة ، أمّا الشيعة فتم وضعهم في معسكر آخر أطلقوا عليه : معسكر « عبدة علي ! » وبالطبع تم تصنيف أهل كل مدينة في عنبر مستقل ، ويمنع اللاجئون من الاتصال ببعضهم .

التمييز ضد الشيعة الذي تنتهجه الحكومة السعودية ضد مواطنيها امتد لينال اللاجئين الذين يطلق عليهم الاعلام اسم « ضيوف المملكة » ويتعامل مسؤولو المعسكر مع هؤلاء الشيعة وهم معظم النازحين باعتبارهم كفار .

في أي احتكاك بين اللاجئين وقوات الأمن كانت الأخيرة توجه عبارات التكفير وسبّ المعتقدات للاجئين ، وكثيراً ما هدّد ضباط الحراسة بحرقهم بالنار كونهم يعبدون علي بن أبي طالب ، وهو ادعاء يروّجه مشايخ الحكومة لإباحة دم المسلمين الشيعة ! .

اغتصاب واختطاف !

« أنتم غنائم حرب » ، كان يقولها أحد ضباط الأمن المكلفين بحراسة اللاجئين في رفحا ، ويضيف « من حقنا أن نفعل بكم ما نشاء » ، وفعلاً فإن الحراس غالباً يتعاملون مع اللاجئين بهذا المستوى ولا يكاد يمرّ يوم دون أن تشهد المعسكرات حوادث اغتصاب لفتيات صغيرات او أطفال من قبل حراس معسكرات الأرطاوية ورفحا .. وبالطبع كان يصادف ذلك موجات من الاحتجاجات ينهمر بعدها الرصاص من جميع الاتجاهات ويسقط قتلى وجرحى .

يقول أحد أولئك اللاجئين الذين فرّوا من هذه المعسكرات لـ « الجزيرة العربية » أن معظم اللاجئين كانوا يتخذون حفراً داخل خيامهم ليرموا بأنفسهم داخلها مجرد أن يسمعوا صوت الرصاص لأن الحراس عادة ما يطلقون نيرانهم في كل الإتجاهات دون تدقيق أو تمييز ، ولا يكاد يمر يوم خال من مثل هذه الحوادث .

ويضيف هذا اللاجيء : « لقد سمعنا بمعسكرات الاعتقال النازية ، ولكننا لم نسمع مطلقاً عن معسكر يُعامل فيه المدنيون بهذه الوحشية .. كانوا يرغموننا على أكل اللحوم الاسترالية المجمدة .. وعندما نحتج بدعوى أنها لحوم لم تذبح على الطريقة الإسلامية ولا يجوز أكلها كانوا يرددون « لحوم الكفار .. للكفار !! » .

أحد شيوخ العشائر جادل احد الضباط عن حوادث اغتصاب النساء قائلاً : انكم تتعاملون مع نسائنا كسبايا ، فأجابه : أنهن بالفعل سبايا وغنائم لا حرمة لهن .

وقال هارب آخر من معسكرات الأرطاوية بأن معظم ضباط الحراسة مدمنون على تعاطي المخدرات ، وكثيراً ما ارتكبوا تحت تأثير المخدر جرائم اغتصاب بحق أطفال ، أو انهالوا بالضرب على لاجئين ، أما اللاجئون فسلاحهم الاضراب عن الطعام ، لكن سلطات الأمن استخدمت هذا السلاح عكسيا فراحت تجوّع اللاجئين وتمنع عنهم المياه لفترات طويلة .

في وجه المدفع !

حين توجهنا بالسؤال للاجيء العراقي وهو بالمناسبة يعمل استاذاً باحدى كليات بغداد عن كيفية هروبه من رفحا الى العراق ومن ثم الى دمشق ، أجاب :

« قبل أن احدثك عن كيفية الهروب ، تنبغي الأشارة الى أن الخروج من معسكرات الأرطاوية تعني في المقام الأول خيار الموت ، سواء بنيران القوات العراقية او النيه في الصحراء او الالغام ، ولكننا لم نكن نستطيع تحمّل البقاء في معسكرات الاعتقال السعودية ، فقررنا وعددنا ٣٤٥ لاجئاً مغادرة الأرطاوية الى العراق ، وبعد مشاورات واضرابات واحتجاجات سمحت لنا إدارة المعسكر بذلك ، بعد أن وقعنا على وثائق تثبت أننا غادرنا بمحض ارادتنا .

نقلونا بالحافلات ، ترافقها مصفحات مجنزة الى الحدود الساعة العاشرة صباحاً ، لكننا احتجنا بأن هذه العملية هي كمن يلقي طعما امام الذئب ، حيث أن ضياء الصباح كفيل بكشفنا للقوات العراقية ، واقترحنا أن يمهلونا في ذات المكان الى الليل ، لكنهم أجبرونا على اجتياز الحدود قائلين : سنرميكم بالرصاص اذا حاولتم العودة .

وأضاف اللاجيء بأن طريق الرحلة كان شاقا وخطيرا ويكفي أن نحو سبعين شخصا تساقطوا قتلى في تلك المسيرة بعضهم من الجوع ، والبعض الآخر من التعب والبعض الثالث داس على الالغام ، ولم أصل الى « السماوة » إلاّ بعد ثمانية أيام ، كنّا خلالها بين اليأس والرجاء ، وكان الزاد الذي تلقيناه هو من بعض البدو ، الذين أخبرنا رجال المعسكر بأنهم متفقون معهم .

رفحا : قصف بالطائرات !

في مخيمات الأرطاوية قام النزلاء بإضراب عام ، سقط ضحيته أكثر من مائتي شخص تمت قتلهم برصاص من طائرات مروحية ، وبعد الحادثة جاء عدد من قيادات المعارضة العراقية التي تتخذ من السعودية مقراً لها لتخفيف الإضطراب .. وشهدت معسكرات رفحا واحدة من الحوادث الدموية التي رواها لاجئون على النحو التالي :

في تمام الساعة السابعة والنصف من يوم الثاني عشر من ابريل / نيسان ١٩٩١ حدثت بلبلة أمام سيارات توزيع المياه داخل معسكرات اللاجئين العراقيين في رفحا ، قامت بعدها الشرطة العسكرية السعودية بالاعتداء بالضرب على أربعة من الشبان إتهمتهم بتجاوز دورهم في أخذ الماء وذلك بواسطة الهراوات ، حدثت أثرها مشادات إشترك فيها أعداد من اللاجئين والشرطة ، مما دفع برجال الأمن الى اطلاق النار في الهواء وباتجاه المحتجين سقط على أثره سبعة أشخاص جرحى نقلوا الى المستشفى .

وقد تسبب الحادث في أثارة ضجة عنيفة داخل المعسكرات ، ويبدو أن للوضع المتشنج والمعاملة السيئة التي كان اللاجئون يتعرضون كان لها أثرها في ذلك الاحتقان ، وفي اليوم ذاته وفي حوالي الساعة العاشرة قامت تظاهرة سلمية تندد بسوء المعاملة ، وتتجه نحو الشارع العام للفت نظر القوات الدولية التي تعمل بالقرب من هناك واستقطاب الرأي العام العالمي لهذه القضية الساخنة ، حيث يوجد معسكران للقوات الامريكية والفرنسية بالقرب من معسكر اللاجئين .

بعد ذلك قامت أعداد غفيرة من الشرطة السعودية بتطويق المسيرة ومنع تقدمها .. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف حاولت طائرة مروحية تحمل تعزيزات عسكرية الهبوط بجوار مستوصف المعسكر ، فجرى التجمّع حول المكان والتلويح باليد .. وفوجيء اللاجئون بقيام هذه الطائرة بإطلاق النار نحوهم مما تسبب في قتل خمسة أشخاص وجرح العشرات في هذا الحادث .

وكان يمكن أن تقوم القوات السعودية بحصد أرواح بريئة كثيرة لولا تدخل القوات الامريكية التي بادرت فور إطلاق النار الى تطويق المعسكر ومنع الشرطة السعوديين أنفسهم من التمادي في إطلاق الرصاص على اللاجئين .

وفيما يلي بيان بأسماء القتلى والجرحى ، وإسم المحافظات التي جاؤوا منها ، ونوع الإصابات التي تعرضوا لها :

أولاً : القتلى

١ــ محمد نعمة عبد المجيد ، الديوانية ، طلقة نارية في الصدر .
٢ــ مالك نجيل راضي ، المشخاب ، اصابتان في الرأس والصدر .
٣ــ عصام مجيد الحاج يونس ، السماوة ، اطلاق ناري في البطن ادى الى اتلاف الكبد .
٤ــ طالب جاسم عباس ، السماوة ، اصابة في الرأس مع تهشيم كامل للجمجمة .
٥ــ فلاح هندي ملس ، السماوة ، إصابة في الرأس مع تهشيم عظام الجمجمة .

ثانياً : الجرحى

١ــ كاظم مهدي محمد ، السماوة ، طلقة نارية في الجهة اليمنى من الفخذ الايمن أدى الى إحداث كسر مركب في عظم الفخذ .
٢ــ إياد دعبل مسعود ، السماوة ، طلق ناري في الساعد الأيمن .
٣ــ زاهد محمد رزوقي ، السماوة ، طلق ناري في البطن أدى الى إستئصال جزء من الأمعاء الغليظة .
٤ــ علي فاضل حسين ، السماوة ، طلق ناري في الجهة اليسرى من الصدر .
٥ــ صادق عيسى راضي ، السماوة ، طلق ناري في الجهة اليمنى من الظهر .
٦ــ محمد علي عبادي ، السماوة ، طلق ناري في الفخذين الأيسر والأيمن وطلق ناري ثالث أصاب عظم الساق الأيسر .
٧ــ فؤاد هادي فاضل ، السماوة ، طلق ناري سبب استقرار رصاصة في الساق الأيمن تم أخراجها في القاعدة ــ المعسكر ــ الأمريكية .
٨ــ علي جاسم محمد ، السماوة ، أصيب بطلق ناري في الركبة اليمنى .

٩ــ محمد تركي رضم ، السماوة ، طلق ناري في الساق الأيسر .
١٠ــ علي عبد الله دخان ، السماوة ، طلق ناري في الفخذ الأيسر .
١١ــ هادي كريم عطية ، السماوة ، طلق ناري في الفخذ الأيمن .
١٢ــ حسن علي حسين ، السماوة ، طلق ناري في الفخذ الأيسر .
١٣ــ سعد عزيز جبار ، السماوة ، طلق ناري في الفخذ الأيمن .
١٤ــ صابر عبد الله يونس ، السماوة ، طلق ناري في الكتف الأيسر .
١٥ــ جواد كاظم شاكر ، السماوة ، طلق ناري في الفخذ الأيمن .
١٦ــ سيف تركي رضم ، السماوة ، طلق ناري في الفخذين الأيمن والأيسر .
١٧ــ مصطفى علي مرزوق ، البصرة ، طلق ناري في الجهة اليمنى من الكلية أدى الى استئصالها .
١٨ــ عبد الرسول علي ، البصرة ، طلق ناري في الساق الأيسر .
١٩ــ عباس جبر عجيب ، البصرة ، جرح في العجز الأيمن .
٢٠ــ علي ندبان ، النجف ، إصابة طفيفة بطلق ناري في الجهة اليسرى من الصدر .
٢١ــ علاوي عبد الحسين عزيز ، النجف ، اصابة بعيار ناري في الفخذ .
٢٢ــ تعبان صمد عبد السادة ، النجف ، طلق ناري في القدم الأيسر .
٢٣ــ قاسم وهب ، الناصرية ، اصابة بعيار ناري في الفخذ الأيسر .
٢٤ــ لؤي خميس ، الناصرية ، اصابة في الصدر .
٢٥ــ عبد الرزاق محمد مزعل ، بابل ، اطلاق ناري في الجانب الأيمن من الفخذ .
٢٦ــ اسكندر راضي جواد ، بابل ، اصابة في الفخذين .
٢٧ــ قاسم عبدالله عبد الشهيد ، الديوانية ، طلق ناري في الساعد الأيمن .
٢٨ــ احسان جبر ، الديوانية ، اصابة في الفخذ .
٢٩ــ كريم محمود جعفر ، السماوة ، طلق ناري في الساعد الأيمن .
٣٠ــ باسم جابر خضير ، السماوة ، اصابة في الساعد .
٣١ــ عبد الخالق شهاب علي ، السماوة ، طلق ناري في الظهر .
٣٢ــ عبد الحسن مزهر ، السماوة ، طلق ناري في الظهر .
٣٣ــ سلمان شرطي مطر ، الديوانية ، اصابة في البطن .
٣٤ــ رسول كاظم ساجد ، الديوانية ، اصابة في القدم اليسرى .
٣٥ــ حسين كاظم سجاد ، الديوانية ، جرح في الصدر والرأس .

لجان حقوقية تطالب الملك فهد وقف مأساة اللاجئين العراقيين

وجهت لجنة للدفاع عن حقوق الانسان في العراق تضم مجموعة من اكاديميين واطباء واساتذة جامعيين تتواجد في الولايات المتحدة ، برقية عاجلة الى الملك فهد بشأن معاناة اللاجئين العراقيين في معسكري رفحا والارطاوية ، فيما يلي نصها :

جلالة الملك فهد بن عبد العزيز المحترم

الموضوع : اللاجئين العراقيين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بلا شك أن مشكلة اللاجئين التي افرزتها حرب الخليج هي مؤلمة لكل الاطراف ، وبالتالي تحتاج الى تعاون مشترك لحلها .

لقد وصلتنا أنباء مقلقة جداً حول سوء معاملة اللاجئين ، لذلك قررت منظمتنا وحرصا على سمعة المملكة اسلاميا وعربيا ودوليا مفاتحة جلالتكم بهذه الامور قبل أن نطرق أبواب الصحافة والاعلام ، وكلنا أمل أن تضعون حداً للتجاوزات واحقاق الحق .

١ــ أبعدت السلطات السعودية حوالي ٣٥٠ لاجئاً سلّمتهم الى سلطات الأمن العراقية وأجبرتهم على توقيع تعهدات أن هذا الرجوع هو محض ارادتهم ، ولم يعرف (مصير) الكثير من هؤلاء وقد يكونوا أعدموا ! .

٢ــ استمرار اهانة وضرب اللاجئين من قبل الحراس السعوديين حتى أمام نسائهم وأطفالهم .

٣ــ حوادث القتل لاتزال مستمرة ، وآخرها في شهر كانون الأول في معسكر الارطاوية .. قتل وجرح ما بين ١٥ ــ ٢٠ شخصاً .

٤ــ إيقاف الحملات المذهبية ، وعدم اجبارهم على تغيير المعتقدات والمذهب الديني .

٥ــ السماح الى الذين يملكون جوازات سفر ويرغبون بالسفر الى دول أخرى .

٦ــ إيجاد فرص عمل الى الذين يرغبون (البقاء) في المملكة لحين رجوعهم الى العراق .

ياجلالة الملك :

أحب أن نكرر دعوتنا الصادقة في التعاون وحل المشكلة المعلقة .. والله من وراء القصد ،،

الدكتور
عبد الحميد فضل
رئيس جمعية حقوق الانسان في العراق
١٩٩٢/١/٢١

نسخة : اللواء محمد العتيبي
مسؤول قسم العراق في المملكة

من جهة أخرى ، ناشدت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق المسؤولين في المملكة التدخل لايقاف الممارسات « اللاانسانية » التي ترتكب بحق اللاجئين العراقيين .

وقالت اللجنة « أن الانباء تتوارد عن الوضع المأساوي والمعاملة اللاأنسانية التي يتعرض لها اللاجئون ، وتحتفظ اللجنة في سجلاتها أسماء العديد من القتلى والجرحى على ايدي قوات سعودية . كما تحتفظ في ارشيفها بعدد من رسائل استغاثة » .

وتضيف اللجنة « كنا نأمل أن يقدم ــ المسؤولون السعوديون ــ لهم المساعدات اللازمة مع مراعاة نصوص الاتفاقات الدولية التي تحمي حقوق اللاجيء بالاضافة الى مراعاة الانتماء المشترك لشعب واحد ولأمة واحدة » .

وفي الأخير قالت اللجنة « نناشد المسؤولين بالتدخل لايقاف الانتهاكات ومعاقبة من هم وراء هذه الانتهاكات طيلة الفترة الماضية وتقديمهم الى المحاكمة » .

العمال الوافدون كعامل تغيير في المجتمع السعودي (٢ من ٣)

البيئة الإجتماعية للعمال الوافدين

— توفيق الشيخ —

تركت التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي ترتبت على التصاعد الهائل ، في عائدات المملكة من صادرات البترول منذ منتصف السبعينات ، آثارا بالغة على مشاعر الناس واجهزة الدولة تجاه العاملين الأجانب في البلاد ، ولذلك فان تغيّرات مهمة قد طرأت على اوضاعهم ، بحيث اصبح من الممكن تمييز اوضاع الوافدين الذين جاؤوا للمملكة في الفترة السابقة للفورة النفطية عام ١٩٧٣ ، عن اولئك الذين جاؤوا بعد هذا الوقت ، وترافق ذلك مع بروز تمايزات مهمة في طبيعة وظروف الهجرة العمالية الى المملكة خلال الفترتين ، في جانبين رئيسيين هما اختلاف تركيب مهاجري الحقبتين من حيث الاصول الثقافية ، واختلافهما من حيث ظروف الحياة في المجتمع المضيف . من نافلة القول ان هذا التفريق يساعد على اكتشاف بعض الفروق التي تميز التأثير الذي يعكسه وجود كل من المجموعتين .

وفي العنصر الاول فقد كان معظم الوافدين بين بداية الستينات حتى منتصف السبعينات ، من العرب المسلمين ومن منطقة الشرق الأوسط خصوصا التي تتشابه ثقافيا واجتماعيا مع ثقافة وتقاليد المجتمع المضيف ، بينما تضمنت الموجات التالية من الهجرة عددا كبيرا من العمال غير العرب وغير المسلمين ، الذين جاؤوا من مجتمعات ذات ثقافات وتقاليد غريبة على ثقافة المجتمع السعودي وتقاليده ، ونشير خصوصا الى الاعداد الضخمة من العمال الاسيويين ، الذين استقدمتهم شركات المقاولات في موجة الإنشاء والبناء التي رافقت ارتفاع العوائد البترولية في الحقبة الثانية(١) .

وفي الثاني فقد كان عدد كبير من الوافدين في الحقبة الاولى يستقر لفترة طويلة نسبيا مصطحبا معه عائلته ، كما ان اغلبهم كان يعمل في وظائف متوسطة او رفيعة — حسب التصوير الاجتماعي — ولاسيما الوظائف الإدارية والتعليمية في القطاع الحكومي ، الامر الذي يمكن معه الإفتراض بأنهم يشكلون في الغالب عمالة مستقرة ، هادئة اجتماعيا واكثر قدرة على الإنسجام في المجتمع الجديد ، بينما كان معظم وافدي الحقبة الثانية من العمال الذين استقطبهم قطاع الإنشاءات ، والخدمات الإجتماعية التي لاتتطلب مستوى ثقافيا ، ومن حيث الإستقرار فقد كان جميعهم يعمل طبقا لعقود عمل مؤقتة ، تتراوح بين سنتين الى اربع سنوات ، ويرتبط بعضها باعمال محدودة تقوم بها شركات إنشاء او إدارة ، تنتهي بعد انتهاء فترة التعاقد للشركة المعنية .

على انه لاينبغي ان نغفل ان الحقبة الثانية قد شهدت تغييرات مهمة ، في نمط تعامل المجتمع والسلطة في المملكة مع العمال الوافدين ، لأسباب لاترجع بالضرورة الى العناصر سابقة الذكر ، وإنما لظروف سياسية أو اجتماعية محلية ، وهو امر لاشك انه خلّف انعكاسات ينبغي اخذها بعين الإعتبار ، فقد اعيد النظر في قوانين استخدام العمال الأجانب باتجاه المزيد من التشدد في التعامل معهم وفي تصوير علاقتهم بالمجتمع المضيف ، ومن بين مظاهر التشدد التي رافقت التعديلات الجديدة في قوانين الاستخدام على سبيل المثال ، الغاء التسهيلات التي كانت تسمح للعامل باصطحاب عائلته الا في حدود ضيقة جدا ، ومن بينها الغاء الربط بين اجازة العمل للزوج والزوجة ، بحيث اصبح اشتغال الزوجة ممنوعا اذا لم تكن قد حصلت على عقد عمل قبل ان تصل الى البلاد بصحبة زوجها(٢)، ولم يعد حصول الاولاد الذين يبلغون سن الرشد على ترخيص الإقامة في البلاد اتوماتيكيا ، تبعا للترخيص الذي يحمله الاب ، لذلك فقد اضطر الذين فشلوا في الحصول على تعاقدات او موافقة من الجهة المختصة بوزارة الداخلية الى مغادرة البلاد فور بلوغهم الثامنة عشرة من العمر ، ومن ناحية المجتمع فقد ادت السيولة المالية الضخمة التي تدفقت على المجتمع الى تراجع قيم العمل والإنتاج ، بحيث اصبح التقدير والتكريم يتمحور حول قيمة المال والتملك وليس حول العمل ، ولان ايا من الأجانب لم يكن في مقدوره اكثر من ان ينافس الاخرين في الإنتاج ، بينما كان اي من المواطنين قادرا على كسب المنافسة بالمال ، فقد اصبح ينظر الى العمال الوافدين باعتبارهم طبقة دنيا ، بغض النظر عن الإسهام الذي يقدمونه في بناء الدولة .

وفوق ذلك فإن عجلة التغيير كانت تتحرك بتسارع كبير في حقبة الفورة النفطية ، مخلّفة وراءها ركاما متعاظما من المشكلات الإجتماعية التي هي مخلفات طبيعية للتغيير في مجتمع نام ، ولذلك فان وجود الموجة الثانية من الهجرة في وسط هذا الظرف حمّلها ، بالإضافة الى ما احتملته بذاتها ، جانبا من المسئولية عن المشكلات ، التي كان حريا ان تدرس باعتبارها جزءا من الثمن الذي يدفعه المجتمع ، للإنتقال من مرحلة الى مرحلة اخرى جديدة ومختلفة .

المنظور الشعبي

لم تكن نظرة المواطنين الى المهاجرين الأجانب واحدة في الحالات المختلفة ، لقد كانت تتأثر بالبعد والقرب ، وبالفوارق الدينية ، كما بالفوارق المعيشية ، ويمكن القول بصورة إجمالية — مع ملاحظة الإستثناءات — ان النظرة العدائية كانت الطابع العام لعلاقة المواطن السعودي بالأجانب المهاجرين الى المملكة من الولايات المتحدة واوروبا(٣) ، لكن هذه النظرة كانت متوازية في الغالب مع ما يمكن اعتباره شعورا بالإعجاب تجاه التقدم المدني والثقافي الذي يتمتع به اولئك الأجانب ، ان الشعور العدائي تجاه المهاجرين من العالم الغربي هو نتاج متوقع للميراث التاريخي العربي والإسلامي ، الذي يصنف المسيحيين الغربيين باعتبارهم محاربين ، ومستعمرين ، بينما لاتجد مثل هذه الرؤية قائمة تجاه الأجانب القادمين من الدول النامية ، مع ان الطابع العام لنظرة المواطن الى هؤلاء كانت مطبوعة بالإستصغار ، على الرغم من انه في كثير من الحالات كان الناس يشعرون بالإمتنان لجهود المعلمين والاطباء الأوائل ، الذين قدموا للمملكة في بدايات عهدها بالانفتاح على العالم ولاسيما من فلسطين ومصر .

ومن المفيد الإشارة الى الفارق الكبير في النظر للاجانب بين مجتمع الحضر ومجتمع البادية ، يتساوى في ذلك القرى شبه البدوية او المدن التي يتشكل معظم سكانها من القبائل البدوية الحديثة التحضُر ، ففي الاولى كان وجود الأجانب اعتياديا وقديما من الناحية الزمنية ، ولاسيما في المدن الساحلية والتجارية ، الامر الذي يمكن القول معه ان مثل هذه المجتمعات كانت اكثر تساهلا في قبول المهاجرين الأجانب بين ظهرانيها ، بل ان هناك

بين الحواضر من يشكل الوافدون نسبة عالية من سكانها ، مثل المدن المقدسة في الحجاز التي استقبلت منذ عشرات السنين ، مئات الالاف من المسلمين الراغبين في العيش الى جانب الحرمين الشريفين ، وكذلك المدن الساحلية عموما التي تبادلت السكان على امتداد الزمن الماضي ، مع نظائرها في السواحل المقابلة في الدول الاخرى ، بخلاف المجتمعات البدوية التي لم يبدأ اختلاطها مع الأجانب الاّ حديثا ، ولذلك اتسمت علاقتها معهم بالتشدد في معظم الاحيان .

وفي تقديرنا ان عوامل مختلفة حكمت تعامل الناس مع المهاجرين ، ففي البداية كان هناك قلق من التأثيرات السلبية للمهاجرين على الصفاء الديني ، الذي اعتبر معظم البدو انه يطبع مجتمعهم ، ويرجع هذا التصور الى تأثيرات الدعوة الوهابية التي اعتبرت ان اتباعها ، هم الوحيدون الذين يمكن اعتبار ايمانهم صافيا من الاخلاط الشركية والبدع(٤) ، ومثل هذا التصوُر كان عنوانا لمجموعة من الممارسات تتضمن عدم الثقة في امانة العامل الاجنبي وعدم اعتباره مؤمنا ، وبالتالي القلق من اعتدائه على الاعراض والمحرمات ، ثم وفي مرحلة لاحقة تراجع هذا الشعور ليحل محله عدم الثقة بالاهلية الاجتماعية فقط للمهاجر ، اي بعدم ائتمانه وعدم السماح له بالتداخل مع المجتمع (٥) ، وفي تقديرنا ان هذا الشعور ناتج عن الميل الطبيعي لدى المواطنين السعوديين ، للإنكفاء ضمن العلاقات الإجتماعية المحدودة داخل دائرة العائلة او القبيلة ، هذا الميل الذي يستمد جذوره من التنظيم القبلي للعلاقات الاجتماعية ، والذي لاينعكس فقط على التعامل مع العمال الأجانب ، بل ويمتد الى العلاقة مع المواطنين من مناطق او قبائل اخرى ايضا(٦) ، وان كان من الصحيح الإفتراض بان الشعور الإقليمي والوطني الذي يفترض انه قد وجد له اساسا بعد قيام الدولة السعودية الموحّدة ، هو عامل مساعد في توسيع مساحة العلاقة بين المواطنين السعوديين بعضهم مع البعض ، بينما يمكن الإفتراض أيضا ان هذا العامل أيضا قد لعب في ذات الوقت دورا معاكسا في توجيه طبيعة العلاقة بين السعوديين و الأجانب .

ومن بين أفضل الدراسات التي كشفت عن الخواص التي تتميز بها البيئة الإجتماعية للعمال المهاجرين ، والخلفية الثقافية والإقتصادية للعلاقات المتبادلة بينهم وبين المجتمع المحلي في منطقة الخليج عموما ، هو البحث الميداني الذي أجراه الدكتوران أحمد ظاهر و فيصل السالم ، ونشرت نتائجه في كتاب « العمالة في دول الخليج العربي » والذي كشف بصورة دقيقة عن التقييم الشعبي لدور العاملين الأجانب في الاقتصاد والحياة الوطنية ، والطريقة التي يقترحها المواطنون في دول مجلس التعاون لمعالجة المشكلات المحيطة باوضاع العمال الوافدين ، وعلاقتهم بالمجتمع المحلي .

لقد بيّنت هذه الدراسة ان نسبة عالية من المواطنين لم تستطع أن تجد صديقا من بين العمال المهاجرين ، على الرغم من اتساع نطاق التعامل اليومي بين الفئتين ، والحاجة المستمرة الى هذا التعامل ، من واقع انتشار اليد العاملة الأجنبية في كل القطاعات التي تعتمد عليها الحياة اليومية للمجتمع ، من المدرسة ، الى المستشفى والنقل والبناء و التجارة والخدمات الإجتماعية وغيرها .

وأظهرت الدراسة المذكورة ان مستوى العلاقة بين المواطنين الكبار في السّن وبين العمال المهاجرين تجنح الى نسب متدنية جدا ، برّرها الباحثان بأن كبار السن لم يعاصروا اجتماعيا موجة التدفق العمالي للمنطقة إلا بشكل محدود ، وفي تقديرنا ان هذا التبرير يساعد في كشف ظاهرة الإنقطاع بين الفئتين ، لكنه لايشير الى أسبابها الحقيقية ، والتي نظن أنها ترجع في الغالب الى أسباب ثقافية ، كان من الممكن معالجتها عند الجيل الأصغر سنا ، بخلاف كبار السن .

لقد ازدادت مساحة الهوة التي تفصل المواطنين عن العمال الوافدين في السنوات الاخيرة ، ولاسيما مع تصاعد الثروة في النصف الثاني من السبعينات ، وانخفض تبعا لذلك مستوى تقدير الناس لاهمية وجود العمال لمهاجرين بين ظهرانيهم ، مع أن هذه الفترة قد شهدت تصاعدا مضطردا في عدد الاجانب القادمين للبلاد .

ان ذلك يرجع في تقديرنا الى ما أصاب القيم الإجتماعية من تهتك ، بعد التدفق الكبير لأموال البترول ، وتحوّل المملكة الى واحدة من اغنى الدول واقدرها على استعمال المال في انجاز اغراضها ، لقد ادى ذلك فيما ادى الى تدهور القيمة الإجتماعية للعمل والإنتاج ، ضمن منظومة القيم التي تعرضت للتهتك والضعف وحلت محلها قيمة المال والتملك كمحور رئيسي للتقييم ، تدور حوله اشكال الحياة الإجتماعية والعلاقات بين الاطراف المختلفة في المجتمع(٧) .

الإنعكاس المباشر لهذا المؤثر جاء على صورة تقدير متحيز للقيمة الاقتصادية والإجتماعية لإنتاج العامل الوافد ، في مقابل القيمة المالية التي يحصل عليها بإزاء عمله ، واذا كان المهاجرون الذين جاؤوا للبلاد قبل بداية السبعينات قد حصلوا على بعض التقدير ، لاسيما اولئك الذين عملوا في الوظائف المحترمة اجتماعيا ، مثل المعلمين ، الاطباء ، الإداريين والمهندسين ، فإن نظراءهم الذين جاؤوا في الفترات التالية لم يحصلوا الا على ادنى درجات التقدير الإجتماعي لخدماتهم ، ربما كان التحول في القيم الإجتماعية قد بلغ اوجه في هذه الفترة ، الأمر الذي انعكس حتى على نمط التعامل مع مهاجري الحقبة السابقة ، وربما لأن الذين جاؤوا في الحقبة التالية كانوا في الغالب من عمال المهن السفلى ــ حسب المنظور الإجتماعي ــ او لعل السبب يعود الى الاصول العرقية لهؤلاء قياسا الى من سبقهم ، خاصة ابناء البلاد الاسيوية الفقيرة الذي ينظر اليهم باستصغار في جميع الدول العربية المستورة للعمالة ، وقد استنتج باحثون اجروا دراسات حول تقييم المواطنين المحليين في دول الخليج ومن بينها المملكة ، ان المواطن المحلي ينظر في الغالب الى ان العامل الأجنبي يستفيد من عمله في المنطقة اكثر مما يقدم لها ، وان ثقة المواطن في الوافد تصل الى درجات قريبة من الصفر ، بل ان عديدا ممن تمّ استفتاؤهم في دراسة د . ظاهر ود . السالم السابقة الذكر اقترحوا تشديداً أكبر في القوانين التي تتعلق بالأجانب ، وذهب بعضهم الى دعوة الحكومة لتخصيص مجمّعات سكنية معزولة ، يقيم فيها الوافدون كيلا يختلطوا بالمجتمع المحلي (٨) .

ثمة من المواطنين من يعتقد ان وجود الوافدين يهدّد وجوده الإقتصادي ، قدرت الدراسة المذكورة نسبتهم ب ٤٤ر٤ بالمئة ممن شاركوا في الإستفتاء ، وهي نسبة كبيرة و مثيرة للدهشة حقا ، فمن المنطقي القول بان وجود عرض واسع من اليد العاملة يساعد ــ نظرياً ــ في خفض الأجور ، لكننا نجد من الصعب القبول بهذا الأساس فيما يتعلق بالمملكة ، لأسباب ثلاثة رئيسية :

أولها : إن الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية لم يأت إلا كنتيجة لتناقص العرض المحلي ، وبالتالي فمن المفترض انه لاتوجد بطالة حقيقية في أوساط السعوديين في سنّ العمل ، وتظهر بيانات وزارة التخطيط أن إنجاز مشروعات الإنماء ، يتطلب زيادة منتظمة في عدد العمال المحليين والأجانب ، يتجاوز معدل التزايد السنوي في عدد السعوديين الذين يصبحون في سن العمل .

الثاني : ان الحكومة تنتهج سياسة إحلال السعوديين محل الأجانب في الإدارة المحلية والمؤسسات التابعة للدولة ، والتي توفر مالايقل عن نصف مليون وظيفة ، تنمو سنويا بنسبة مقاربة لعدد السعوديين الذين يبلغون سن العمل ، لاسيما في القطاع العسكري الذي لايضع حدودا لعدد وكفاءة المتقدمين للعمل ، بحيث يمكن القول ان القطاعين الأهلي و الحكومي يوفران فرصا مناسبة لكل مواطن في سن العمل لكي لايبقى عاطلا .

ثالثا : إن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين الأجانب في البلاد هو في حد ذاته ، واحد من محركات النشاط الإقتصادي ، إن وجود ثلاثة ملايين ساكن إضافي من شأنه ان ينشط الطلب على السلع والخدمات ، على رغم الفرق الملحوظ بين القدرة الشرائية بين المواطن والوافد ، وتشير البيانات التي تنشرها الدول المصدّرة للعمالة الى أن مايحوله العمال من مداخيلهم لايزيد في معظم الأحيان عن ٦٠ بالمائة من إجمالي دخلهم السنوي ، بينما ينفق الجزء الأخر في شراء سلع وخدمات في الدول المضيفة ، أو يودع في مصارفها (٩) .

إن استقدام اليد العاملة الأجنبية الى المملكة ليس محررا من القيود

نمط العلاقات الاجتماعية التقليدي يغذي اتجاه التقوقع عند المواطن ، وهو من أسباب عزلة الوافدين في المجتمع السعودي

●●

انعكست الطفرة البترولية تدهوراً في قيم العمل والانتاج وسيادة قيم التملك ، كما غذت الاعتزاز الوطني والاحساس بالتميز تجاه الغير

القانونية ، وبالتالي فليس هنالك سوق عمالة حرة يمكن ان تؤثر واقعيا على فرص التوظيف للعمال المحليين ، اذ لايمكن لأي عامل أجنبي القدوم الى البلاد إلا بطلب وعقد عمل من مؤسسة محلية ، وهذه بدورها لاتستطيع استصدار طلب التأشيرة إلا إذا وافقت وزارة الداخلية على العدد المطلوب ، من حيث تناسبه مع الملاءة المالية و حجم العمل لدى المؤسسة المعنية ، وهذه القيود رغم انه يتم تجاوزها أحيانا ألا انها — على أي حال — تعمل عمل الكابح الذي يمنع تجاوز عدد العمال الأجانب لمستوى الحاجات الفعلية ، ولذلك فان اعتبار اليد العاملة الأجنبية خطرا على الوجود الإقتصادي للمواطن المحلي لايستند الى أي أساس ، وهو باعتباره احد مدخلات العلاقة غير الطبيعية بين الفئتين يمثل وجها من وجوه التناقض بين تفكير المواطنين تجاه المهاجرين من جهة ، وبين الحقائق القائمة من جهة أخرى .

وفي تقديرنا ان تبلور المشاعر التمييزية تجاه العمال الوافدين في المجتمع السعودي لا يرجع الى أسباب اقتصادية كما شرحنا انفا ، كما لايمكن نسبته الى سبب محدد مثل الفارق الثقافي ، بل هو محصلة لمجموعة من الاسباب ، من بينها ايضا التحول غير المستقيم للرغبة الطبيعية في الإعتزاز الوطني ، الذي تصاعد بعد نجاح المملكة في تجاوز الفوارق بينها وبين الدول العربية الاخرى ، والتي كانت في الماضي أكثر تقدما ، على الصعد المعيشية والعمرانية ، وربما على صعيد الاهمية السياسية ، هذا النجاح الذي تجلّى كأوضح ما يكون في تحول المملكة الى مانح للعون للدول العربية ، التي كانت فيما مضى تقدم المساعدة للمملكة ، لاسيما الدول التي قدمت العون في تطوير الإدارة والمجتمع .

لقد تطور هذا الشعور ، من الإعتزاز بما تحقق من انجاز ، الى شعور بالتميّز والإستغناء عن مساعدة الاخرين ، و بالتالي الاستعلاء تجاه الدول الأخرى الأقل غنى ، و انعكست هذه النظرة بالخصوص على مواطنيها الذين يعملون في المملكة ، بل لقد شهدنا تلاشي الشعور بالإمتنان تجاه الجهود التي بذلتها البعثات التعليمية العربية ، حتى اوجدت القطاع التعليمي القائم اليوم في البلاد ، واصبح ينظر الى وجود هؤلاء في المملكة باعتباره فضلا اخر من افضالها على بلادهم وعليهم ، من حيث انها توفر لهم مستوى من المعيشة التي ماكانوا يستطيعون تحقيقها في مواطنهم الأصلية ، وحسب استنتاجات د .ظاهر ود .السالم في دراستهم المذكورة ، فان الإعلام المحلي كان له السهم الأوفر في صناعة هذه المشاعر السلبية تجاه الوافدين (١٠) ، حينما تجاهل حقيقة ان بناء البلدان الخليجية جميعا قام على اكتافهم بالدرجة الأولى ، و ركّز في المقابل تصوّرا خاطئا مفاده ان ما حصل فعلا من العمران والتطور ، تمّ على ايدي ابناء البلد دون اي مشاركة من العمال الوافدين ، بحيث اصبح معظم الناس يعتقدون بان ماتحقق في بلادهم ، لا يرتبط اطلاقا بوجود العمال الأجانب ، وان المستوى الحاضر من الحياة والخدمات سوف يبقى مستمرا بقي العاملون الأجانب في البلاد ام غادروها .

ان الشعور بالتمايز ، وبالخصوص عدم الثقة في المهاجرين الأجانب ، لايقتصر على الطبقات غير المتعلمة بل ان معظم المثقفين والمتعلمين ايضا ، لايخفي مشاعر لايمكن ان توصف الا بانها عدوانية او تمييزية تجاه العاملين الأجانب ، وهو الأمر الذي ينسبه بعض الباحثين الذين عالجوا الموضوع الى الفروق في التقاليد والعادات ، بين المجتمع السعودي و المجتمعات التي جاء منها العمال الوافدون ، الا اننا نجد انها في الغالب ترجع الى تعاظم الشعور بالتمايز ، وتطوره الى شعور الاستعلاء الذي أشرنا اليه انفا ، اذ لايمكن في الحقيقة ، التعويل كثيرا على التزام المتعلمين — نفسيا او اجتماعيا — بالتقاليد ، خاصة اولئك الذين تعلموا في الخارج واختلطوا بالأمم المختلفة وهم الان يتزعمون الدعوة الى التغيير الإجتماعي وتجاوز التقاليد الموروثة ، ويمكن لأي متأمل ان يجد ذلك بسهولة في المقالات التي تنشرها الصحافة المحلية ، لكتاب لايمكن الإفتراض على الدوام بانهم يعكسون وجهة النظر الحكومية ، التي هي الاخرى تدعو لهذا النوع من التفكير ، على الرغم من صحة القول بأن اي كاتب لا يستطيع غالبا تجاوز وجهات النظر الحكومية المقررة في هذا الشأن .

المنظور الرسمي

في تقديرنا ان الحكومة تتحمل جانبا من التقصير الذي جعل من العمال الوافدة بيئة قلقة ، قابلة لتصدير التوتر باشكال مختلفة ، ويتجلى هذا التقصير بصورة خاصة في ان السياسات الرسمية المتعلقة بالعمالة الوافدة عالجت الموضوع باعتباره موضوعا أمنيا بالدرجة الأولى ، ولذلك فان القوانين الحكومية ، وتطبيقاتها لم تنظر الا نادرا الى الوجه الإجتماعي والإنساني للقضية .

هذه السياسة نتجت عن عدم ترافق التطور الإقتصادي في المملكة مع تطوير موازٍ في الحياة الإجتماعية والسياسية ، ولاسيما في فلسفة العلاقة بين السلطة والمواطن ، والتفسير الاجتماعي لمعنى الدولة ودورها ، لقد بقي الفهم التقليدي لدور الدولة باعتباره امنيا بالدرجة الأولى سائدا على الرغم من التحولات الكبيرة التي حدثت في المجتمع ، وفي مؤسسة الدولة نفسها والتي انتقلت بها من اطارها القديم الأشبه بإمارة القبيلة ، الى دولة المؤسسات الحديثة من ناحية الشكل على الأقل ، وانعكس هذا المفهوم على مجمل سكان البلاد ، مواطنين واجانب ، لكن الفارق المهم بين الطرفين يكمن في ان المواطن استطاع بعد سنوات طويلة من معايشة هذا النظام ، ان يصطنع الأساليب التي تساعد على استثمار الثغرات في هذا النظام ، بينما لايستطيع الأجنبي الغريب عن عادات البلاد ونظام العلاقات السائد في مجتمعها ، ان ينفذ لما هو ابعد من القشرة الخارجية للواقع الاجتماعي ، الذي يكمن وراء القوانين أو الأعراف السائدة .

لقد كان احتمال تحول العمالة الوافدة الى قناة ينتقل عبرها تاثير التيارات السياسية والعقائدية النشطة في خارج البلاد ، والتي تصنفها الحكومة باعتبارها معادية في الجملة ، سببا وجيها لاعتبار الأمن القاعدة الأساسية للسياسات المتعلقة بالهجرة العمالية ، واذا كان التعويل على مثل هذا الإعتبار محدودا في البداية ، الا ان التوتر المستمر في اوضاع العمال الأجانب داخل البلاد ، قد اعطى زخما جديدا للفكرة ، لاسيما مع ظهور بوادر فعلية تؤكد هذا الإحتمال ، من بينها على سبيل المثال مشاركة بعض الوافدين في الجماعات السرية المعارضة ، ونذكر خصوصا مشاركة العديد من الوافدين في اقتحام المسجد الحرام في اليوم الاول من العام الهجري ١٤٠٠ — نوفمبر ١٩٧٩ — (١١) ، واكتشاف خلايا سرية في اوساط العمال اللبنانيين تابعة لتنظيمات معادية للسياسة السعودية في لبنان ، اضافة الى قيام بعض الوافدين

العرب بتنظيم عمليات تمويل لحركات سياسية أجنبية دون علم اجهزة الأمن (١٢) .

لقد ادت هذه الحوادث وغيرها الى تاكيد الإعتبارات الأمنية في التعامل مع الموضوع ، باعتباره اصبح خطرا ماثلا يهدد الإستقرار السياسي والإجتماعي ، او هكذا على الأقل يصوِّره المسئولون في اجهزة الدولة المختصة ، في معرض تبريرهم للسياسات الرسمية الخاصة بالعمال الوافدين .

من المنطقي اعتبار الخشية من التاثيرات السلبية ، لوجود المهاجرين على النظام التقليدي للحياة الإجتماعية ، خلفية ذات تاثير على المسئولين عن هذه القضية ، ولاسيما بين اولئك الذين يرجعون الى اصول بدوية ، او يعتبرون شديدي الإلتزام بالمذهب الوهابي ، الا انها من الناحية الرسمية والمعلنة ، عولجت من زاوية التأثيرات المحتملة لتواجد اعداد متزايدة من الأجانب على الأمن الوطني في جانبيه السياسي ، المتعلق بتاثيرهم على مكانة السلطة في نفوس الناس ، او الناحية الجنائية ، ان استقراء التطورات السياسية والإجتماعية ، يساعد في تفهم الأسباب الذي دفعت المخططين في الجهاز الحكومي ، الى اعتبار الناحية الأمنية اساسية في معالجة الموضوع ، رغم انه لايبرر اطلاقا اقتصار المعالجة على هذه الناحية ، واغفال الأساليب الأكثر فعالية وإنسانية .

لقد ترافق التواجد الأجنبي في البلاد مع تصاعد الاتجاه المعارض لسياسة السلطة ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كما ان الإحصاءات التي تنشرها الحكومة عن المعدلات السنوية للجريمة تشير الى ارتفاع ملحوظ في نسبة الحوادث ذات الطابع الجنائي التي يقوم بها مهاجرون اجانب ، وبغض النظر عن المبررات التي ترد في تفسير هذه الظاهرة الا ان المهمّ هنا هو تأثيرها على المعالجة الحكومية لموضوع العمالة الأجنبية .

لقد عززت التطورات السياسية التي شهدها العالم العربي ومحيطه خلال السنوات القليلة الماضية ، المنطق الأمني في معالجة المشكلات الإجتماعية ، في معظم انحاء الوطن العربي ، وفي المملكة بصورة خاصة نظرا الى افتقارها الى اي من الإطارات المعتادة للتعبير عن الحاجات الإجتماعية ، وعليه فإن قضية العمال الأجانب لم تعد موضوعا اجتماعيا ، ينظر اليهم على ضوئه باعتبارهم يمثلون — على اي حال — جزءا من المجتمع السعودي ، يتفاعلون معه تاثيرا وتاثرا ، بل تحولت القضية بكل ما فيها من ابعاد اقتصادية ، اجتماعية وانسانية ، الى قضية امنية ، تقوم على اعتبار العمال المهاجرين مجرد مجموعة من البشر يقيمون لفترة محددة ثم يعودون الى بلادهم ، وخلال مدة بقائهم المؤقت فان من واجب السلطة ، ان تتخذ الاجراءات التي تحدّمن الاثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن وجودهم في البلاد .

العمال الوافدون والسياسة

منذ بداية الستينات ، بدأ الدور الذي يلعبه المهاجرون العرب العاملون في المملكة يستلفت الانتباه ، ففي سبتمبر ١٩٦٢ استولى الجيش اليمني الاستيلاء على السلطة ، وتبعه اعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر دعم الثورة اليمنية ، في الوقت الذي اتخذت الحكومة السعودية موقف الانحياز الى الحكم الملكي المطاح به ، وبالتدريج فقد تدهورت العلاقة بين القاهرة والرياض ووصلت الى حد الحرب المفتوحة ، وكان من الطبيعي ان ينحاز المصريون المقيمون في المملكة — معظمهم على الاقل — الى تأييد موقف بلادهم ، بينما أيد معظم المهاجرين اليمنيين اعلان الجمهورية ، في هذا الوقت بالذات كانت شركة البترول العربية الامريكية (ارامكو) قد قررت إجراء زيادة كبيرة في انتاجها من البترول ، في خطوة فُسرت بانها تستهدف دعم ولي العهد فيصل ، في صراعه من اجل ابعاد اخيه سعود عن العرش (١٣) وكانت خزينة البلاد فارغة تقريبا بسبب الفساد الاداري وانحسار السلطة ، خلال فترة الصراع على الحكم التي دامت عدة سنوات ، وقد ادى هذا التطور الى ارتفاع الطلب على الايدي العاملة ، ومن بينها بالطبع الايدي العاملة الاجنبية ، حيث كانت المملكة قد اصبحت بالفعل مستوردا صافيا لقوة العمل الاجنبية .

إن ادراك الحكومة لحاجة البلاد المتزايدة لليد العاملة الاجنبية ، جاء في الوقت الذي اصبح وجود قطاع مهم من العاملين العرب ، وهم المصريون واليمنيون ، والجنسيات الاخرى الاكثر ميلا الى تاييد الموقف المصري كالفلسطينيين مثلا ، مصدرا محتملا للخطر على الامن الوطني ، الذي يقصد به رسميا استقرار النظام السياسي ، لاسيما بعد ان قام عمال الطباعة المصريون في المنطقة الغربية من المملكة ، باضراب عن العمل احتجاجا على ما اعتبروه تشجيعا من جانب الصحف المحلية التي يقومون بطباعتها ، على المعاملة المهينة التي يتلقونها من جانب المواطنين والموظفين الرسميين ، مع تصاعد الصراع بين المملكة ومصر حول اليمن (١٤) .

ولذلك لم يكن العمال الوافدون مصدر ترحيب لولا الحاجة الملحة التي فرضها النشاط الاقتصادي المتصاعد ، لكن الحكومة عمدت مع ذلك الى وضع قيود مشددة على استقدام العمال وتشغيلهم ، من بينها الغاء القوانين السابقة التي كانت تسمح لمواطني الدول الاخرى بزيارة المملكة دون دعوة او تعاقد من جانب مؤسسات محلية ، ومنع اشتغال اي أجنبي مالم يكن قد حصل على موافقة مسبقة من دوائر العمل قبل قدومه للبلاد ، ومنع تحويل أذونات الزيارة او الحج الى اقامات عمل ، ثم في وقت لاحق قامت الحكومة بتشديد القيود على العمال العرب — الشرق اوسطيين بصورة خاصة — بعد هزيمة القوات العربية في حرب يونيو ١٩٦٧ .

لقد انعكس الموقف العربي في الحرب بصورة عميقة على مشاعر العمال السعوديين والعرب في منشئات البترول خصوصا ، وأوقف عمال محطة التصدير في ميناء رأس تنورة شحن ناقلات البترول الامريكية قبل وقت قصير من قرار الحكومة بوقف التصدير الى الولايات المتحدة وبريطانيا ، كما قاموا بمظاهرات في مختلف مواقع الشركة ، وفي اواخر العام نظموا اضرابا استمر بضعة ايام ، مما دفع الحكومة للقيام بتحرك سريع لتطويق الإنعكاسات المحتملة لهذه التحركات ، ابتداء من طرد المئات من العمال العرب والفلسطينيين بصورة خاصة (١٥) بعد اتهامهم بتشجيع عمال البترول السعوديين على الاضراب عن العمل ، ثم في وقت لاحق صدرت تعليمات للشركة لإبعاد الموظفين الذين يشتبه في ان لهم اهتمامات سياسية ، كما منع اليمنيون والفلسطينيون والسوريون والعراقيون والمصريون ، من دخول المنشئات الرئيسية التابعة لشركة ارامكو ، مثل معامل التكرير والتصدير ، وساحات الخزن اضافة الى المكاتب الادارية الحساسة ، في اجراء من الواضح انه يستهدف تحييد التهديد المباشر ، الذي يمكن ان يمثله وجود العمال الاجانب في مواقع سريعة العطب او شديدة التاثير على الامن الوطني .

وفي يناير من هذه السنة ١٩٦٧ شنت قوات الامن حملة اعتقالات في وسط العمال اليمنيين والفلسطينيين ، بتهمة المسئولية عن تفجيرات في منشئات عسكرية ، وتوزيع منشورات معادية لسياسة الحكومة ، على الرغم من ان منظمة محلية معارضة للحكم هي اتحاد شعب الجزيرة العربية قد اعلنت مسئوليتها عن تلك التفجيرات (١٦) لكن لاسباب غير مفهومة تم اعتقال المئات من العمال اليمنيين وارسل ٦٠٠ منهم الى بلاده بينما حكم بالاعدام على سبعة عشر ، قطعت رقابهم علناً في منتصف مارس امام الجامع الكبير في الرياض العاصمة (١٧) .

لكن مع بداية العام التالي ١٩٦٨ كانت الاوضاع السياسية في اليمن قد مالت الى التحسن ، وتوصلت الاطراف المتنازعة الى حلّ مرض لمختلف الفرقاء بما فيهم الحكومة السعودية ، مما ادى الى تحسن في معاملة الحكومة للعمال اليمنيين ، بل والى منحهم في سنوات لاحقة بعض الامتيازات الخاصة دون العمال الاجانب الاخرين ، اما العمال المصريون فقد كان عليهم انتظار موت الرئيس عبد الناصر في ١٩٧٠ ومجيء الرئيس السادات الذي وصف برجل المملكة في القيادة المصرية ، ليبدأ عصر جديد للعمال المصريين في المملكة .

يتعاظم اغتراب العمال الوافدين مع تنامي شعور المواطنين بعدم الحاجة اليهم ، على الرغم من أن العمالة الوافدة هي العنصر الرئيسي المحرك لعملية النشاط الاقتصادي والخدمات العامة

بدأت هجرة العمال اليمنيين والفلسطينيين الى المملكة في وقت مبكر جدا ، فقد اتجه العديد من اليمنيين الى المنطقة الغربية من البلاد ، حيث الاراضي المقدسة التي تستقبل مئات الالاف سنويا من الحجاج المسلمين ، يوفرون فرص عمل متزايدة في المنطقة ، ولاسيما في قطاع الخدمات ، واستطاع بعض المهاجرين من اليمن ان يكوّنوا بيوتات تجارية رفيعة الشأن ، وذات اشراف على جانب مهم من الحياة الاقتصادية للبلاد في الوقت الراهن ، ونذكر منهم بالخصوص اولئك الذين عملوا في القطاع المصرفي مثل بيت محفوظ ، الذين يسيطرون على البنك الاهلي التجاري اكبر المؤسسات المصرفية السعودية حاليا ، لكن هذا لايدل مطلقا على ان العمال اليمنيين قد تحولوا الى طبقة ثرية ، قياسا الى الوضع العام في البلاد ، اذ ان معظمهم كان لايزال ــ حتى سبتمبر ١٩٩٠ ــ يعيش حياة طابعها الكدّ والكدح ، لكنهم سيعتبرون بالتاكيد اغنياء ، قياسا الى مواطنيهم في اليمن ذاتها ، حيث لاحظ عديد من الباحثين انهم نقلوا بالفعل انماط معيشة شبيهة بتلك التي يعيشها الاثرياء في المملكة(١٨) مع الاخذ بعين الإعتبار الفوارق في المستوى العام للمعيشة بين البلدين .

في الستينات كان معظم المهاجرين من اليمن يفضلون العمل في المنطقة الغربية من المملكة ، وكان عدد الذين يعملون في المنطقة الشرقية من البلاد قليلا نسبيا ، ربما بسبب بعد المنطقة عن اليمن قياسا الى الحجاز ، وبالتالي عن حركة السفر منها واليها ، وربما لان ارامكو لم تكن ــ منذ اوائل الستينات على الاقل ــ ترحب بالعمال اليمنيين ، لكنهم منذ العام ١٩٧٠ اصبحوا موجودين بكثافة في هذه المنطقة لملء الفراغ الذي خلفته الهجرة المعاكسة للعمال العمانيين ، الذين كانوا فيما مضى يقومون بمعظم الاعمال اليدوية وشبه الفنية ، في قطاع البناء والزراعة وتجارة التجزئة على وجه الخصوص (١٩) .

ويلاحظ ان العمال اليمنيين استمروا يقومون بذات الاعمال التي كان يشغلها العمانيون فيما سبق ، وقد استمروا يعبرون الحدود باتجاه الشمال ، خارج الاطارات القانونية في معظم الاحيان ، وكان معظمهم يحصل على نصيب مّا من العمل ، وتضاعف عددهم باستمرار بحيث اصبحوا يشكلون اكبر جالية من الوافدين في المملكة .

تختلف الارقام الخاصة بعدد المهاجرين اليمنيين بين مصدر وآخر ، مثل جميع الارقام المتعلقة بالعمالة الوافدة في المملكة ، بل ان الحكومة اليمنية ذاتها لاتملك احصاءات نهائية عن عددهم ، وان كانت تميل الى تقديرهم بما يزيد قليلا على المليون شخص ، وقدر تقرير للكونغرس الامريكي عددهم بما يزيد على المليون في اواخر ١٩٧٧ ، وتدور معظم التقديرات المستقلة حول رقم يتراوح بين ٨٥٠ ألف الى مليون عامل ، وفي أواخر اكتوبر ١٩٩٠ قالت ادارة الجمارك اليمنية انها سجلت خلال شهر واحد ، عبور ٨٥٠ ألف من العمال الذين عادوا بعد قرار الحكومة السعودية بترحيلهم في سبتمبر من نفس العام ، مما يشير الى ان العدد الفعلي كان بالفعل يقارب المليون ، ونعتقد ان السبب الرئيسي لاختلاف التقديرات يعود الى كثرة التنقل بين جانبي الحدود بصورة قانونية او غير قانونية ، والكثافة النسبية للعمالة الموسمية خلال اشهر الحج ، ان عددا كبيرا من العمال اليمنيين غير مسجلين لدى دوائر الهجرة في كلا البلدين ، ولايحملون اوراق اقامة قانونية ، وهم بالتالي غير مشمولين في الارقام التي تعتمدها أي من الحكومتين السعودية او اليمنية .

وحسب الدكتور سعد الدين ابراهيم ، فقد كان عدد العمال اليمنيين ٢٢٥ ألف في العام ١٩٧٠ (٢٠) الجزء الاكبر منهم من الشباب والرجال في سن العمل (٢١) وقبل ازمة الخليج كانت المملكة هي البلد المفضّل للمهاجرين اليمنيين ، حيث تواجد فيها حوالي ستين بالمائة من اجمالي اليمنيين المهاجرين في سبيل العمل ، وفي العادة فانهم كانوا من اكثر الوافدين استقرارا ، وعندما تم ترحيلهم في سبتمبر من العام ١٩٩٠ ، قال بعضهم لمراسل مجلة المجلة السعودية انه لم يخرج من المملكة طيلة العشرين عاما الماضية (٢٢) وهذا معدل من الاستقرار ، نادرا ما سجله اي من المهاجرين الآخرين في المملكة ، باستثناء الفلسطينيين .

ان السبب الرئيسي لكثافة الهجرةاليمنية الى المملكة ، وميلها الى الاستقرار ، يرجع بالاضافة الى قربها من اليمن والتقارب الثقافي بين البلدين ، الى التسهيلات التي منحت لهم على صعيد العمل ، ولاسيما استثناؤهم من القرارات الحكومية التي تمنع العامل الاجنبي من العمل خارج المؤسسة الخاصة بكفيله ، وكذلك قانون منع التستر الذي يرفع الحماية القانونية عن ملكية الاجانب لعقارات ، او منشئات او اموال منقولة او معدات ، مسجلة باسم مؤسسات تابعة إسميا لمواطنين سعوديين ، وكان متعارفا في الماضي ان يقيم رجال اعمال اجانب مؤسسات خاصة بهم ، يسجلونها باسم احد المواطنين السعوديين ، التزاما بالقانون الذي يحظر تملك غير المواطنين للاموال الثابتة او المشروعات ، وكانت مكاتب العمل والجهات الرسمية تعترف بالاوراق العرفية التي تحدد المالك الحقيقي ، بغض النظر عن الاسم المسجل في وثائق العمل ، وقد اطلق على هذا الترتيب اسم التستر التجاري .

وبموجب استثناء اليمنيين من هذا القانون ، ومن بنود القانون التي تمنع العمل خارج مشروع الكفيل ، فقد اتجه العمال اليمنيون الى اقامة مؤسساتهم الخاصة وكان لهم ظهور ملحوظ في قطاع الانشاء ، حيث كان مئات منهم يملك ويعمل في مصانع صغيرة للطوب المستعمل في البناء ، كما كان لهم حصة مهمّة من تجارة التجزئة ، و الاعمال التي تتطلب مهارات متوسطة مثل خدمات الصيانة ، و في السنوات العشر التي سبقت ترحيلهم الجماعي كان من النادر ان ترى يمنيا يعمل في شركة اخرى لايملكها يمنيون ، باستثناء بعض الوظائف الرفيعة في الشركات التي تتعامل في القطاع المالي ولاسيما شركات الصرافة .

اما الفلسطينيون فقد قدموا الى المملكة في اواخر العقد الرابع من هذا القرن ، وبالخصوص بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ وما اعقبها من تقسيم فلسطين ، وقيام الدولة اليهودية على معظم اراضيها ، وقد عمل الفلسطينيون في البداية في قطاع انتاج البترول ، حيث كانت شركة ارامكو تفضل استخدامهم في اعمالها المكتبية ، على العمال المحليين الذين كانوا في الغالب أميّين ، وفيما بعد استعانت الحكومة بعدة الاف من المهاجرين الفلسطينيين في اجهزتها الادارية ، ولاسيما في قطاع التعليم الذي كان يتوسع باستمرار ، حيث مثّلوا بالاضافة الى نظرائهم المهاجرين من مصر ، العصب الرئيسي للهيئة التعليمية الحكومية (٢٣) .

هوامش

(١) في النصف الأول من عام ١٩٧٨ بلغ عدد العمال من كوريا الجنوبية المهاجرين الى المملكة ٧٠ ألف ، وكانت شركة ارامكو تستخدم ، في مشاريعها او في المشاريع التي تنفذها شركات مقاولات لحسابها ١٦٩٣٠ عامل آسيوي ، منهم ٧٥٠٠ من الفلبين ، ٥٧٠٠ من كوريا الجنوبية ، ١٨٥٠ من تايلند ، ١٤٩٠ من باكستان ، و ٤٩٠ عامل من الهند ، وتوقعت مجلة الاقتصاد العربي

في ذلك الوقت ان يرتفع عدد الكوريين الجنوبيين في نهاية عقد الثمانينات الى ٢٤٠ ألف عامل ، انظر سامي خليل ، العمالة الاجنبية في الخليج العربي ، ص ٣٧ ، ٤٨ .

(٢) نشرت جريدة الجزيرة الصادرة في الرياض يوم ٣ ــ ٥ ــ ١٤٠٣ بلاغا للامير نايف وزير الداخلية يحذر فيه النساء المرافقات لازواجهن العاملين بصورة قانونية من العمل مالم يحصلن على تصريح بذلك من السلطات المختصة ، وقال الأمير نايف ان اي امرأة يقبض عليها بدعوى مخالفة هذه الأوامر ستطبق عليها العقوبات التي سيتحملها ايضا ولي امرها ومن شغلها ، وفي حالة التكرار ، ستطرد من البلاد هي وزوجها . المحيط السعودي ، ٩٢ ،مارس ١٩٨٣ .ص ٢٠ .

(٣)وليام كوانت ،السعودية في الثمانينات ص ١١٢ .

(٤)تتضمن رسائل علماء الدعوة الوهابية العديد من التصريحات بان اغلبية المسلمين ممن هم خارج اطار الدعوة لايتمتعون بالصفاء العقائدي ، وانهم يعظمون غير الله ، او يتوسلون اليه بالبشر وهذا من مراتب الشرك ، وانهم قد احدثوا في الدين وغيروا .الخ . راجع على سبيل المثال رسائل الشيخ محمد عبد الوهاب المنشورة في تاريخ نجد لابن غنام ، الجزء الثاني ، و حول مناقشات الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد عبد الوهاب مع سكان وعلماء الحجاز ، حيث اعتبر اذعانهم لدعاوى المذهب الجديد دليلا على حقانيته وفساد عقائدهم القديمة ، راجع عبد الرحمن ال الشيخ ، مشاهير علماء نجد ص ٣٤ .

(٥)سعيد الغامدي ، البناء القبلي والتحضر ، ص ٣٠١ .

(٦)فيصل السالم وأحمد ظاهر ، العمالة في دول الخليج العربي ص ٣٣ .

(٧) كتب جهيمان العتيبي قائد حركة الاخوان التي احتلت المسجد الحرام(ان قيمة الرجال اليوم اصبحت تعرف بما يملكون من الريالات ، لأن الناس عرفوا قيمة الريال ، ومن ذا الذي يدوس الريال بقدمه)رسالة اوثق عرى الإيمان ، انظر رفعت سيد احمد ، رسائل جهيمان العتيبي ، ص ٣٠٨ ، راجع أيضا سعيد الغامدي ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(٨)د .ظاهر ود .السالم ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٦١ .

(٩)سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، ص ١٣٨

(١٠)السالم وظاهر ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(١١) لتفصيلات حول عدد و أسماء غير السعوديين المتورطين في احتلال الحرم الشريف انظر فهد القحطاني ، زلزال جهيمان في مكة ، ص ٦٥٦

(١٢) أصدر وزير المالية في ٩ ربيع الاول ١٤٠٨ (نوفمبر ١٩٨٧) أمرا الى جميع البنوك السعودية ، يطلب فيه اغلاق الحسابات المصرفية التابعة لجمعيات ذات اغراض دينية ، كما يمنعها من فتح اي حسابات جديدة قبل استصدار ترخيص من وزارة الداخلية ، وتم التأكيد على هذا الامر في مارس ١٩٩١ ، وكان العديد من التنظيمات الاسلامية في العالم العربي ، يملك حسابات مصرفية شبه علنية لجمع التبرعات من انصارهم العاملين في المملكة او من المواطنين السعوديين ، قبل صدور هذه التعليمات ، انظر نص الامر المذكور في مجلة الجزيرة العربية ، يونيو ١٩٩١ .

(١٣)ارتفع انتاج البترول السعودي خلال فترة الصراع على السلطة من ٥٠٨ مليون برميل في العام ١٩٦١ الى ٦٢٨ مليون في ١٩٦٤ وهي السنة التي تم في اواخرها حسم الصراع لصالح فيصل ، ثم ٧٣٩ مليون برميل في العام التالي ، راجع توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ، ص ١٧٣ .

(١٤) فاسلييف ، فصول من تاريخ العربية السعودية ، ص ٤٦٨

(١٥) المصدر ص ٤٧٠

(١٦)هيلين لاكنر ، بيت على الرمال ص ١٠١

(١٧)فاسلييف ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩

(١٨)د.عباس السيد ابراهيم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة اليمنية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ابريل ١٩٨٣ .

(١٩) يعزى سبب العودة الكثيفة للعمال العمانيين الى بلادهم ، الى التغيير السياسي الذي نجم عن قيام السلطان قابوس بابعاد ابيه عن الحكم في يوليو من هذه السنة ، بادئا مرحلة جديدة من الانفتاح الداخلي والخارجي ، كان بين عناوينها دعوة المهاجرين العمانيين الى العودة الى بلادهم ، واعدا اياهم بالعمل على توفير حياة اكثر استقرارا ، وانسجاما مع التطورات التي حدثت في المنطقة والعالم خلال السنوات السابقة.

(٢٠)سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٦٤

(٢١)د. عباس السيد ابراهيم ، المصدر السابق

(٢٢) مجلة المجلة ١٠ ــ ١٠ ــ ١٩٩٠

(٢٣) ارتفع عدد الفلسطينيين والاردنيين العاملين في المملكة من ٥٠ ألف في عام ١٩٧٠ الى ١٧٥ ألف في العام ١٩٧٥ ، سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، ويلاحظ اننا وضعنا خانة موحدة للفلسطينيين والاردنيين ، بالنظر الى شدة التداخل بين المجموعتين ، وان معظم الفلسطينيين في المملكة يحملون وثائق سفر اردنية ، ولذلك فانهم مسجلون لدى الدوائر الرسمية باعتبارهم اردنيين .

الرأي العام هذا الشهر

على خطى الشيوعية

« الموضة اليوم ، الاستشهاد بما جرى للاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي الراحل .

أطرف ما في الأمر ، أن الأعلى صوتاً في التشفي بموت الشيوعيّة ونظامها القمعي المانع للمعارضة ، الفارض الرأي الواحد ، هم الأكثر قرباً في الممارسة من قادة تلك الأنظمة الديكتاتورية الكلية ، التي كانت سائدة في أوروبا الشرقية كإمتداد لنظام الحزب الواحد في موسكو .

فما هو ــ جوهريا ــ الفرق بين نظام توتاليتاري ونظام توتاليتاري آخر ، حتى لو كان الأول شيوعياً برايات حمراء ، والثاني « وهابياً » برايات خضراء تتوسطها آية التوحيد ! ! .

كان الاتحاد السوفيتي إمبراطورية الصمت .

وكانت المملكة السعودية ومانزال : مملكة الصمت .

هناك تحول الحزب الى عائلة حاكمة .. وهنا صارت العائلة الحزب الحاكم ، في الحالين الشعب غائب كلية ، وولي الأمر وحده هو الحاضر ، وهو يقرر في كل أمر : في السياسة والأمن ، في الزراعة والعسكر ، في الإقتصاد والتربية ، في تحديد النسل ورعاية البقر ، في لباس المرأة وتقاليد رمضان المبارك ، الخ » ، **طلال سلمان « السفير » ــ ٣١ / ١٢ / ١٩٩١ .**

القصة حرام

« سألتُ أحد شيوخنا أيام الطلب عن رأيه في القصّة فقال : هي حرام . فقلت : لماذا ؟ ، فقال لأنها كذب .

نحن في عصر نحتاج فيه الى القصص التي تبني وتخدم الفضيلة وتقف في وجه الرذيلة .. والمصلحون والدعاة أحوج الى هذا الفن ، لأن تأثير القصة أبلغ وأكبر من الوعظ المباشر » ، **الدكتور محمد بن سعد بن حسين ، الرياض ١٦ ديسمبر ١٩٩١ .**

الوحدة الخليجية

« إن الوحدة تنتظر قراراً سياسياً فقط .. وبعد ذلك فالناس في الخليج بطبعهم وميراثهم ومصالحهم جاهزون للوحدة .. وسمها بعد ذلك ما شئت ، وإن كنا نفضل الفيدرالية حين تكون المكتسبات العصرية واحدة ، يتمتع بها المواطن الخليجي على درجة واحدة من المساواة » ، **محمد رضا نصر الله ، الرياض ١٦ ديسمبر ١٩٩١ .**

الملك يعد بالإعلان عن أنظمة الحكم في شعبان

الإقرار ، والإستحقاق

المعركة الحالية هي في اقرار انظمة الحكم ، والمعركة المستقبلية في تعديلها ، لانها ستكون في المرحلة الأولى قد أعدّت لحماية مصالح العائلة المالكة

فؤاد إبراهيم

تصرّمت أيام « الشهر والشهر والنصف » حسبما جاء في وعد الملك بتاريخ ١٤ نوفمبر الماضي ، للإعلان عن أنظمة الحكم : الدستور ، ومجلس الشورى ، ونظام المقاطعات ، دون أن تثمر سوى عن وعد جديد بعمر الوعد السابق ، حيث أبلغ الملك مجلس الوزراء في يوم الإثنين الموافق للرابع والعشرين من شهر جمادى الآخر الماضي ، الموافق للثلاثين من ديسمبر الماضي ، بما تمّ إنجازه من النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات ، على أن يتم الإبلاغ عنها في يوم من أيام هذا الشهر « شعبان / فبراير » .

وينظر بعض المتابعين لـ « حركة الوعود » طيلة العهود السابقة من الحكم السعودي على أن هذا الوعد لا يعدو كونه سراباً ، لا يمكن الإعتماد عليه والأخذ به ، وهو بالتالي يدخل في عداد الوعود السابقة التي طويت للأبد .. فيما يعتقد بعض المحللين أن الملك جاد هذه المرة فيما يقول ، وأن تحديده لوقت الإعلان عن تنفيذ هذه الوعد في مناسبتين متقاربتين دليل على تصميم الملك الجاد بإقرار الأنظمة الثلاثة .

ويرد الفريق الأول بالقول : أن الملك سبق وأن حدد وقتاً في وعده الصادر في شهر يناير عام ١٩٨٠ وقال « أن المملكة العربية السعودية ستشكل مجلساً للشورى قريباً لوضع القانون الأساسي خلال شهرين ليقوم مقام الدستور » ، ثم انتهت المدة المذكورة دون أن يفي الملك بوعده ، وفي شهر ديسمبر عام ١٩٨٤ حدد الملك وقتاً لتنفيذ عملية إصلاح أنظمة الحكم وقال « خلال ثلاثة أو أربعة شهور سيؤسس مجلس للشورى وسيبدأ عمله في وقت ما في السنة القادمة ـ ١٩٨٥) ، وانتهت تلك الشهور والتنظيمات مازالت حبيسة الوهم والمصير المجهول ، فتحديد الوقت لا يعني مطلقاً جدية الملك في إصدار أنظمة الحكم .

ويتجاوز بعض المحللين ملاحظات الفريق الأول من حيث الوقوف عند التحديد الزمني لوعد الملك ، ويضعون تصوراً شاملاً لمجمل الأوضاع السياسية في الداخل والخارج التي تفرض على الملك المضي في تبديل أنظمة الحكم القائمة بنظم جديدة تتناسب مع المرحلة الراهنة .

الوضع الخليجي

شهدت منطقة الخليج ـ ومازالت ـ تحولاً كبيراً على صعيد العمل المطلبي ، حيث يستأثر موضوع حقوق الإنسان الخليجي الجزء الأكبر من النقاشات الجارية بين عامة شعوب الخليج ، سيما المثقفين منهم الذين نظموا ندوات مكثفة في أكثر من دولة خليجية لبحث الخلل الكبير في واقع نظام الحكم الخليجي ، وغياب المشاركة الشعبية في الحكم والمطالبة بقدر أكبر من الحقوق والحريات العامة للمواطن الخليجي ، تكون قاعدة أساسية لوضع ديموقراطي في هذه المنطقة ، وتضع حداً لإحتكار القرار السياسي في شخص الحاكم ، أو العائلة الحاكمة فضلاً عن عدم تمثيلها للغالبية المطلقة من الشعب وجمعها لكافة السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وحيازتها على امتيازات وصلاحيات مطلقة .

لقد إتسعت دائرة التحركات الشعبية في الخليج لتأخذ أبعاداً كبيرة ، فقد تطورت لغة الصحافة الخليجية ـ وبدون قرار رسمي ـ من حيث معالجتها لمختلف المواضيع الداخلية ، وهي لا تجد حرجاً في توجيه النقد ـ الجزئي ـ للممارسات الخاطئة التي ترتكبها الحكومة ، وما يجري في الصحافة ينسحب ـ بصورة أكبر وأهم ـ على الخطب والمحاضرات في المساجد والجامعات ، وهكذا الأحاديث العامة في الشارع الخليجي .

أما على صعيد أنظمة الحكم ، فقد بدأت بعض دول الخليج في تنفيذ خطط إصلاحية ، ترمي الى إقرار دستور ، وإقامة مجالس برلمانية لنقل النظام السياسي من صيغة الحكم المطلق ، الى حكم يستند على المشاركة الشعبية ولو بصورة نسبيّة ، وهذا بحد ذاته يعد قفزة متطورة باتجاه عملية إصلاح شاملة في مجمل الأوضاع السياسية والإقتصادية وغيرها .

ولعل الأمر الأكثر أهمية في هذا الموضوع هو جرأة الأنظمة الخليجية على الخروج من دائرة الضغط السعودي ، والتي حاصرتها ومنعتها من إمتلاك قرارها المستقل لفترات طويلة ، وإن تصميمها على ممارسة العملية السياسية بمعزل عن التأثيرات الخارجية السعودية ، ثم الإرتقاء الى مستوى إتخاذ إجراءات بشأن العملية الإصلاحية ، هي في الواقع تعبير عن نهج جديد تسعى الدول الخليجية الى إقراره والعمل به في مجال التعامل مع الضغط السعودي ، وبالتالي يمنع الحكومة السعودية من التمسك بموقفها المتعنت من موضوع الإصلاح السياسي ، لأن ذلك يخالف المسار العام في الخليج سواء على صعيد أنظمة الحكم او على صعيد الشعوب الخليجية التي تطالب وبشدة بالتغيير ، مما يعني أيضاً أن التصدي لهذه الموجة العارمة هو تحد لإرادة عامة قد ينجم عنها مشكلات كبرى يصعب على آل سعود حلها .

التطورات الداخلية

لم تكن المملكة بمنأى عن التغييرات التي حصلت في الخليج منذ أغسطس ١٩٩١ ، فقد أعلن الشعب بصوت مسموع عن رفضه للسياسات الخاطئة التي تنتهجها الحكومة ، مطالباً بتصحيح كافة أجهزة الحكم وقوانينه بل ورجاله أيضاً .

ولعل الأهم من ذلك : أن وتيرة العمل المطلبي حافظت منذ البداية وحتى اللحظة الراهنة على درجة واحدة من الحماس و القوة ، ولم تتأثر بعامل الزمن كرهان تعتمده الحكومة لتناسي الناس لمطلب التغيير ، فلم تفتر عزائمهم عن الإلحاح في الطلب ، بل تواصلت النشاطات المطلبية ـ ومازالت ـ حتى باتت تثير قلق الحكومة ، كونها تحولت الى قضية عامة ليست مقتصرة على فئة محددة من الشعب ، وإنما هي قضية يرفعها أبناء المناطق السعودية عامة ، بما فيها من وجهاء وعلماء ومثقفين وكتاب ورجال دين ، وكل من له دراية بواقع الحال في البلاد بحيث لا تجد الحكومة مخرجاً لتجاوز هذا

جرأة حكومات الخليج على الاستقلال في ممارسة العملية السياسية ، يعد نهجاً جديداً تسعى هذه الدول الى اقراره في التعامل مع المملكة

●●

وتيرة العمل المطلبي في المملكة حافظت على قوتها ولم تتأثر بعامل الزمن كرهان تعتمده الحكومة لإستغفال الجمهور

الطوفان الشعبي الجارف .

وتتمثل خطورة هذا الموضوع ــ العمل المطلبي ــ أن البلاد بدأت تشهد حالات من المعارضة المتطرفة والتي تخلع عن النظام أية صفة دينية وإطلاق الدعاوي الى الإطاحة بالحكم كونه لا يمثل الدولة الإسلامية الحقيقية ، وهذا الأمر بدأ يتسرب بصورة سريعة من المجالس الخاصة التي يعقدها بعض أقطاب التيار السلفي الشبابي المعارض للحكومة ، الى مجالس العامة .

دلالات التغيير

إذا صدق الملك هذه المرة في تنفيذ وعده الأخير في هذا الشهر ، فإن هناك مجموعة ملاحظات ضرورية يلزم التأكيد عليها وهي على النحو التالي :

أولاً : أن المعركة الحالية هي معركة إقرار الأنظمة الثلاثة : الدستور ، مجلس الشورى ، نظام المقاطعات ، لأن الإقرار بحد ذاته قضية تحتاج الى تصديق ، وإلا فإن الوعد بهذه الأنظمة دون إقرارها هي كمن يبيع سمكاً في البحر ، خاصة وأننا في بلد إعتاد حكامه على تجاوز القانون ــ وإن كان بسيطا ــ فضلاً عن تعليقه ، فكيف الحال بأنظمة الحكم .

ثانيا : أن تركيز الإعلام السعودي المتزامن مع وعد الملك الأخير في تمجيد سياسة الملك بصورة مبالغة للغاية ، وأن وعده باعلان انظمة الحكم هو « جزء من منهجه السياسي الذي بدأه مشرفاً على أكبر تحول ثقافي وتعليمي في البلاد منذ أربعين عاماً » ، كما علقت الصحف السعودية ، وكأنه يراد بهذا القول أن الوعد الأخير هو « مكرمة ملكية » يقدمها الملك للشعب ، وأن الفضل في كل ذلك هو لشخص الملك ولأسرة آل سعود ، بينما الحال ليس ذلك على الإطلاق ، وهذا ما يتفق عليه القاصي والداني في داخل المملكة وخارجها ، وإنما الصحيح الذي لا يشوبه ذرة شك هو أن هذا الوعد جاء نتيجة حركة مطلبية مكثفة قادها الشعب بعد أن تكشفت له حقيقة نظام الحكم السعودي ، وبفضل هذه الحركة أعلن الملك عن وعوده بالإصلاح ، فليس هناك من فضل أو كرامة سوى للشعب بمعارضته ومثقفيه وعلمائه ، الذين أجبروا العائلة المالكة على تنفيذ وعودها .

ثالثا : أن الجولة القادمة ــ بعد إقرار أنظمة الحكم ــ تمنح المواطن دوراً أساسياً في تنمية وتطوير البلد ، كما تفرض عليه مسؤولية الإصلاح والتصحيح لكل أشكال الخلل في الأجهزة الإدارية والناجمة عن الممارسات الخاطئة في الماضي . ومن جهة ثانية ، فإن تعاظم دور المواطن يمنحه الحق في مزاولة المهام الإدارية التي كانت حكراً على الأمراء وأفراد العائلة المالكة .

رابعا: أن هذه الأنظمة في حال إقرارها تعني بصورة أو أخرى ضبط تصرفات العائلة المالكة ، وتحديد صلاحياتها وامتيازاتها بطريقة تختلف عما كان عليه الحال في السابق .

هذا الأمر إنما يتحقق في حالة واحدة : أن لا تكون هذه الأنظمة حبراً على ورق ، دون اعتمادها كنظام ملزم ، وهذا أيضاً يتم في حال ممارسة الحريات وأبرزها الحرية الصحفية وحرية التعبير لمناقشة مجمل الموضوعات المتعلقة بالبلد ولاسيما أنظمة الحكم . ومن جهة ثالثة ، فإن تشكيل مجلس رقابة مستقل ــ أن لا يكون خاضعاً تحت سلطة حكومية ــ يقوم بمهمة مراقبة تطبيق تلك الأنظمة ومتابعة كل المخالفات الواقعة على أي من موادها ولوائحها ، وتطبيق العقوبات على المخالفين دون تمييز بين من هو خارج العائلة المالكة ومن هو في داخلها ، لهو أمر ضروري جداً .

أساسيات في أنظمة الحكم

بالنظر الى الأعراف السائدة في الدول ذات النظم الدستورية ، فإن أنظمة الحكم التي يراد إقرارها في المملكة تبقى ناقصة بل وغير ملزمة فيما لو لم تعتمد الإسلوب المعتمد في أغلب بلدان العالم ، والذي يراعي الأسس الثابتة في صياغة تلك الأنظمة وإقراراها ، ولعل أهم هذه الأسس هي :

١ ــ أن يتم عرض هذه الأنظمة على عامة الشعب للمصادقة عليها ، حتى تنال هذه الأنظمة رضا الغالبية من الشعب ، وإلا أصبحت هذه الأنظمة غير ملزمة سوى للأقلية ــ العائلة المالكة وحاشيتها ــ والتي وضعت هذه الأنظمة وفصلتها على مقاسها .

٢ ــ فيما يخص النظام الأساسي « الدستور » ، فإن يجب أن يكون المرجع الأعلى لكل الأنظمة والقوانين ، ومن الضروري أن يراعي فيه قدراً كبيراً من حقوق الإنسان والحريات العامة ، وأن يتم وضع مواد محددة تشرح بصورة مفصلة هذه الحقوق والحريات ، وبذلك تعطي الضمانات الكافية للمواطن في ممارسة حقوقه وحرياته المكفولة دستورياً ، كما تمنحه الحق في التظلم في حال تعرض أي من حقوقه الى إنتهاك من قبل جهات حكومية أو غير حكومية .

٣ ــ فيما يخص مجلس الشورى : يفترض أن تكون المعركة المقبلة مع النظام ، من أجل إصلاح الدستور ليكون معبراً عن حقيقة ما يريده الشعب ، ومن أجل أن يكون أعضاء مجلس الشورى منتخبون من قبل الشعب وليسوا معينين من قبل الملك وإخوته ، وأن يخوّل أعضاء المجلس صلاحيات واسعة تليق بأهمية دور المجلس كسلطة تشريعية أولاً .

ومن جهة أخرى يفترض أن يحصل أعضاء المجلس على حصانة قانونية تمنع العائلة المالكة من التعرض لهم أو توجيه أشكال الأذى الجسدي أو النفسي من قبيل التهديد أو الإبتزاز .

٤ ــ فيما يخص نظام المقاطعات : أن يتم إختيار حاكم المنطقة من أهلها ، وليس من خارجها حسب رغبة الحكومة ، وأن يتم التشاور مع شخصيات ووجهاء كل منطقة في موضوع تعيين الحاكم ، وأن ينال الأخير قدراً كافياً من الصلاحيات التي تخوله معالجة كل مشاكل منطقته الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها دون حاجة الى الرجوع الى الملك أو السلطة المركزية في العاصمة .

والسؤال هنا هل ستقدم الحكومة على الأخذ بنظر الإعتبار تلك الأسس والتي هي عبارة عن خلاصة لما يسعى عامة المواطنين في المملكة الى تحقيقه في هذه الأنظمة ، أم ستخرج الحكومة بأنظمة عدمها خير من وجودها كما يقول المثل ، إننا نطمح الى أن يكون إقرار الأنظمة الثلاثة بمثابة بداية لعهد جديد ، يسدل فيه الستار على الماضي الغارق في ظلمات الفردية والإستبداد والديكتاتورية .

مطالب التغيير تهبّ على قطر

عريضة تطالب أمير قطر بالمجلس المنتخب والدستور الدائم

شخصيات قطرية تنتقد الإدارة الحكومية في الإقتصاد والإسكان والتعليم والجنسية ، وتصف الإعلام الحكومي بالإبتذال

خلال الفترة القادمة ، قد يدخل الخليج مرحلة جديدة ، هي في حقيقة الأمر مرحلة التغيير والتعبير ، حيث تتكامل فصول الحركة المطلبية باتجاه إقرار واقع جديد في دول الخليج ، وذلك بعد أن استجابت شعوبه لمعطيات هذه الحركة والاعلان عنها في نشاطها الداخلي اجتماعياً واعلامياً وسياسياً .. هذا النشاط الذي اجتاز مرحلة الشعور النفسي الى مرحلة الشعار العلني والعمل الفعلي الضاغط والمتواصل كما هو حاصل الآن في الكويت والسعودية والبحرين ، وبدرجة أقل في الإمارات وعمان .

الخليج يتفاعل ككتلة واحدة على صعيد العمل المطلبي ، ويتكامل كحركة واحدة على المستوى الشعبي ، فمن تصاعد مؤشر التحرك الداخلي في المملكة الى تكثيف الجهود من أجل عقد مؤتمر للمعارضة الكويتية ، مروراً بالتفاعلات الداخلية في كل دول مجلس التعاون الخليجي والى توالي النداءات من أبنائه الى قادة الخليج الداعية الى التغيير ، وانتهاءً بالشعور العام في أنحاء المنطقة بضرورة بدء العملية الاصلاحية .. هذه وغيرها من المعطيات تبشر بخليج جديد ، وتؤكد بشدّة أن شعوب المنطقة قد تجاوزت نظم الحكم الخليجي ، والمطلوب من قادة هذه النظم الانتقال الى مستوى أرفع ، وعلى أسوأ التقادير ، الى المستوى الذي وصلت اليه شعوبها ، حتى يتمكنوا من المحافظة على مواقع الحكم .

« الجزيرة العربية » تنفرد في هذا العدد بنشر وثيقة قدمها عدد من شخصيات دينية وعلمية وسياسية في قطر الى أميرها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، تطالبه فيها بإقرار الدستور وإحياء مشروع المجلس البرلماني القطري ، واصلاح أنظمة الحكم .. وهذا نص الوثيقة :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩١

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أكثر من عشرين عاما مرّت على استقلالنا المجيد وعلى النظام الأساسي ، عشرون عاما شهدت فيها قطر الكثير من الانجازات والمعوقات والتحديات التي عايشها أبناء هذا البلد ، حيث كان لتكاتفهم وصمودهم سواء قبل الاستقلال أو بعده أثر في التصدي لها .

ولكن المعوقات باتت الآن من الضخامة والخطورة على تلك الانجازات والمكاسب ما يشكل هاجسا وقلقا على مستقبل وطننا العزيز وشعبه ، الأمر الذي يتطلب منا جميعا قيادة وشعبا وقفة تاريخية للتصدي لها ، بارادة التعاون والتشاور وحكم القانون . لذا يا سمو الأمير ، فانه انطلاقا من حرص ديننا الحنيف على النصح والمشورة ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ، وتطبيقا لمقولة رسولنا الكريم : « صديقك من صدقك لا من صدّقك » ، وتمكينا لارادة العقد الإجتماعي والسياسي الذي ارتضيناه جميعا ، وما يخوّلنا به هذا العقد من حق يوجب المصارحة والمكاشفة في قضايا الوطن وهمومه ومستقبله . وباعتباركم رأس السلطة السياسية العليا في وطننا العزيز ، والذي أنتم ياسمو الأمير وقيادته حريصون على تقدمه وازدهاره وتماسكه ، ونحن بدورنا نشارككم هذا الحرص ونضع أيدينا وأفكارنا وأرواحنا رهنا من أجل ذلك ، فإننا نتقدم لسموكم بهذه العريضة .

ياسمو الأمير ، إن كثيراً من المخلصين من أبناء هذا الوطن قد أصيبوا بخيبة أمل عندما وجدوا أنفسهم إما متسولين للوظيفة العامة ، وإما مهددين بالإستغناء عن خدماتهم وهم في قمة عطائهم ، فسياسة التوظيف تدار بطريقة

لا تخدم مصالح الوطن ، واستغلال الوظيفة والمنصب من جانب بعض القيادات الادارية والسياسية أصبح بارزاً ، أما التعليم فمن المؤسف القول بأنه قد أصبح معوّقاً للتنمية لا داعماً لها ، وذلك لعدم ملاءمة مخرجاته لمتطلبات التنمية ، وفي ظل غياب حرية التعبير وعدم ارتباط السياسة الاعلامية بصالح المجتمع .. غلب على الاعلام كيل المديح للمسؤولين بابتذال يتنافى مع روح العصر ، وانتفى دوره الطبيعي كمراقب لمسيرة المجتمع ، وكذلك تفاقمت مشكلات الجنسية وما يتبعها من إهدار لأبسط حقوق المواطنة ، حيث أصبحت قضايا الجنسية في وطننا تدار بطريقة غير عقلانية ألحقت الضرر بالوطن وكثير من سكانه .

بالاضافة الى كل ذلك ، فانه مع الارتفاع المستمر للأسعار والثبات الطويل للاجور والرواتب ، شهد مجتمعنا تدهوراً واضحاً لمستويات المعيشة ، فالغلاء أصبح غولاً يطارد المواطنين أينما كانوا .. وفي ظل سياسة الصحة للبعض لا للجميع ، ومشكلات الاسكان التي تؤرق الكثير من أبناء وأسر هذا الوطن ، إمتد الخطر ليهدد أبسط حقوق المواطن . كما تفاقمت معاناة القطاع الخاص القطري نتيجة للخلل في الادارة الاقتصادية دون بوادر قريبة للحل .

إن هذه المعوقات تتطلب منا يا سمو الأمير وقفة تاريخية لامتلاك إرادة التشاور والتغيير للافضل ، حيث لا سبيل لتجاوز هذه السلبيات الا بتحقيق المطلبين التاليين :

أولاً : الدعوة الكريمة من سموكم والتزام الارادة السياسية والاجتماعية بها في وطننا العزيز نحو قيام مجلس منتخب للشورى ، ذي سلطات تشريعية ورقابية موسّعة ، وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة من خلاله . وفي الوقت الذي يشكل فيه هذا المطلب وفاء بالعهد الذي قطعته السلطة على نفسها قبل عشرين عاماً بالأخذ بمبدأ الانتخابات ، فان فيه إقراراً بحق المواطنين في إدارة شئون وطنهم ، ويأتي متماشياً مع ما يقرّه شرعنا الاسلامي الحنيف من دعوة للشورى والالتزام بها ، وتطوّر العالم والنظام العالمي الجديد من حولنا .

ثانياً : تكون مهمة هذا المجلس « التأسيسي » وضع دستور دائم يكفل قيام الديموقراطية ، ويحدّد أسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري ، ويصبح أساس التشريع ، ومرجعاً لكافة السلطات في المجتمع ، ويضمن قاعدة الحق والواجب .

هذا وتفضلوا يا سمو الأمير بأخلص تحياتنا وتمنياتنا لسموكم ولوطننا وشعبنا بالعزة والتقدم .

والله ولي التوفيق

أسماء الموقعين على العريضة

١ ــ عيسى شاهين الغانم
٢ ــ علي عبد الله المناعي
٣ ــ م . ناصر محمد سعد النعيمي
٤ ــ جبر سيف المسلم
٥ ــ م . فهد محمد سعد النعيمي
٦ ــ حمد حمدان محمد المهندي
٧ ــ محمد هلال الخليفي
٨ ــ عبد اللطيف محمد النعيمي
٩ ــ عبد الله ناصر آل خليفة
١٠ ــ م . شافي حسن الفرحان النعيمي
١١ ــ محمد صالح الكواري
١٢ ــ راشد لملوم المسيفري
١٣ ــ علي سعيد أبو سطوة الهاجري
١٤ ــ حسين محمد الفضان
١٥ ــ محمد هلال محمد المهندي
١٦ ــ ناصر محمد نهار النعيمي
١٧ ــ د . علي خليفة الكواري
١٨ ــ محمد خميس السويدي
١٩ ــ جابر علي راشد المهندي
٢٠ ــ د . خالد راشد شرعان الخيارين

وأسماء أخرى لم ترد في أصل الوثيقة .

تعميم سري بوقف اثارة النعرات الطائفية في مدراس البنات

أصدرت الرئاسة العامة لتعليم البنات بالمنطقة الشرقية تعميما سريا يلزم جميع المدرسات في المنطقة الشرقية بالكفّ عن اثارة النعرات الطائفية ، وترك الخوض في الاحاديث التي لا تتعلق بالمنهج الدراسي ، ولفتت النظر الى أن المسؤولين بالرئاسة يعلمون بوجود تجاوز من بعض منسوبات الرئاسة لما في المناهج وبخاصة العلوم الدينية ، وإثارة المسائل الخلافية .

وقال التعميم « رقم ٤٠٧٥ / ١٠ / ق » المؤرخ في الثاني والعشرين من شهر جمادى الثاني الماضي ، والموقع من قبل مندوب الرئاسة في القطيف حمد عبدالله السبيعي ، أن ادارته علمت ان منسوبيها من المدرسات يخضن في مناقشات لا تتفق مع تعاليم الاسلام ، وتهدف الى بث الفرقة وتنفير القلوب ، كما لاحظت وجود بعض المدرسات ممن يتبنين « توجهات فكرية مشبوهة » .

وقال السبيعي في تعميمه أن قراره يأتي بعد قرارين أصدرهما مدير عام تعليم البنات بالمنطقة الشرقية ويحمل رقم « ١٢٠ س / ١٠ / د » ، ومؤرخ في ٥ / ٦ / ١٤١٢ هـ ، والآخر من الرئيس العام لتعليم البنات ويحمل رقم « ١/٣/٥٥١ » ، بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٤١١ هـ ، يدعوان لوقف تلك الحملات .

وطالب السبيعي جميع مديرات المدارس باخطار المدرسات والزامهن بالتوقف فورا عن تلك الممارسات مهددا باتخاذ اساليب صارمة لردعهن .

وكان عدد من المدرسات قد مارسن ضغوطاً فكرية ونفسية على الطالبات ، واستغل بعضهن المعلومات الخاصة عن بعض الطالبات لذلك الهدف ، في حين اعتاد الكثير منهن ممارسة أساليب التحقير المذهبية ، وتعرضت العديد من الطالبات الى الفصل بتهم معارضة الحكومة ، في حين سحب عدد من أولياء الأمور بناتهم من المدارس بعد شياع « الحرب المذهبية » الصارخة . كما تعرض الكثير من الطالبات اللاتي يعبرن عن معارضتهن لطروحات المدرسات الطائفية الى خصم درجاتهم ، بل أن بعضهن فصلن من دراستهن ، وبينهن طالبات جامعيات في آخر مراحل التخرج . وقد أدى كلّ هذا الى الإخلال بالعملية التعليمية ، والى تزايد نقمة المواطنين في المنطقة الشرقية على الحكومة .

وكان الرئيس العام لتعليم البنات ، عبد الملك بن دهيش قد زار المنطقة الشرقية في منتصف شهر يناير الماضي ، وقام بجولة على المدارس ، واستقبله عدد من علماء القطيف ووجهائها ، من أجل تخفيف حدّة التوتر التي سادت الفصول التعليمية بشقيها « البنين والبنات » اعتراضاً على المدرسين والمدرسات وعلى المناهج الدينية التي وجد فيها المواطنون عملاً طائفياً يتهدد حياتهم ومصيرهم .

واستقبلت الأوساط الشيعية في المنطقة الشرقية تعميم مندوب الرئاسة في القطيف بارتياح بالغ ، يحدوها الأمل بأن لا تتحوّل المدارس الى ساحة معركة طائفية بين المدرسات والطالبات ، وأن تستقر الأوضاع بما يضمن سير العملية التعليمية بعيداً عن التعصب الطائفي المقيت ، وعلى أمل أن يتمّ تعديل المناهج بحيث تصبح مناهج وحدوية تحفظ للمواطنين حقوقهم ، كما تحفظ كيان المملكة من أخطار التشرذم والإنقسام .

رقابة مشدّدة على المواضيع الدينية وإيقافها حتى إشعار آخر !

في محاولة يائسة للسيطرة على أدوات التوجيه الديني والتي كانت الحكومة تستخدمها في السيطرة على المواطنين ، وبعد أن تحوّلت المؤسسات الدينية بشكل عام الى النقيض في مواقفها من حكم العائلة المالكة ، أمرت السلطات بمراقبة المواضيع الدينية التقليدية والتي تبثها أجهزة الإعلام خاصة التلفزيون ، ولم يستثن من ذلك سوى برنامج الفتاوى الذي يقدّمه الشيخ صالح اللحيدان ، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، والذي اتهم منذ زمن بعيد بـ « عمالته » للنظام ، وقد كان المرحوم جيهمان العتيبي قد اتهمه صراحة في احد رسائله بذلك .

وتأتي الأوامر العليا المشدّدة لمراقبة المواضيع الدينية ، والتي يلقيها في الغالب الجناح التقليدي المؤيد للعائلة المالكة وحكمها ، لتسلّط الأضواء على أن امراء العائلة المالكة لم يعودوا يثقون بأقرب المقربين منهم ، خاصة بعد التحولات الشديدة التي طرأت على العمل الديني السلفي منذ أزمة غزو الكويت ودعوة الملك فهد للقوات الأجنبية للمرابطة في أراض المملكة .

وكان الإعلام الرسمي للمملكة قد تعرّض لضربة قويّة بعيد الأزمة آنفة الذكر ، وفقد المواطنون الثقة به .. ولشدّة الرقابة على المساجد التي كانت منطلقاً لمعارضة النظام ، وعلى قنوات التوجيه الرسمي ، تحوّل المعارضون الى الإعلام غير الرسمي الذي ازدادت فاعليته ، فظهر إعلام مقابل يستخدم المنشور والكاسيت ، ويعنى بالتوزيع عبر التلفون والفاكس وغير ذلك . ويبدو أن شدّة الرقابة ستدعم هذا الإتجاه في الفترة القادمة .

فيما يلي نصّ أوامر التشديد على ما يعرض من مواد دينية في التلفزيون السعودي ، والتي يمارسها الوزير ووكلاء الوزارات مباشرة وليس بالنيابة !

وزارة الإعلام
مكتب وكيل الوزارة المساعد
لشؤون التلفزيون

التاريخ ٢ / ٧ / ١٤١٢ هـ
الرقم ١٥٦٠

سري وعاجل جداً وهام

صورة مع التحية والإحترام لمعالي الوزير ، الموقر

المكرم مدير عام القناة الأولى
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بناء على توجيهات معالي الوزير ، يعتمد اعتباراً من اليوم عدم عرض أي حديث ديني « ويدخل في هذا برنامج الإفتاء وغيره من الندوات الدينية » الا بعد عرضها على معالي الوزير للمشاهدة والتوجيه .
وشكراً ، ، ،

وكيل الوزارة المساعد لشؤون التلفزيون
د . علي بن محمد النجعي

عاجل جداً .. وسري
صورة / المكرم مدير البرامج الدينية
صورة / المكرم مدير الرقابة الدينية
صورة / المكرم مدير التنسيق
صورة / المكرم مدير المكتبة المركزية
لإعتماد مضمونه بكل دقة ، وضرورة عرض الحلقات على سعادة الوكيل وعلينا قبل العرض للإجازة النهائية .. وما عدا برنامج الإفتاء للشيخ اللحيدان فيعتمد إيقافه حتى إشعار آخر .

علي بن محمد النجعي
٢ / ٧ / ١٤١٢ هـ

ممنوعون من السفر بأمر نائب وزير الداخلية

كان الشيخان فهد العودة وعائض القرني قد قررا السفر الى الولايات المتحدة الأميركية للمشاركة في المؤتمرات الإسلامية التي عادة ما تعقدها الجماعات الإسلامية هناك في عطلة نهاية كل سنة ميلادية ، ويدعى للمشاركة فيها نخبة من علماء البلدان الإسلامية وقادة الحركات الدينية في العالم العربي والإسلامي .. ولكن الشيخين فوجئا بأنهما ممنوعان من السفر ، ويقال أن الشيخ القرني الذي ذهب الى المطار وبمعيته العديد من مؤيديه لوداعه ، فوجيء في المطار بأنه موضوع على قائمة الممنوعين من السفر ، مما سبّب في تشدّده ضد الحكومة ، بعد أن شاع أنه إتفق معها على عدم التطرّق الى المواضيع السياسية وانتقاد ممارسات السلطة في الداخل .

وكان الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية قد أصدر أمره الشهر الماضي لمدير عام الجوازات في المملكة بأن لا يسمح لأربعة من قيادات التيار الديني السلفي بالسفر الى الولايات المتحدة الأميركية .. وقد سبق هذا القرار أن منعت وزارة الداخلية المئات من المواطنين في وسط المملكة وشرقها ــ على نحو خاص ــ من السفر وسحبت جوازات سفرهم . وهذا نص برقية الأمير احمد لمدير عام الجوازات .

مملكة العربية السعودية
زارة الداخلية
كالة الوزارة للشئون الأمنية

الرقم ٢٨١٧ / ٢ ش / ٥
التاريخ ١٢ ،١٣ / ٦ / ١٤١٢
المرفقات .....

برقيـــة

شفرة خطيّة عاجلة جدا

عادة مدير عام الجوازات
صدر أمرنا رقم ٣٧٥٤ / ٢ ش وتاريخ ١٢ / ٦ / ١٤١٢ هـ بادراج إسم كل
ن :
١ ــ سليمان بن فهد العودة
٢ ــ الدكتور / سفر بن عبد الرحمن الحوالي
٣ ــ عائض عبد الله القرني
٤ ــ الدكتور / أحمد عثمان التويجري
على قائمة المنع من السفر (فاصلة) اذا راجعوا يفهمون أن لنا حاجة
بهم . ولكم تحياتنا .

« ختم وزارة الداخلية »
نائب وزير الداخلية
أحمد بن عبد العزيز

العبيكان ينتقد بشدّة ابن باز لمنعه من الخطابة

إثر إصطدام الأمير مشعل صاحب أسواق « الشعلة » في الرياض برجال هيئة لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر « انظر العدد الماضي من الجزيرة العربية » ، بعد فشل محاولات المشايخ للضغط على الأمير مشعل عبر اخوانه « سلمان وفهد » قيام الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان بالقاء خطبة تعرض فيها للحادث مع شعل وفسقه ، وأجاز لعنه لأنه وقف أمام أمر الله .. شكّلت الحكومة إثر ذلك لحادث لجنة من خمسة من كبار العلماء « اللجنة الخماسية » برئاسة الشيخ عبد لعزيز بن باز ، وأصدرت قراراً بمنع العبيكان من الخطابة .

وعلى ضوء ذلك القرار ، كتب الشيخ العبيكان رسالة شديدة اللهجة الى الشيخ عبد العزيز بن باز ، يشير فيها الى أنه لن يلتزم بتلك الفتوى ــ التي هي اجتهاد ــ سوى المؤمن بها ، وأنه كمجتهد لا يعتقد بصحّة فتوى الباز ، كما أشار الى ان العمل لإسلامي لا يحتاج إجازة من أمير أو عالم دين ، ولمح العبيكان الى أن الفتوى كانت إيحاء من الحكومة وأهل السلطة ، أي أنها ليست قائمة على أسس شرعية ، وقال أن لفتنة أو المشكلة لا يكون حلّها إعتماداً على السلطة التي هي طرف فيها ، واتهم شيخ بن باز بأن فتواه بمنعه من الخطابة هي فتنة أكبر ، لأنها تمنع الأمر بالمعروف النهي عن المنكر ، في حين ترك أصحاب الفتوى المنكرات الكبيرة ولم يردوا عليها توجهوا الى الدعاة بغية ضرب الصحوة الإسلامية عن طريق علمائها .

وأضاف العبيكان أنه سيستمر في الدعوة الى الله رغم الفتوى ، وناشد الشيخ الباز أن يراجع نفسه ويلغيها ، وأن لا يوقع الدعاة والدعوة في مأزق ، وحتى لا ينتصر غي والباطل .

وتشير الرسالة شديدة اللهجة الى إتساع الشقّ بين المؤسسة الدينية التقليدية وبين جيل المستيس المعادي للحكومة ، حيث يتهم الأخير التقليديين بأنهم قد أصبحوا في جيب « السلطة ودعامة لباطلها .

وفيما يلي نصّ الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله ورعاه ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد تلقيت الخطاب المبني على قرار اللجنة الخماسية والقاضي بايقافي عن الخطابة والمحاضرات والندوات . وبعد تأملي لهذا القرار وامعاني النظر فيه ، رأيت لزاما عليّ أن أبيّن لسماحتكم رأيي فيه وموقفي منه :

أولاً : إن الدعوة الى الله فريضة محكمة ليست عرضة لأي نوع من الحجر أو المنع أو التقييد ، ولا يستثنى من ذلك كون الذي أصدر الأمر عالماً أو أميرا .

ثانياً : إن اصداركم هذا القرار نابع من اجتهاد أنتم مأجورون عليه ان شاء الله ، والاجتهاد في مثل هذه المواضع ملزم لمن ترجح عنده هذا الاجتهاد . أما من فهم الادلة الشرعيّة خلاف ذلك ، فقواعد الشريعة لا تُلزمه الا بما ترجّح لديه ، لأن الله أمر بالرد اليه والى رسوله ﷺ ، ولم يأمر بالرد الى مجتهد بعينه .

ثالثاً : إن الفتنة التي تسعون جاهدين ومخلصين لإطفائها ، انما تُدرك بميزان الشرع ، لا بايحاء وضغط أهل السلطة ، والفتنة انما تقع بترك المنكر يتفاقم والباطل ينتعش ، بل أعظم من ذلك فتنة أن تمنع الدعوة الى الله والصدع بالحق والنهي عن المنكر ، بل الفتنة كل الفتنة أن يصدر هذا عن علماء أجلاء ومشايخ أفاضل فيوقعوا المسلمين في بلبلة وفوضى لايعلمها الا الله .

رابعاً : ان من المفارقات المبينة أن تكون المبررات التي اتهم بها الدعاة لها الأولوية عند اللجنة على المنكرات العظيمة التي ضربت أطنابها وتدخلت في كل تفاصيل حياة الأمة ، ويصدر القرار تلو القرار ضد الدعوة وينفذ فوراً ، ولا يصدر قرار واحد بخصوص هذه المنكرات وأصحابها والمسؤولين عنها .

خامساً : إن مما يخشى أن يكون فيما اتخذت اللجنة من اجراء ، فتح باب فسيح لأهل الباطل ليصفّوا أهل العلم بالفرقة والنزاع والخلاف ، بل يخشى أن يكون تنفيذاً غير مقصود وعن حسن نية لمخططات أعداء الاسلام ، الذين صرحوا في وسائل اعلامهم أن أفضل وسيلة لضرب الصحوة أن يتم من خلال علمائها ، والمحزن المؤسف لو تمكن أعداء الدعوة من التلاعب بها من خلال بعض أهلها .

سماحة الشيخ :

لقد ترجّح لديّ بعد كل هذا التأمل ، أن الاستجابة لذلك المنع مخالفة للنصوص القاضية بفريضة الدعوة الى الله ، واشعال الفتنة بدلاً من اطفائها ، ولا أجد مفراً من الامتثال لأمر الله وعهده وميثاقه علينا جميعاً في قوله : ﴿ واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه ﴾ ، وقوله : ﴿ ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾ . وأشهدكم بعد الله أني سأحتسب عند الله عز وجل الصبر على ما يترتب على استمراري في الدعوة الى الله والصدع بالحق ، وأسألكم بالله الذي لا إله الا هو أن تراجعوا أنفسكم ، وتسعوا الى إلغاء هذا القرار ، حتى لا توقعوا الدعوة كلّها في حرج وبلبلة . وفقني الله واياكم للصواب ، ورزقنا الاخلاص في القول والعمل .

« التوقيع »
عبدالمحسن بن ناصر العبيكان

صورة لاصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الخماسية
صورة لسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
صورة لفضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري
صورة لفضيلة الشيخ عبد الله بن قعود
صورة لفضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين
صورة لفضيلة الشيخ عبد الرحمن البراك
صورة لكبار الدعاة وطلبة العلم

العلواني : فتاوى التكفير تصدر عن جهل بالواقع ، والذين وراءها شياطين يسعون للفرقة

قال المفكر الاسلامي المعروف الشيخ طه العلواني ان الفتاوى التي ظهرت أخيرا في المملكة العربية السعودية وتناولت تكفير ابناء الطائفة الاسلامية الشيعية ، انما صدرت عن جهل بضرورات الواقع ، ولا يبعد ان وراءها أبالسة يستغلّون بساطة العلماء وعدم ادراك بعضهم لما يحيط بهم وبالأمة من تحديات وظروف تستوجب منع اسباب الفرقة والتناحر ، كما دعا الى ضرورة توحيد الصف الإسلامي لتجاوز الانعكاسات الخطيرة لازمة الخليج على اوضاع المسلمين ، والى اعتماد التشاور ودراسة الظرف المحيط قبل التسرع في إصدار فتاوى قد تكون من اسباب المصائب على الامة الاسلامية في الوقت الذي يتربص الاعداء بها الدوائر .

تخرج الشيخ طه العلواني من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف ، وحصل على الدكتوراه في أصول الفقه من نفس الجامعة ، كما عمل لمدة عشر سنوات « ١٣٩٥ ـ ١٤٠٥ هـ » ، استاذا للفقه وأصوله في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وهو عضو عامل في المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن ، بالإضافة الى رئاسته للمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية . وقد صدرت له عدة أبحاث ودراسات فقهية منها : الإجتهاد والتقليد في الإسلام ، أدب الإختلاف في الإسلام ، وأصول الفقه الإسلامي ، وغيرها . وعرف الدكتور العلواني كشخصية بارزة في النشاط الاسلامي على مستوى الولايات المتحدة خاصة ، وفي انحاء عديدة من العالم الاسلامي ، كما انه معروف ببحوثه في العديد من القضايا الجديدة وآرائه الجريئة .. فيما يلي حديث الشيخ العلواني :

* اثارت فتوى الشيخ بن جبرين التي حكم فيها بتكفير المسلمين الشيعة ردود فعل شديدة ، كما ظهرت اشارات على توتر في المملكة ودعوة البعض الى استعمال العنف اعتمادا على تلك الفتوى ، ما هو رأيكم في هذا الإتجاه ؟ .

** **الأصل أن كلمات الإيمان والكفر والشرك والنفاق ونحوها .. كلمات تعتبر مصطلحات نقلت عن معانيها اللغوية لتفيد معاني شرعية معينة ، وهي كسائر المصطلحات الشرعية لا يجوز إستعمالها إلا فيما وضعت له شرعا . ولفظ « الكفر » لفظ شرعي يفيد لغة « الستر » ، فيقال كفر بمعنى ستر ، وتطلق على الكافر أي الذي ستر عناصر الإيمان وأنكرها وجحد بها ، وعناصر الإيمان كما لا يخفى أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر وبالقدر خيره وشره . ومن هنا فإن كل إنسان يؤمن بما ذكر بمفهومه الشرعي فقد أعتبرته طوائف المسلمين مؤمنا ، له ما للمؤمنين وعليه ما عليهم ، وليس لأحد أن ينسبه إلى غير ذلك ، وعلى المؤمن بهذه أن يلتزم كذلك بمقتضى هذا الإيمان القلبي من إقرار باللسان وعمل بالأركان ، والتزام بكل ما ألزم الله سبحانه به عباده ليتحقق فيه المفهوم الكامل الكلي للإيمان ، فمن آمن بما ذكر وأدى مقتضيات ذلك الإيمان إقرارا بلسانه وأدى ما افترضه الله جل وعلا عليه ، كان واحدا من المؤمنين المسلمين الذين جعل الله دماءهم وأموالهم وأعراضهم حراما ، لا يباح منها شيء إلا بشروطه المعروفة .

لاتساهل في التكفير

وعلى هذا فإن أصل الكفر هو التكذيب المتعمّد المقصود لشيء من كتب الله تعالى المعلومة ، أو لأحد من رسله ، عليهم الصلاة والسلام ، أو لشيء مما جاؤوا به إذا كان ذلك الأمر المكذوب به معلوما من الدين بالضرورة ، لا خلاف في أن هذا القدر كفر ومن صدر عنه فهو كافر ، إذا كان مكلفا مختارا غير مختل العقل ولا مكره .

كما أن عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحل ، ولا يقولون بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله ، وذلك كما هو مقرر في مختلف كتب العقائد ومنها « كتاب العقيدة الطحاوية ، ص ٢٩ » . وهم إنما قرروا ذلك بعد أن عظمت الفتنة بين الناس وتشتّت المسلمون ، وتعارضت أدلتهم ، وأصبحوا يكفّر بعضهم بعضا ، فقرر أهل السنة هذا لكي يلزموا أنفسهم وسواهم بعدم التساهل في نسبة الفرق الأخرى الى الكفر ، كما كان يفعل الخوارج ، أو ادعاء أنه لا يضر مع الإيمان شيء أو ذنب كما كان يذهب الى ذلك المرجئة .

ولقد ثارت بين المسلمين في الماضي قضايا مختلفة وافترقت كلمتهم الى فرق ومذاهب عديدة ، ووجد في بعض الفرق الغالبة من ينسب المخالفين لفرقته الى الكفر أو الضلال أو الشرك أو نحو ذلك ، لكن جماهير اهل السنة والجماعة كانوا على المذهب القائل : بإننا لا نكفّر من استقبل قبلتنا ، وآمن بديننا وكتابنا وأكل ذبيحتنا . واعتبرت تلك الإتهامات المتبادلة من بعض الغلاة نوعا من التهاتر له دوافعه وله أسبابه ، محلية كانت أو سياسية .

ولا شك إن بعض علماء الفرق قد توسعوا في مفهوم الإيمان توسعا كبيرا ، وأدرجوا في إطار الإيمان كل خصال البرّ بما في ذلك بعض خصال الفطرة ، كما أدرجوا تحت مفهوم الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين ألوانا من الحب والبغض ، أدت إلى تجرّؤ البعض على نسبة مخالفيهم إلى الكفر أو الخروج عن الإيمان أو البدعة بأتفه الأسباب وأوهاها ،

التوسّع في مفهوم الايمان ، كان وراء تجرؤ البعض على نسبة مخالفيهم الى الكفر او الخروج أو البدعة بأتفه الاسباب وأوهاها

●●

من ضرورات الفتيا ان يعرف المفتي سائله واسباب السؤال والايقان بالجواب ، والرجوع الى الكتاب والسنة وخاصة في مواضيع الكفر والايمان

وكثيرا ما يستدل بعض هؤلاء بأدلة ونصوص لو أمعنوا النظر فيها لوجدوا ان تلك النصوص التي يستدلون بها إنما جاءت لشدة التنفير من شيء أو الترغيب في شيء ، لا لنسبة الناس إلى الكفر والشرك . ومن ذلك قول رسول الله ﷺ : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن .. قيل من يا رسول الله ؟ . قال : من لا يأمن جاره بوائقه . وكذلك قوله ﷺ : « لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولايشرب الشارب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . وكذلك النصوص التي صرحت بأن الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة ، ونحو ذلك من أحاديث كثيرة لها محاملها ولها تفاسيرها ولها الظروف التي قيلت فيها .

والله سبحانه وتعالى قد تكفل ببيان صفات المؤمنين والكافرين والمنافقين بكتابه الكريم ، فافتتح سورة البقرة وهي سنام القرآن بأربع آيات في صفات المؤمنين قائلا : ﴿ ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ . وثنّى بآيتين في صفات الكافرين ، وبضع عشر آية في صفات المنافقين وصنّف المنافقين ، وهم صنف لم يكن معروفا بمكة ، ولذلك كان الناس بمكة قبل الهجرة صنفين فقط مؤمن وكافر . ثم صاروا ثلاثة أصناف بعد الهجرة إلى المدينة المنورة حيث ظهر النفاق في بعض قبائل الأنصار بعد أن آمن أهل الشوكة وصار للمؤمنين بها عزّ ومنعة .

تكفير الشيعة

ذكر الشيخ بن جبرين في فتواه أن الشيعة من الرافضة ، وأن الرافضة غالبا مشركون حيث يدعون علي بن أبي طالب في الشدة والرخاء ، فهل يرى سماحتكم انطباق هذا اللفظة على المسلمين الشيعة المنتشرين في دول الخليج العربي والعراق وسائر المناطق الإسلامية ، وهل ينطبق عليهم حكم الشرك مثلما رأى الشيخ إبن جبرين ؟ .

** كلمة الرفض مأخوذة من قولهم ترفض الدمع إذا سال ، وتفرق وترفض الشيء ذهب متفرقا ، وترفض القوم أي تفرقوا ، والرفض بالكسر هو الطرد . وهي كلمة نبز بها بعض الأفراد والفرق بالشيعة عموما دون تفريق بين طوائفهم ، وقد وُسِمُوا بالرافضة بحجة أنهم يرفضون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ومعظم أهل العلم من الشيعة والسنّة يعتبرون هذا اللقب خاصا بأولئك الذين كانوا يؤلهون الإمام عليا ، والذين ينسبون أنفسهم إلى الشيعة زورا وبهتانا ، فهم كانوا بتأليههم للإمام علي يرفضون الإسلام كله ، ويشركون بالله جل شأنه ، ولا يبقون بينهم وبين الإسلام آية .

وهذه اللفظة كأختها كلمة الناصبة والنواصب ، وهي الكلمة التي ينبز بها بعض الأفراد من الشيعة عامة السنّة أو بعض فرقهم ، ويعتبرون الناصبي هو من ناصب آل البيت العداء ، وهذه الألقاب شاعت في فترات الصراع والفتن والنزاعات المسلحة التي كانت تنشب بين المسلمين في القرون الماضية نتيجة الجهل والغباء وعمليات الإستدراج السياسي التي كانت تستهدف إشغال المسلمين بعضهم ببعض ، وتدمير قواهم ، وإشغالهم بأنفسهم عن أعدائهم ، والحيلولة بين الأمم وبين الإعجاب بالإسلام والإيمان به والإقبال عليه .

وقد بلغ من عداء هذه الفرق لبعضها وتنابزها بالألقاب حدا جعل كثيرا منهم يضع الأحاديث على رسول الله ﷺ في الطعن بمخالفيهم من أبناء الفرق المخالفة ، ونحن في عصر قد تكاثرت فيه الأمم على المسلمين وتداعت عليهم كتداعي الأكلة على قصعتها ، وحري بنا أن نتذكر على الدوام قول الله تعالى : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴾ ، ونبذ ذلك التراث المفرّق للكلمة المدمّر لوحدة الأمة ، كما ورد في القرآن : ﴿ تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ﴾ .. أما أن نطلق على هؤلاء المسلمين كلمة الشرك فهذا كلام غير دقيق .

إن ما نعرفه عن عقائد الشيعة ، وما يصرّح به أئمتهم المعتبرون ، وهو متوافر في مؤلفاتهم ومصرح به عبر مشائخهم ، أنهم يؤمنون بالله ربا ، وبمحمد عليه الصلاة والسلام نبيا ورسولا ، ويؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويؤمنون بأن الإمامة منصب ديني بعد النبوة ، وأن الأئمة من آل رسول الله ﷺ هم أئمة حق يوالونهم بالمودة والمحبة ، ولكنهم لا يعتقدون ولا ينسبون الإمام علي رضي الله عنه إلى درجة الألوهية أو النبوة . نعم كانت هناك طائفة منقرضة نسب إليها تأليه الإمام علي ويكفّرها جماهير السنّة كما يكفرها بقية المسلمين .

وقد نص الإمام محمد آل كاشف الغطاء من كبار العلماء المتأخرين في كتاب (أصل الشيعة وأصولها ، ص ١٦١) على أن الأئمة عليهم السلام يبلّغون عن طاعة الله ، ولكن لا تجوز عبادتهم ، إذ لا تجوز العبادة إلا لله وحده لا شريك له ، وتجب طاعة الأنبياء والأئمة عليهم السلام فيما يبلغون عن الله جل شأنه ، لكن لا تجوز عبادتهم بدعوى أنها عبادة الله ، فإنها خدعة شيطانية وتلبيسات إبليسية .

والذي أعرفه عن المسلمين الشيعة في العراق وفي الجزيرة ومناطق الخليج أنهم كإخوانهم السنّة ، يؤمنون بالله الواحد ، والكتاب والقبلة وجميع أركان الإيمان ، وقد كافحوا وجاهدوا كإخوانهم السنّة للحفاظ على البلاد الإسلامية من وطأة الإستعمار الكافر ، وتحمّلوا ما تحمله الآخرون ، وبجهادهم

كم من فتوى القاها عالم مخلص على عواهنها خلقت من ورائها فتناً كبيرة بين المسلمين

●●

الامل في قيام الشيخ ابن باز للنداء من أجل الوحدة الاسلامية ، والدعوة لنبذ أسباب الفرقة والخلاف والتصدي للفتاوي غير المدروسة

وجهاد علمائهم وإخوانهم الآخرين تمّ تحرير البلاد الإسلامية من الإستعمار البريطاني وغيره ، ولا أمل لهذه الأمة في الإستقرار والوحدة والتحرر وتمكين الإسلام ، إلاّ بوحدة الصف ، ونبذ الفرقة والإختلاف ، والإلتزام بعقيدة التوحيد التي هي زمام الأمر وسنامه .

طعام المسلم

° هل ترون أساسا فقهيا لتحريم ذبيحة المسلمين الشيعة ؟ .

** هناك بعض الشواهد التاريخية ظهرت في عصر الرسول الأكرم في المقاطعة الإقتصادية ، وكانت أشبه ما يكون بمحاولة توجيه ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية على بعض الناس بهدف إعادتهم الى دائرة جمهور المسلمين ، ويتم هذا عن طريق نوع من المقاطعة الإقتصادية ، مثلا هذا الجزار أو القصاب لا تأكلوا ذبائحه ، أو هذا المزارع لا تعاملوه ، وذلك لاستعادة العنصر الذي قصر أو بعد عن الدائرة الإسلامية لأي سبب من الأسباب .. حدث ذلك في زمن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام في قصة الثلاثة الذين خالفوا فقوطعوا مقاطعة كاملة حتى من قبل أزواجهم ، إلى أن أحدثوا التوبة ، ولكن لم يُكفّروا ولم يُنسبوا الى الكفر ، وإنما كانت عملية معاقبة تستهدف إعادة الإنسان إلى الدائرة الأسلامية .

ولايزال في عصرنا الحاضر قبائل إسلامية في وادي ميزاب في الجزائر وهي قبائل على الفقه الأباضي تتمسك بهذا التقليد ، فهم يقيمون بجوار بعض المساجد في قرى وادي ميزاب منزلا يسمى منزل العزابة ومنزلا آخر للعزابات وهو أشبه بهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهؤلاء مكلفون بمهمة مراقبة وملاحظة ما يجري داخل المجتمع الإسلامي ، ويرصدون أية مخالفة بما في ذلك السوق ، ويقومون بإخطار إمام المسجد الذي يعلن بعد صلاة الجمعة وجوب مقاطعة مرتكب المخالفة سواء كانت المخالفة دينية أو مدنية حتى يحدث توبة ، ويعتزله الناس عادة ولا يعودون الى التعامل معه إلا بعد أن يحدث توبة فيعلن الإمام أن فلانا قد أحدث توبة فعودوا للتعامل معه .

أما عن تحريم أكل الذبيحة في الإسلام فإنها نشأت تاريخيا كنوع من تلك الضغوط التي أشرنا إليها ، ولكن الذي نعرفه أن الله سبحانه وتعالى قد أذن لنا بطعام الذين أوتوا الكتاب ، فقال جل وعلا في محكم كتابه : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حلّ لهم ﴾ ، فهل يكون المسلمون وإن خالفوا فرقا أخرى في بعض الفروع متأولين ، هل يكون هؤلاء أسوأ حظا من أهل الكتاب عند أولئك الأفاضل ؟ .

ابطال التكفير

° ما رأيكم بهؤلاء العلماء الذين يصدرون مثل هذه الفتاوى ؟ ، وما هي الأسباب التي تدعوهم إلى الاقدام على مثل هذه الأمور في هذا الوقت الحرج من تاريخ الأمة ؟ .

** أود أن أؤكد أن جُلّ هؤلاء العلماء الأفاضل هم أناس طيبون ، ولكن توجّه لهم أسئلة بدوافع مختلفة من شياطين جبلوا على إثارة الفتن وعلى استغلال طيبة وبساطة هؤلاء العلماء ، الذين لو أدركوا المخاطر الشنيعة التي قد تترتب على فتاواهم أو أقوالهم .. لما ترددوا لحظة في السكوت عن مثل هذه الفتاوى أو استنكار أسئلة مثل هؤلاء السائلين ، والإمام أبو حنيفة عليه رحمة الله يقول : « الجاهل من جهل أحوال أهل زمانه » ، وعلى المفتي أن يتحلى بآداب الفتيا ، ومن أهم اداب الفتيا أن يعرف سائله وأسباب السؤال ، وأن يستيقن الجواب ، وأن يرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فيما يفتي به ، خاصة إذا تعلق الأمر بإيمان وكفر أو شرك أو بوحدة المسلمين وفرقتهم ، فإن الأمر عظيم . ولأن يخطيء إنسان في فتوى في فرع من الفروع أقلّ خطرا بمئات المرات من أن يُخطيء في أصل من الأصول .

° وهل هناك طريق علمي وديني لتجنب هذه المخاطر والأخطاء ؟ وماذا تقترحون لمعالجة مثل هذه الأمور ؟ .

** أولا : يستحسن لوحدة المسلمين وجمع كلمتهم والوصول إلى الحكم الصحيح ، أن يمتنع هؤلاء الأفاضل على الانفراد في إصدار الفتاوى ، وأن يجتمعوا لمثل هذه القضايا فتُحول إلى مجامع من العلماء والفقهاء يتعاون معهم ويخدم مجامعهم جمع من الباحثين والدارسين المخلصين وعلماء الإجتماعيات الذين يساعدونهم على تبيين الأمور على حقيقتها وعلى فقه الواقع وفهم الناس والمجتمع ، فكم فتوى ألقاها عالم مخلص على عواهنها خلقت من وراءها فتنا كبيرة ، ومصائب أجدر للمسلمين بتجاهلها .

ثانيا : الأمل كبير في الشيخ الجليل عبد العزيز بن باز وما نعرفه عنه من غيرة على دين الله ، وإخلاص ونُصح للمسلمين ، أن ينادي بوحدة المسلمين ويدعوهم إلى نبذ أسباب الفرقة والإختلاف ، ويتصدّى ــ بما عرف عنه من حلم وغيرة ــ لدعوات الفرقة والتنابز والإختلاف عبر الفتاوى غير المدروسة .

وقد قال الشيخ عبد العزيز بن باز في كتاب مجموع الفتاوى الجزء الثالث حول التوحيد صفحة ٨١ : « فإن أهل السنّة والجماعة يعتقدون أن من شهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله والتزم بمعناها ولم يأت بناقض من نواقض الإسلام ، فإنه يجب الكفّ عنه وحسابه على الله عز وجل كما قال النبي ﷺ فيما رواه الشيخان : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله عز وجل » .

نسأل الله العلي القدير أن يوفق الأمة لما هو خير وصلاح ، وأن يحفظ الله لنا العلماء المخلصين والعارفين بأمور دينهم .

الشيخ عبد العزيز بن باز يندد بحملات التكفير

أصدر الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس الهيئات العلمية للدعوة والإفتاء والارشاد بياناً طالب فيه بوقف حملات التكفير ، ودعا الى مصالحة بين اركان التيار السلفي بشقيه الموالي والمعارض للحكومة .

وجاء بيان الشيخ إبن باز بعد انتشار موجة التكفير التي عمت التيار السلفي في المملكة والتي كانت حتى وقت قريب موجهة ضد المسلمين من خارج المذهب الوهابي ، حيث عمد اركان هذا المذهب وبدواعي بعضها سياسية ، الى وصم غالبية الفرق والمذاهب الاسلامية بالكفر والشرك كالاباضية والزيدية والاسماعيلية والدروز والشيعة وفرق الصوفية ، كما اتهمت بعض فرق أهل السنّة بالشرك ، وكان سلاح التكفير وسيلة لردع خصماء الدولة السعودية والمذهب الوهابي ، وتحول في معظم الأوقات الى وسيلة لألهاب المشاعر وحشد الموالين وتجميعهم تحت راية واحدة ، لكنه تحول أخيراً وبعد أزمة الخليج الى سلاح مضاد حيث شهره انصار التيار السلفي أنفسهم والذين يعارضون وجود القوات الأمريكية وسياسة الحكومة في ازمة الخليج ، شهروه بوجه اصحابهم الموالين للحكومة .

وقد انتشرت في البلاد مؤخرا دعاوى لتكفير الدولة السعودية باعتبارها توالي الكفار ولا تحكم بما أنزل الله ، كما وتكفر العلماء المؤيدين لها ، وفي هذه الحملة أصبح الشيخ بن باز في نظر طلابه وأقرانه المعارضين للحكومة « كافراً »واكتوى هو نفسه بالسلاح الذي وجهه طيلة عقود مضت ضد البقية من المسلمين .

فيما يلي بيان الشيخ بن باز :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد النبي الأمين ، وعلى اله وصحبه ومن إتبع سنته إلى يوم الدين .

أما بعد ،

فإن الله عز وجل يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الظلم والبغي والعدوان ، وقد بعث الله نبيه محمدا ﷺ بما بعث به الرسل جميعا من الدعوة الى التوحيد ، وإخلاص العبادة لله وحده ، وأمره بإقامة القسط ، ونهاه عن ضد ذلك من عبادة غير الله والتفرق والتشتت والإعتداء على حقوق العباد .

وقد شاع في هذا العصر ، أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم والدعوة الى الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين ، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدعاة والمحاضرين .. يفعلون ذلك سرا في مجالسهم ، وربما سجّلوه في أشرطة تنشر على الناس ، وقد يفعلونه علانية في محاضرات عامة في المساجد .. وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها :

أولا : إنه تعدٍ على حقوق الناس من المسلمين ، بل من خاصة الناس من طلبة العلم والدعاة ، الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم ، وتصحيح عقائدهم ومناهجهم ، واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب المفيدة .

ثانيا : إنه تفريق لوحدة المسلمين ، وتمزيق لصفهم ، وهم أحوج ماي كونون الى الوحدة ، والبعد عن الشتات والفرقة ، وكثرة القيل والقال فيما بينهم ، خاصة وأن الدعاة الذين نيل منهم هم من أهل السنّة والجماعة ، المعروفين بمحاربة البدع والخرافات ، والوقوف في وجه الداعين اليها ، وكشف خططهم وأاعيبهم . ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلا للأعداء المتربصين إليها من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال .

ثالثا : إن هذا العمل فيه معارضة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة ، الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدعاة والكذب عليهم والتحريض ضدهم فيما كتبوه وسجلوه ، وليس من حق الأخوة الإسلامية أن يعين هؤلاء المتعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم .

رابعا : ان في ذلك إفسادا لقلوب العامة والخاصة ، ونشرا وترويجا للأكاذيب والإشاعات الباطلة ، وسببا في كثرة الغيبة والنميمة ، وفتح أبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس ، الذين يدأبون على بث الشبه وإثارة الفتن ، ويحرصون على إيذاء المؤمين بغير ما اكتسبوا .

خامسا : ان كثيرا من الكلام الذي قيل لا حقيقة له ، وإنما هو من التوهمات التي زينها الشيطان لأصحابها وأغراهم بها ، وقد قال الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ ،الآية . والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل ، وقد قال بعض السلف : « لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سرا وأنت تجد لها خيرا محملا » .

سادسا : وما وجد من إجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الإجتهاد ، فإن صاحبه لا يؤاخذ به ، ولا يترتب عليه إذا كان أهلا للإجتهاد . فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن ، حرصا على الوصول الى الحق من أقرب طريق ، ودفعا لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين ، فإن لم يتيسر ذلك ورأى أحد أنه لا بدّ من بيان المخالفة ، ليكون ذلك في أحسن عبارة وألطف إشارة ، ودون تهجّم أو تجريح أوشطط في القول قد يدعو إلى رد الحق ، أو الإعراض عنه ، ودون تعرض للأشخاص ، أو إتهاما للنيات ، أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها .

وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا .

فالذي أنصح به هؤلاء الأخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم ، أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم ، أو تلفظت به ألسنتهم ، مما كان سببا في إفساد قلوب بعض الشباب ، وشحنهم بالأحقاد والضغائن ، وشلّهم عن طلب العلم النافع ، وعن الدعوة الى الله ، بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان ، والبحث عما يعتبرونه اخطاء للآخرين وتصيدها ، وتكلّف ذلك .

كما أنصحهم أن يكفّروا عمّا فعلوا بكتابة أو غيرها ، ممن يبرأون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل ، ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم ، وان يقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله ، وتكون نافعة للعباد ، وأن يحذروا من التعجّل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان ، وقد قال النبي ﷺ : « من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما » . متفق على صحته .

ومن المشروع لدعاة الحق وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين ، ويسألوهم عنه ليبينوا لهم جلية الأمر ويوقفوهم على حقيقته ، ويزيلوا ما في أنفسهم من التردد والشبهة ، عملا بقول الله عز وجل في سورة النساء : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا ﴾ .

والله المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين جميعا ، ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى ، وان يوفق جميع علماء المسلمين وجميع دعاة الحق لكل ما يرضيه وينفع عباده ، ويجمع كلمتهم على الهدى ، ويعيذهم من أسباب الفرقة والإختلاف ، وينصر بهم الحق ، ويخذل بهم الباطل انه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ومن إهتدى بهداه إلى يوم الدين .

علاقة المؤسسة الدينية بالحركات الإسلامية من مرحلة التأثير الى التأثّر

التيار السلفي يبحث عن بديل اسلامي من الخارج

بغض النظر عما ستؤول إليه الأوضاع بعد استقالة الشاذلي بن جديد، وتعطيل المرحلة الثانية من الإنتخابات في الجزائر .. فقد إستقبلت الأوساط الدينية في المملكة الإنتصار الساحق والمثير الذي حققته جبهة الإنقاذ في انتخابات البارتياح بالغ، واعتبرته انتصاراً للمشروع الإسلامي ليس في الجزائر وحدها، بل في كل بلد عربي وإسلامي يسعى لإنجاح مشروع الحكم الإسلامي في مقابل الأطروحات العلمانية التي سادت الساحة العربية منذ عهد الإستقلال.

وبمقدار ما شكل الإنتصار الإسلامي في الجزائر تحدياً خاصاً لأنظمة الحكم في المغرب العربي، فإن بالإمكان النظر اليه من زاوية اخرى بأنه يمثل تحدياً خاصاً للمشروع الديني الخاص بالعائلة المالكة في السعودية، والذي تعرض منذ أواخر السبعينات الميلادية الى تحد ومنافسة شديدة من أطراف متعددة تسعى لتطبيق المشروع الديني بشكل مختلف وأكثر تطوراً من الأسلوب الذي تعرضه العائلة المالكة. ويلفت المراقبون في الوقت الحاضر الى أن المشروع الديني ـ السياسي السعودي أصبح ضعيف الإستقطاب للإتجاهات الدينية في العالم الإسلامي بشكل عام.

لقد تعرضت الزعامة السعودية الدينية الى منافس خطر بعد وصول القوى الدينية في ايران الى الحكم عبر ثورة شعبية شاملة، ولكن هذا النموذج الذي كان له تأثير قوي وواسع في العالم العربي، اصطدم بحاجز اللغة والمذهب، واستطاعت العائلة المالكة أن تحافظ على مشروعها باعتباره مشروعاً يمثّل الوجه السنّي في العالم الإسلامي، قبال المشروع الإيراني الذي استطاعت تقليص تأثيره بالتركيز على الحالة المذهبية، في وقت لم تحقق فيه أي حركة إسلامية طموحها لبناء نظام حكم إسلامي ينافس الطرح السعودي.

وقد كانت الآمال ـ فيما مضى ـ معلّقة على إمكانية نجاح المشروع الأفغاني الذي تعرضه حركات الجهاد الافغاني المسلحة ضد القوات الروسية وصنيعتها في كابل.

غير أن تنامي المد الإسلامي في الثمانينات، ساعد على وصول الجبهة الإسلامية القومية الخاص للحكم، واصطدم الحكم السعودي معها بشكل مبكر لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها أن الحكم بشكله الحالي القائم في السودان لا يمثل خيار الحكم السعودي الأمثل، خاصة وأنه قابل لأن يتحول الى مركز استقطاب للحركات الإسلامية والعمل الإسلامي.

بالطبع فإن مشروع جبهة الإنقاذ في الجزائر أكثر جاذبية من غيره، لأنه جاء عبر وسيلة إنتخابية لا تزوير فيها ولا يختلف عليها إثنان .. وبالتالي فإن تمثيلها للرأي العام الجزائري أكثر مصداقية من أي طرف، وأثبت الإنتصار ـ من وجهة نظر القوى الإسلامية في المملكة ـ بأن الحركة الإسلامية التي يصمها أعداؤها بالإرهاب والتطرف وعدم الإيمان بالوسائل الديمقراطية بحجة أنها تتناقض مع مشروعها السياسي، تمثل خيار الجمهور.

وللحق، فإن النموذج الديني السعودي لم يكن يغري أحداً، وإن نُظر إليه في وقت من الأوقات على أنه النموذج الوحيد والأصلح لتطبيق الحكم الإسلامي .. فمع مرور السنين، أصيب ذلك النموذج بخدوش واسعة، بعضها يرجع الى ممارسات الحكم السعودي نفسه، وبعضها يعود الى بلوغ الحركة الإسلامية مرحلة متقدمة من الرشد والوعي .. وحين جاء الإمتحان الأكبر في أزمة الخليج، تبين أن رصيد الحكم السعودي جد ضعيف، وأن تحالفاته التي أقامها انهارت بسرعة البرق، وأصبح النظام السعودي بنظر مجمل الحركات الإسلامية التي كان أكثرها يتلقى الدعم منه، نظاماً علمانياً شأنه شأن الأنظمة العربية الأخرى، لا يمثل الحركات الإسلامية ولا الحكم الإسلامي وقضايا المسلمين، وان العلاقة معه والتي وصلت في مرحلة من المراحل الى حد التحالف، لم تكن سوى تحالف تكتيكي يقصد منه المصلحة الانية ليس إلاّ.

حاجات متقابلة

خلال عقدي الستينات والسبعينات، كانت الحكومة السعودية تحتضن الحركات الإسلامية في كل العالم الإسلامي، وكان تبنيها قد جاء ضمن المشروع الغربي القاضي بمقاومة الشيوعية، وظهر يومئذ ما أسماه سيد قطب « الإسلام الأميركاني » الذي لا يريد أن يحكّم الإسلام في الحياة، وإنما الإنشغال بالقضايا الجزئية من العبادة، وأن يكون أداة لحرب الشيوعية باعتبارها تمثل النقيض للإسلام والرأسمالية على حدّ سواء. ومما عزّز النشاط القائم في هذا الإتجاه، أن الحكم السعودي نفسه ـ والذي يتبنى مسائل تطبيق الشريعة الإسلامية بحدودها الدنيا في المملكة وفي المناطق الأخرى ـ كان في وضع خطر، ومنافسة شديدة من قبل العديد من الأنظمة القومية واليسارية في المنطقة العربية، مما شجّع الإتجاه على توسيع نطاق النشاط الديني في كل المنطقة العربية والإسلامية بهدف صنع قاعدة شعبية للحكم السعودي في البلدان العربية والإسلامية، يمكن من خلالها مقاومة الخطر، والعمل في خط متواز للجهود الأميركية لمقاومة الإمتدادات الشيوعية من التسلل الى أي مكان.

كانت الحركات الإسلامية حديثة التجربة، وقليلة الخبرة بالشأن السياسي، وكان معظمها بحاجة الى الدعم، إما لبناء قواها الذاتية وتوسيع قواعدها، أو بحاجة الى نظام يحميها في ظل البطش الموجه ضدها، كما حدث بالنسبة لـ « الاخوان المسلمون » في مصر .. وفي تلك الفترة ـ عقدي الستينات والسبعينات ـ كان لدى الحكم السعودي الكثير من المؤهلات لقيامه بدور بعث النشاط الديني التقليدي، فمن جهة هناك الثقل الديني الذي يمثله وجود الحرمين الشريفين في المملكة، وتوافر المال الناتج من تصاعد الإيرادات النفطية من جهة ثانية، ووجود شخصية من الوزن الثقيل تدفع بهذا الأمر « وهي الملك فيصل » الذي كانت سمعته الدينية حسنة للغاية في خارج المملكة.

لمثل هذه الأسباب، نجحت العائلة المالكة في عقد تحالفات واحتواء النشاطات الدينية في معظم بقاع العالم، يساعدها على ذلك غياب الطرح المنافس، حيث لم يكن هناك أي نظام عربي أو إسلامي يتبنى الطرح الديني ويدعو اليه ويمتلك الإمكانات المادية لتفعيله .. ولذات الأسباب أيضاً نرى أن الحركات الدينية كانت في موضع المتلقي « للدعم وللحماية » وإن كان قد ظهر من عدد منها أن مشروعها السياسي أكثر تطوراً من مشروع الحكم السعودي نفسه، القائم على الملكية، والوراثة، وغياب القانون والدستور، والمشاركة الشعبية.

لقد كانت علاقة النظام مع الحركات والجهات الإسلامية محكومة بالوضع السياسي الذي كان النظام يعيشه في محيط إقليمي معاد .. كان الطرح الديني ـ الذي بدأ في عهد الملك سعود ـ يستهدف « الدفاع » عن نظام العائلة المالكة، وتطوّر في عهد الملك فيصل من الدفاع الى مرحلة الهجوم، حيث جرى توجيه النشاط الديني لتحويل أنظمة من معسكر الى اخر « السودان ـ مصر ـ وفي فترة لاحقة الباكستان »، وبمرور الوقت أضحى « الدين »

إحدى الأدوات المهمة ــ وليس الغايات ــ في السياسة الخارجية السعودية .

موقف المؤسسة الدينية

لم تكن المؤسسة الدينية في المملكة منفتحة على القوى الدينية الأخرى ، اللهم إلا تلك التي تمثل المنهج السلفي « الوهابي » ، وهي على أية حال ضعيفة ومتناثرة ، ولم تكن تلك المؤسسة ترى في الحركات الإسلامية العربية والإسلامية ممثلاً صحيحاً للفكر الإسلامي ، ولكنها ، من وجهة نظرها ، أفضل من الأنظمة اليسارية الإشتراكية والقومية ، ويعتبر التعامل معها من قبل تلك المؤسسة نقلة نوعية في منهجها لأنها كانت ترفض مجرد التعاطي والتعامل مع أي جهة لا تمثل الفكر السلفي السعودي بحذافيره ، وقد رأت فيما رأت ، أن هناك فرصة للتأثير على توجه الحركات الدينية من الناحية الفكرية ، باعتبار ان تلك الحركات في موضع المتلقي والمحتاج مادياً ومعنوياً ، كما كان بالإمكان تعزيز نشاط التيارات السلفية في العالم الإسلامي أجمع عبر الدعم المتواصل .

وبكلمة .. فقد كانت رسالة العائلة المالكة وهدفها من التحالف واحتواء الحركات والنشاطات الدينية في العالم الإسلامي سياسية بالدرجة الأساس . أما المؤسسة الدينية ، فقد نظرت إلى العلاقة باعتبارها نقلة لتوسيع رقعة إنتشار المذهب السلفي « الوهابي » خارج المملكة ، بعد أن أصبح من المتعذر نشره بالقوة العسكرية منذ إستكمال بناء الكيان السياسي للمملكة المتعارف عليه ، خاصة بعد الضربة القاصمة التي تعرض لها الجناح العسكري للحركة السلفية الداعية لنشر المذهب في الخارج بالقوة في يناير ١٩٣٠ والذي صادف تصفية حركة الإخوان .

شهدت فترة الستينات والسبعينات مرحلة مجاملة واضحة من قبل النشطين الإسلاميين للمذهب السعودي الرسمي وإطروحته السياسية ، وقلّ أن نجد شخصية دينية بارزة في العالم الإسلامي لم تتأثر بهذا الموضوع ، فقد درّس معظم المفكرين الإسلاميين في الجامعات السعودية ، وأتيح لهم نشر كتبهم وأفكارهم على نطاق واسع ، وقلّ أن نجد أحداً من هؤلاء لم يكتب كتاباً أو بحثاً أو مقالاً يشيد من خلاله بالمذهب الرسمي في المملكة ، وبمؤسسه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ويمتدح النظام السياسي السعودي ، الذي كان يوصف على الدوام بأنه النظام الإسلامي الوحيد في العالم .

لم تكن الإطروحات السياسية ــ الفكرية المتقدمة حول الحكم الإسلامي التي ظهرت في الستينات وحتى أواخر السبعينات ، والتي نشرها رجال الحركة الإسلامية ــ خاصة في مصر والباكستان ــ تعني شيئاً ذا بال بالنسبة لقادة التيار الديني الرسمي في المملكة .. لإعتبارين أساسيين :

أولهما ، إعتماد التصنيف المذهبي ــ العقائدي ، وان ما يصدر من الآخرين مشوب بالإنحراف العقائدي . إن كتب سيد قطب وسعيد حوى ومالك بن نبي والمودودي ، يتقدها قادة المذهب السلفي ، ويكاد لا يوجد كتاب أو مؤلّف يحوز على رضاهم .

وثانيهما ، أن الأطروحات السياسية والفكرية التي تقدم بها قادة الفكر في العالم الإسلامي نُظر إليها باعتبارها تخصّ بلداناً معيّنة ، أو بالأصح تصدق على كل بلد ما عدا المملكة التي تطبّق ــ من وجهة نظر القادة الدينيين الرسميين في المملكة ــ الشريعة الإسلامية كاملة غير منقوصة ، وقد ساعد على ترسيخ هذا التفكير ، هو أن تصوّر رجال الدين في المملكة للحكم الإسلامي مغرق في التبسيط والسطحيّة ، فضلاً عن أن مسائل الحكم لم تكن تستثيرهم بالقدر الذي يستثيرهم فيه الموضوع العقائدي ــ المذهبي .

الحركة السلفية تسعى لتقليد الحركات الإسلامية في الوسائل والأهداف

●●

التيار الديني في المملكة تأثّر بالنجاح المتصاعد للحركات الإسلامية وإن كان بشكل متأخّر

وفي المقابل ، فإن قادة العمل الإسلامي العربي ، لم يكونوا ينظرون الى الطرح الديني الذي تتبناه المؤسسة الدينية لسعودية باحترام ، وبالتالي لم يكونوا متأثرين به ، وإن أظهروا مجاملة ومسايرة لذلك الطرح ، وقد تقلّص ذلك التأثر منذ انتصار الثورة الإسلامية في ايران ، التي أحدثت نقلة في نشاط جميع الحركات الإسلامية في مشرق العربي ومغربه ، ورفعت رصيدها السياسي والشعبي داخل بلدانها ، مما عمّق من محليتها وجعلها شبه مستغنية عمّا توفره العائلة المالكة من دعم ، فكان خيط المجاملة جدّ رفيع .

خمول وتأخّر

منذ هزيمة المشروع القومي العربي في حرب حزيران ١٩٦٧ ، تصاعد المدّ الديني في المنطقة العربية ، ولكن المملكة التي جنت الكثير ــ سياسياً ــ من تلك الهزيمة ، واعتبر مشروعها الديني منتصراً ، لم تتأثر على صعيد الداخل من تلك الإنطلاقة الدينية التي شهدتها البلدان العربية الأخرى إلا بشكل جد محدود ، بل أن البعض يرى أن حقبة السبعينات شهدت إنحساراً في التأثير الديني الرسمي على الشارع السعودي لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الطفرة النفطية التي أدخلت أنماطاً سلوكية ، وحطمت حواجز وأعراف إجتماعية .

وفي وقت كانت فيه الحركة الإسلامية العربية وغير العربية تتقدم خطوات نحو تحقيق الحكم الإسلامي ، كان القادة الدينيون في المملكة مشغولين بقضايا ضئيلة الأهمية ولكنها تعكس في نفس الوقت نمط العلاقة بينهم وبين العائلة المالكة .. ففي الستينات وفيما كان الآخرون يطرحون موضوع الحكم الإسلامي ، ومواصفاته ، ومنهجه ، كان رجال الفكر في المملكة يقرون حقيقة أن الحكم السعودي « هو الحكم الإسلامي الوحيد والصحيح » ، وكان مجمل إختلافهم معه لا يزيد عن معارضة قانون سنته الدولة ، أو صحيفة تحدثت في مقال فسّر بأنه يتعارض مع الإسلام ، او انتقاد أجهزة الإعلام وما أشبه . كان الخلاف في تفاصيل التفاصيل ، ولم يكن أبداً يستهدف تغيير شكل النظام وتعديل ممارسات الحاكم . لم يطلب أحد منهم إقرار مبدأ الشورى والبدء به ، ولم يتحدث أحد عن الدستور ، ولا عن المشاركة الشعبية ، ولا حرية الرأي والفكر ولا الإصلاح الإقتصادي .. وبالأحرى لم يكن هناك منهج محدد يستهدف الإصلاح ، وحتى إن وجد بين التيار السلفي من يعترض ، فإنه سرعان ما يجابه بالتهديد بـ « خطر الشيوعية » ، وأن النظام الموجود أفضل من غيره رغم أخطائه .

لقد تجاهلت المؤسسة الدينية مجمل التطورات في العالم العربي السياسية والفكرية والدينية ، بل وحتى في الداخل إنحصرت مجمل النشاطات الرسمية في القضايا الجزئية والسطحية ، مما عمّق الهوّة بين رجال الدين السلفيين وبين شرائح واسعة من أبناء المملكة ، حصلوا على مستوى غير قليل من التعليم وحظ لا بأس به من الوعي الديني والسياسي وغيره .

لهذه الأسباب لم تنشأ في المملكة حركة إسلامية ــ مهما كانت رؤاها السياسية والفكرية ــ حتى أواسط السبعينات الميلادية ، وكان من البديهي أن يكون ظهورها غير ناضج لا من حيث الشكل ولا من حيث الطرح ، ولعلّ حركة المرحوم جهيمان العتيبي ، هي أصدق مثال على ذلك . في حين لم يظهر في الحجاز أي تنظيم ديني ــ وإن كان هناك مفكرون وكتاب إسلاميون أكثر إنفتاحاً واستيعاباً للواقع الذي تعيشه البلاد ــ ، أما في المنطقة الشرقية فقد ظهرت الحركة الدينية فيها في وقت متأخر أيضاً ، وقد سبقت غيرها ، واعتبرت أكثر

تنظيماً ووعياً ، وذلك في ١٩٧٥ .

ورغم تواجد عشرات المفكرين الإسلاميين العرب في المملكة ، كمدرسين ومحاضرين ولمدد غير قصيرة ، ورغم إنتشار كتبهم ومحاضراتهم ، فإن تأثيرات ذلك على الساحة الدينية السعودية جاء بشكل متأخر ومحدود ، وكانت الحكومة ــ كما المؤسسة الدينية الرسمية ــ حريصة على أن لا يتأثر المواطنون بفكر حركي يزاحم الفكر السلفي ، ويرسي قاعدة نظرية لمعارضة حكم العائلة المالكة .

لعلّ السبب المباشر في « تقعيد » النشاط الديني في المملكة يعود بدرجة أساس الى شعور رجال المذهب الرسمي بأن مصير المذهب ورجاله مرتبط بمصير العائلة المالكة واستمرارها في الحكم ، وكان هذا يعني بالتحديد ، المساعدة على تمديد عمر النظام ، والوقوف أمام معارضيه أو الداعين لإصلاحه باعتبارهم مجموعة من العلمانيين أو المتطرفين دينياً ، وفي نفس الوقت قام هؤلاء بمحاولة إصلاح غلب عليها الطابع الإجتماعي واتسمت بنهج متشدّد ، واستطاعت من خلال تجمعات « الدعوة المحتسبة » التي بلغت أوج نشاطها قبيل حادثة احتلال الحرم المكي ، أن تجتذب الكثير من الشباب النجدي . ولكن هذه الجماعة تفككت لأن النظام اعتبرها رحماً لحركات المعارضة له ، بدليل خروج جهيمان من أوساطها وانشقاقه عنها ، وتحويل نشاط جزء غير يسير من أتباعها الى ممارسة النشاط السياسي المعارض للحكم .

استطاعت جماعات الدعوة المحتسبة تجنيد الكثير من الشباب في عملية إصلاح إجتماعي ، لكن قهر المادة ، وانهيار الكثير من الأسس والقواعد الإجتماعية والأخلاقية التي صاحبت التطور الإقتصادي المفاجيء ــ خاصة بعد طفرة اسعار النفط عام ١٩٧٣ ــ والذي تسارع بصورة رهيبة عجزت القنوات الإجتماعية الضيقة والاعراف السائدة من الوقوف أمامه .. كل هذا كان أحد المعوقات الأساسيّة أمام تلك الجماعات ، خاصة وأنها لجأت الى الإصلاح عبر وسائل تقليدية للغاية ، وبهدف إصلاحات محدودة لا تمسّ جوهر النظام السياسي ، مما جعلها ضعيفة الإستقطاب لشرائح واسعة من المجتمع .

التحوّل العنيف

تعتبر الحركة المسلحة الشهيرة التي قام بها جهيمان العتيبي ضدّ نظام العائلة المالكة في محرم ١٤٠٠ هـ / نوفمبر ١٩٧٩ م ، فاتحة تطوّر في مسيرة التيار الديني السلفي في المملكة ، وتكتسب الحركة أهمية في كونها الأولى التي رفعت لواء المعارضة السياسية الحادّة ضد الحكم القائم باعتباره « نظاما فاسداً لا يمثل الإسلام » وبالتالي يجب إسقاطه وإقامة حكم إسلامي . لم يكن أحد قبل جهيمان ــ من التيار السلفي ــ طرح بصراحة عدم إسلامية النظام ، وشكك في مشروعيته ، واعتبره أساس الفساد والإنحراف ، ودعا الى إسقاطه وإزالته ، ولكن تلك الحركة وئدت بالقوة العسكرية . كان مجمل نشاط الحركة جديداً على السلفيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعتبرون مواجهة النظام إختراقاً للخطوط الحمراء ، ويحمل مخالفة للدين نفسه .. إضافة الى ذلك ، فإن حركة جهيمان ولحداثة تجربتها إصطدمت مع المؤسسة الدينية الرسمية ، فكانت بمثابة أول إنشقاق علني في التيار السلفي بين جيل الشباب وغيره ، مما أبعد عنها غطاء الحماية قبال أجهزة الأمن .. كما اتسمت حركة جهيمان « الإخوان » بالصدامية والشطحات الفكرية من وجهة نظر السلفيين ،

اصبح النظام السعودي بنظر الحركات الاسلامية التي كانت تتلقى الدعم منه نظاماً علمانياً لا يمثل الحركات الاسلامية ولا الحكم الاسلامي

بعد سقوط شرعية نظام الحكم السعودي .. التيار السلفي يتفاعل مع المشاريع الاسلامية الحركية في الخارج لتدعمه في الداخل

خاصة فيما يتعلق بموضوع (المهدوية) الذي كان عماد فكر جهيمان وما تبع ذلك من « إعتصام مسلّح » في الحرم المكي .

لقد حدثت منذ أواخر السبعينات تطورات مثيرة ــ إقليمية في أغلبها ــ ساعدت على تنوير التيار السلفي في المملكة وجعلته في موضع المتلقي بعد أن كان في وضع المانح والمُلقي . أهم هذه التطورات .. وصول رجال الدين الى الحكم في ايران في تجربة مثيرة ، وقد أدّى ذلك الى وضع رجال الدين الرسميين في السعودية في موضع مقارنة لا يحسدون عليه . التطور المهم الآخر ، هو احتلال أفغانستان ، وبروز حركات الجهاد الأفغانية وتداخلها بشكل كبير مع المؤسسة الدينية الرسمية التي وجدت ــ كما الحكم السعودي ــ في النموذج الأفغاني البديل المذهبي الأقرب من النموذج الإيراني ، مع محاولة إصلاحه ودعم التيار السلفي فيه « جماعة جميل الرحمن » . وقد تجاوب الجمهور والمشايخ بدعم من الحكومة مع النشاط الأفغاني ، الأمر الذي فتح أعينهم أول مرة على العمل السياسي ، عبر نشاط المجاهدين أنفسهم في الوسط الديني السعودي ، حيث أسس كل حزب واتجاه ديني أفغاني أو سوداني أو تونسي أو فلسطيني أو غيره ، إمتداداً شبه تنظيمي في القاعدة المتدينة السعودية ، يتلقى عبره الدعم ويقوم بتبنّى ارائه وأطروحاته السياسية والفكرية ، مما أوجد خطوطاً تنظيمية سعودية مسيسة لأول مرّة ، تطورت خلال الثمانينات الى شيوع حالة بدائيّة من الوعي السياسي الذي كان مقتصراً على دعم مشاريع تطبيق الشريعة في البلدان العربية ، أو دعم قضايا حركات تسعى لهدف ديني ــ وطني كما في أفغانستان وفلسطين ، ولم يكن النشاط الديني السلفي يمتلك من الجرأة حتى أواخر الثمانينات حداً يمكنه من مصادمة الحكومة أو التشكيك في شرعية نظام الحكم ، الذي بدت نظرتهم إليه مختلفة جداً عما مضى .. حيث لم يعد الحكم السعودي من وجهة نظرهم حكماً إسلامياً ، لأن المواصفات لا تنطبق عليه ، ولم تعد الإصلاحات أو الإعتراضات الجزئية ذات أهمية بالنسبة للتيار الأعم ، بل كان هناك شعوراً بضرورة الإصلاح الجذري للنظام القائم ، وبأيّ وسيلة كانت .

لقد أصبحت التيارات الإسلامية العربية والإسلامية ذات أهمية كبرى في تسيس التيار الديني السلفي ، وهي عمليّة تأخرت كثيرا بالقياس الى وضع الحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي والإسلامي والتي بدأ بعضها في المشاركة في الحكم أو المطالبة به والعمل من أجله . ولربما جاء هذا التسييس بشكل عرضي ، فالحركات الإسلامية العربية متوجهة الى التغيير في مجتمعاتها ، ولم تكن تعمل لتغيير النظام السعودي رغم أنها لا تحمل انطباعاً حسناً عنه . كل ما كانت تريده هو الدعم والتأييد من الجمهور عبر شرح حالها وتبنّي مواقفها وأطروحاتها الفكرية والسياسية ، وهذا بحدّ ذاته قاد الى تسييس القاعدة الدينية السعودية ، التي أضحت هي الأخرى بعد دخولها المعمعة السياسية عقب الغزو العراقي للكويت تطالب من تلك الحركات دعماً وتأييداً متقابلاً .

لقد كانت « الأصولية » الشغل الشاغل للسياسيين والمفكرين العرب طيلة العقد الماضي ، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية العربية .. وكان لتقدّم هذه « الأصولية ! » ومنافستها للقوى الأخرى وتحقيقها انتصارات في أكثر من بلد عربي وإسلامي دوراً مهمّاً في جلب إنتباه القوى الدينية السلفية الى واقعها والى واقع النظام الذي تعيش في ظلّه . وشعر رجال المذهب الرسمي أن قاعدتهم بدأت بالتشتّت ، وأن ولاءات تلك

القاعدة بدأت بالتغيّر ، كما أن الصف السلفي تعرض أكثر من مرّة الى انقسامات سببها تضارب سياسات الحكومة مع سياسات الحركات ذات الأنصار في الداخل ــ أفغانستان ، السودان ، تونس ، فلسطين ــ .

لم يمض عقد الثمانينات إلاّ والبلاد تزخر بمختلف الولاءات .. البعض للإخوان المسلمين ، والاخر لهذا الجناح أو ذاك من أجنحة المقاومة الأفغانية ، وثالث لحركة الجهاد وحماس في فلسطين ، ورابع للجهاد الإسلامي في مصر ، وخامس لحركة التبليغ في الهند والباكستان ، وسادس للجبهة القومية في السودان ، وسابع لحركة النهضة ، وثامن لحزب التحرير .. كل هذه التيارات الدينية لها موالون ومقلدون داخل الجسم الديني السلفي في المملكة .. ولهذا شعر بعض أقطاب التيار السلفي الشبابي أن القاعدة السلفية تتفكك لصالح ولاءات وأفكار قد لا تتماشى مع رؤيتهم التقليدية ، فقاموا بمحاولة لتنشيط جهدهم من أجل استقطاب الشباب ، ولم ينحصر عملهم على أسلوب الوعظ التقليدي ، حيث أن القادة الدينيين التقليدين لم يكونوا قادرين على مواجهة متطلبات التغيير الناجم في تلك القاعدة ، فعمدوا الى ممارسة العمل السياسي والإنتقاد العلني للحكم ، واصطدموا بالقيادة التقليدية التي يرونها سببا في ضعف مجمل النشاط السلفي داخل المملكة وخارجها ، بسبب التصاقها الشديد بالعائلة المالكة وما يتبع ذلك من آثار سلبية عليها بسبب سوء سمعتها بين التيارات الدينية كافة .

لم تظهر كلّ هذه الأمور بشكل جلي وواضح إلاّ بعد الغزو العراقي للكويت ، واستدعاء الملك فهد للقوات الأجنبية .. حيث ظهر التيار السلفي المسيّس ، والى جانبه عدد من الخطوط السياسية التي تختلف جزئياً معه ، وتتفق في النسق العام لتحركه المضادّ . لقد قفز حادث الغزو بالتيار السلفي من مرحلة التأييد للحكم الى الإنشقاق العلني والصريح والحادّ ضدّه ، فكان ذلك الإنسلاخ عن جهاز الدولة بمثابة تطوّر مذهل في مسيرة الحركة الدينية المسيّسة في المملكة والتي اتسمت بالتباطؤ مدّة من الزمن .

وفي الوقت الحالي ، تحاول التيارات السلفيّة اللحاق بركب الحركة الإسلامية ، وربما تقليدها في الوسائل والأساليب للوصول الى الحكم ، بعد ان اتفقت معها على ان نظام الحكم القائم في المملكة لا يمثل الإسلام ، هذا إن لم يكن من أخطر الأنظمة العربية محاربة له ! .

وفيما يفتح السلفيون السعوديون أعينهم على تجارب الحركات الإسلامية في السودان ، الجزائر ، إيران ، أفغانستان ، وحتى الأردن وتونس وفلسطين .. فإن مما لا شك فيه أنها أصبحت اليوم الرقم الأهم في المعارضة السياسية في المملكة .. ولربما احتاجت لبضع سنوات أخرى من العمل السياسي حتى تبلغ سنّ الرشد الذي بلغه الآخرون .

الوسيط

الأمير بندر يختطّ دوراً ملكياً جديداً

يدخن السيجار الكوبي ، ويشرب الخمر الإسكوتلندي ، ويتبادل النكات البذيئة

مقالة لمجلة نيوزويك الأميركية في ٩ ديسمبر الماضي

نقلها الى العربية : أحمد عبد الله

كان يوم السابع من مايو سنة ١٩٩١ يوماً مزعجاً بالنسبة للأمير بندر بن سلطان ، فوزير الخارجية الأميركي ، كان غاضباً الى حدّ لم يكن معه ممكناً إخفاء ذلك الغضب . لقد وعد الأمير بندر ــ سفير الرياض في واشنطن ــ الرئيس بوش ورجال الكونجرس بالمساعدة في حلّ مشكلة الشرق الأوسط ، إذا ما هزم الرئيس الأميركي صدام حسين .

والان ، حان وعد التسليم . يقول بيكر وهو ينظر بشكل صارم الى الأمير بندر « علينا أن نظهر النتائج .. فعندما احتجتم لنا ، جئناكم . والان ، نحن في حاجة اليكم » . إن إعلان الملك فهد عن حضور مؤتمر السلام ولو بشكل جزئي سوف يعطي وزير الخارجية الأميركي فرصة كبيرة لممارسة ضغوط على كل من سوريا والفلسطينيين والإسرائيليين ، وقد دفع بوش بندر بن سلطان في هذا الإتجاه في لقاء معه في البيت الأبيض ، حين قال « قُل لصديقي الملك ، بأنني في حاجة الى مساعدته » .

في اليوم التالي ، عاد بندر الخائف الى جدة لكي يطلع عمّه على طلب الرئيس بوش ، وكالعادة ، وعلى الطريقة السعودية التقليدية ، نصح الأمير عبد الله ــ ولي العهد ــ والأمير سلطان ــ والد بندر ووزير الدفاع ــ الملك فهد بالتريّث . وهنا طلب الملك من بندر أن يطرح وجهة نظره ، ولكن بعد تأخير وفي اجتماع دام ست ساعات . قال بندر : « إنني لا أستطيع التأكد من النتائج عندما نقول نعم . ولكن سوف يتوجّب علينا أن نواجه المصاعب في الأوساط السياسية الأميركية عندما نقول : لا . إن علاقاتنا مع واشنطن سوف تتأزّم » .

إستدار فهد نحو مستشاريه بعد ان إستمع الى كلام بندر وقال : « إذا كان باستطاعتكم أن تقولوا لي بأننا لن نكون في حاجة للأميركيين مرّة أخرى ، فإنني سوف أطلب منهم أن يخرجوا . أما إذا كان الأمر غير ذلك ، فإنه يتوجّب علينا أن نساعدهم » .

بعد ثلاثة أيام ، أعلنت السعودية عن أن مجلس التعاون الخليجي سوف يشارك في الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر السلام وأن دوله سوف تشارك في المباحثات الإقليمية التي سوف تتبع ذلك . وبالطبع فقد كان هذا أول إنتصار كبير لبيكر على طريق مؤتمر مدريد .

صحيح أن عقد مباحثات السلام هو انتصار لأميركا وضربة ناجحة لصالح بيكر شخصياً ، إلا أن مباحثات واشنطن ما كان لها أن تنعقد لولا الجهود التي بذلها بندر بن سلطان ، ولكان إستمرارها سيواجه صعوبات من دونه . لقد كان بندر واعياً بالحساسيات التي لدى العرب والأميركيين تجاه بعضهم بعضاً . يقول : « بالنسبة لنا ، يشبه التعاطي والتعامل مع الأميركيين ، النوم مع فيل . نحن خائفون من أنهم سيسحقوننا أثناء ممارسة الحبّ » . كما يحلو لبندر ان يقول دائماً : « بالنسبة للأميركيين ، فإن العرب يشبهون إمرأة تنام معك في سرير واحد ، ولكنها لا تريد أن تنزع ملابسها » .

منذ وصوله الى واشنطن في سنة ١٩٨٣ ، والأمير بندر يمارس أموراً متناقضة ، ففي حين تجده يدخن السيجار الكوبي ، ويشرب الخمر الإسكوتلندي في محضر الرئيس بوش في مأواه في البيت الأبيض ، إلا أنه لا يفعل مثل ذلك أمام عمّه الملك فهد . ثم إنه يتبادل النكات البذيئة والقذرة مع بيكر ، ولكنه في السعودية يصلي يومياً خمس مرات في شهر رمضان ، كما وينادي عمه بـ « يا سيدي » . نعم إنه في السعودية يختلف عمّا هو عليه في أميركا .

إن الجميع ، بوش وبيكر وفهد ، يعتمدون على التناقضات التي تحملها شخصية هذا الأمير السعودي لكي تساعدهم في حلّ الصعاب التي تشوب علاقاتهم الجديدة .. فبعد الإعتراف الصريح والعلني من قبل الحكومة السعودية بحاجتها للحماية الأميركية أثناء حرب الخليج ، فإنها ــ أي الحكومة السعودية ــ تبدو راغبة في وضع إمكانياتها الإقتصادية والسياسية في خدمة المصالح الأميركية في العالم العربي .

لم يكن بندر خجلاً أبداً من التودد الى أصدقائه أو الى أعدائه .. فمنذ البداية حطّم الحواجز وتحادث مع أنصار اسرائيل في الكونغرس ، كما ساعد في استمرار مبيعات الأسلحة الأميركية الى السعودية ، ثم إنه شيّد قصراً بمساحة ٥٥ ألف قدم مربع في « أسبين » للتعبير عن مقدرة الأموال النفطية على الشراء ، وعن إعجابه بنمط الحياة الأميركية . وبنهاية الثمانينات ، إستطاع هذا الأمير من الوصول الى قادة اليهود الأميركيين في محاولة لإقناعه بأن السعودية لم تكن عدوّة لإسرائيل ، ولقد هنّأه أحدهم على نجاحه في مباحثاته مع قادة اليهود في أميركا .

إن أصدقاء الأمير يعزون تكيّفه مع نمط الحياة الغربية الى نشأته ، حيث أن والده هو شقيق الملك فهد ، ومن الرجال الأقوياء في المملكة ، بينما والدته « أمة » سودانية ، كما أن والده لم يعترف بأبوّته له إلاّ عندما بلغ السابعة من عمره .. وقد وصفه أحد أصدقائه بالقول : « إن الغربيين يظنّون أنّه قد تغرّب ، إلاّ أن الأمر ليس كذلك ، فهو حسّاس ، ولديه قابلية للتكيّف مع الأوضاع المستجدّة ، ولا بدّ له أن يكون كذلك من أجل البقاء » .

إن المسؤولين في البيت الأبيض وفي الخارجية الأميركية يعتبرون الأمير الشخص الذي ساعد بوش وفهد في إيجاد عمل مشترك وبشكل سريع ضدّ العراق ، كما أنه ساعد في إقناع الرئيس السوري بالإشتراك في الحلف الذي تشكّل ضدّ العراق ، ثم إنه أقنع قادة اليهود وأصدقاء إسرائيل في الكونغرس على مساندة الحرب ضد العراق ، وكإغراء لهم ، قدم بندر وعداً بأن لدى السعودية خططاً لدفع عملية السلام مع إسرائيل بعدما تتمّ هزيمة صدام حسين . وقد اعترف رئيس المجلس اليهودي الأميركي بـ « أن الأمير بندر قد تنبّأ بمؤتمر سلام ، وأن سوريا والمملكة العربية السعودية سوف تتباحثان وبشكل مباشر مع إسرائيل » .

بعد الحرب ، دخلت العائلة السعودية في حالة من العزلة ، خصوصاً مع حلول شهر رمضان الماضي ، أما الأمير بندر فقد دخل المستشفى نتيجة لآلام في ظهره ، ثم أتبع ذلك بالسفر الى حيث يمضي والده عزلة في سويسرا . جاء بيكر في شهر أبريل الماضي الى جدة ، ولكن بندر لم يحضر اللقاءات بين بيكر والملك فهد والتي لم تكن ناجحة . قال أحد مساعدي بيكر : « ضغطنا على الملك فهد لكي يعمل شيئاً جدياً ومحدّداً ، إلا أنه قال بأن عليه أن يستشير أولاً » .

وأثناء مؤتمر مدريد ، قام بندر بالضغط على السوريين لدفع المباحثات الى الأمام ، وبعد نهاية المؤتمر ، إجتمع بقادة اليهود في نيويورك ، وطلب منهم الضغط على إسرائيل لكي تكون أكثر مرونة ، ثم طار الى السعودية ليلتقي بعمّه الملك من أجل دفعه للضغط على العرب لإجراء المباحثات الثنائية مع إسرائيل في واشنطن . إن بيكر يعوّل على جهود الأمير بندر والملك فهد في الضغط المستمر على العرب من أجل دفع المفاوضات الى الأمام .

بعض المسؤولين السعوديين وآخرون يتهمون بندر بأنه يفعل كل ذلك من أجل البروز وإثبات الذات ، أما بندر نفسه فيقول غير ذلك : « إنني لا أعمل لوحدي » . لا شك أن بندر يدرك حجم المخاطر التي ستواجهه من جراء الإندفاع والبروز ، وقد رأى ما جرى لأخيه الأكبر خالد بن سلطان ، قائد القوات السعودية ومسرح العمليات أثناء حرب الخليج . لقد أزعج خالد الكبار في العائلة المالكة بتصريحاته لشبكات التلفزيون وللصحفيين فأبعدوه عن منصبه .

يقول أحد مساعدي بندر عنه : « إنه يعرف الوقت المناسب للتحدث مع الإذاعات بطريقة صامتة وهادئة » ، ولكنه يعرف أيضاً أنه سوف يتعرّض للإبعاد من قبل الملك فيما إذا حاول إبراز شخصيته بشكل كبير . إن بندر يساعد في الوقت الحاضر في تبديل السياسة الخارجية السعودية ، وربما مستقبل الشرق الأوسط .

المسلمون يشجبون فتوى بن جبرين وإيران تحتج رسميا

احتجت ايران رسميا على صدور فتوى الشيخ بن جبرين التي تدعو الى قتل المسلمين الشيعة .

واستدعت وزارة الخارجية الايرانية بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٤١٢ هـ القائم بالأعمال السعودي في طهران بدر عثمان بخش ، وسلمته مذكرة احتجاج على ما أسمته بنشر كتب تدعو للتفرقة بين المسلمين ، في حين تعهد القائم بالاعمال السعودي بايصال الاحتجاج الى حكومته .

وكان الشيخ عبد الله بن جبرين قد أصدر بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٤١٢ هـ فتوى تتضمن تكفيرا للشيعة وتحث على قتلهم ، وقد تسببت الفتوى في تأجيج الرأي العام داخل المملكة وخارجها ، كونها صدرت من شخصية دينية رسمية كبيرة ، خاصة وأن بعض المتعصبين داخل البلاد إستغل الفتوى وراح يعد العدة لتنطبيقها على الأرض ! .

وقد طالب علماء الدين الشيعة في السعودية وطلاب العلوم الدينية سواء الذين يعيشون داخل البلاد أو المنفيين في الخارج ، طالبوا الجهات الدينية والمراكز الاسلامية والشخصيات العلمية في العالم بشجب هذه الفتوى والضغط على الحكومة السعودية لوضع حدّ للفتنة الطائفية التي تجري أمام ناظريها .

وفي إيران ، تلقت الأوساط الدينية والسياسية خبر الفتوى باستياء بالغ ، وتعرضت الحكومة الإيرانية للمساءلة من قبل عدد من أعضاء البرلمان عن جدوى إعادة العلاقات وتحسينها مع المملكة السعودية ، في وقت تقوم فيه الأخيرة بإصدار حكم الإعدام على كلّ مسلم شيعي .. ومن جهة أخرى أصدر عدد من كبار رجال الدين الإيرانيين ردوداً على الفتوى ، فقد وجّه آية الله حسين علي المنتظري خطاباً الى المواطنين الشيعة في المملكة ، دعاهم فيه الى الصبر والعمل على تحقيق مطالبهم العادلة ، كما تضمن خطابه ردا دينياً على فتوى الشيخ بن جبرين .

كما وجه آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي ، رداً مماثلا شمل توضيحا علميا للخلاف المفتعل الذي اراد بن جبرين ان يثيره ويحرض على قتل الشيعة من خلاله ، وقال أن الأولى بالفتوى أن توجه الى أعداء الإسلام ، ولكن يبدو أن المفتي أراد شقّ الأمة الإسلامية بخلافات أكل الدهر عليها وشرب .

وكان علماء المسلمين في الولايات المتحدة سنّة وشيعة ، قد نظّموا عدة أحتجاجات وندوات ضدّ الفتوى ، وحثّوا الحكومة السعودية على وقف الحملات الطائفية التي لا تخدم سوى أعداء الدين .. وشكل أولئك العلماء وفدا قابل الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن ، وحمّلوه رسالة وقعوا عليها للملك فهد ، وقد شجب الأمير كذلك تلك الحملات ونفى تصدي حكومته لموازرتها وتعهد بايصال الرسالة للملك .

ويخشى عدد من المسؤولين الإيرانيين أن تؤدي الحملات الطائفية المنطلقة من المملكة الى تعويق أسس التفاهم الذي تمّ بين القيادتين الإيرانية والسعودية ، خاصة وأن الحكومة الإيرانية تشعر بأنها ملزمة بالتجاوب مع نغمات الشارع الإيراني ، الذي تستثيره الحملات الطائفية السعودية .

أضواء على الخلاف السعودي السوداني

السعودية : إسقاط النظام الحاكم في السودان أولاً !

ارادت المملكة من السودان بوابة لنشاطها الديني في القارة الافريقية ، والنموذج السوداني أصبح منافساً للنموذج الديني السعودي

عبد الأمير موسى

تشعر المملكة بانزعاج شديد من نظام الحكم في السودان بشكل خاص ، ولم يكن هذا الشعور وليد المواقف الذي اتخذتها الحكومة السودانية بشأن الغزو العراقي للكويت ، وانسياقها في تأييد الموقف العراقي في مواجهته مع قوى التحالف الغربي الذي اتخذ من المملكة منطلقاً له لتدمير الآلة العسكرية العراقية ، وطرد القوات الصدامية من الكويت .

ذلك أن بوادر الخلاف ، كانت قد ظهرت الى العلن قبل قضية الغزو ، وإن كان موضوع احتلال الكويت ، وما ترتب عليه من مواقف قد ساعد في إشعال لهيبه .

لم يبدأ الخلاف مع السودان إلا بعد أن توضحت هوية الإنقلابيين الذين جاؤوا الى الحكم ، وأن الجبهة القومية الإسلامية كانت وراءهم .

مصر والمملكة شاركتا بفعالية في إسقاط حكومة الصادق المهدي الديمقراطية ، سياسياً وإقتصادياً ، وقد أعدّ الطرفان بديلاً إنقلابياً ، لكن بديل الجبهة القومية سبقهما في التنفيذ ، ولربما كان المنحى الذي اتخذته مصر والمملكة ، هو الذي جعل الجبهة القومية تتبنّى خيار الإنقلاب العسكري ، كرد فعل واستباق لإنهيار النظام والتجربة الديمقراطية التي بدأت في أعقاب سقوط حكم جعفر نميري ، والتي لم ترض السعودية بشكل خاص .

قبل أزمة إحتلال الكويت ، رفضت المملكة تقديم أي دعم إقتصادي للسودان الذي كان يتعرض الى حصار إقتصادي غربي رهيب ، وقد فشل المبعوثون السودانيون في إقناع المملكة وأنظمة الخليج الأخرى ــ الكويت بشكل خاص ــ في استقطاب الدعم الإقتصادي والعسكري ، وكان النظام الوليد بحاجة ماسة الى المعونات العسكرية ، نظراً لتطورات الموقف في جنوب السودان ، وحركة الإنشقاق الواسعة التي تدعمها أطراف أجنبية وعربية أيضاً .

في ذلك الوقت المبكر ، اتجهت الحكومة السودانية الى العراق وإيران ، واستكملت ما بدأه الصادق المهدي ، الذي اراد فكّ العزلة عن بلاده التي فرضتها المملكة ومصر .. وقد حصلت حكومة البشير على معونات عسكرية من إيران والعراق . وبوقوع أزمة الخليج الثانية ــ يقول مسؤولون سودانيون ــ كان من الطبيعي ان يقف السودانيون الى جانب العراق في مواجهة الغرب ، وإن كانوا غير مؤيدين لاحتلال الكويت .

لم تكن المملكة ولا مصر راضية عن وصول نظام « أصولي » يتخفّى في زيّ العسكر الى الحكم ، لأن ذلك يطلق موجة الإصولية في المغرب العربي اولا ، وفي مصر نفسها ، التي هي محكومة بالعسكر أيضا .. وبالنسبة للمملكة ، التي كانت تعتقد أن السودان بوابة نشاطاتها الدينية في القارة الأفريقية ، فإنها رأت في وصول الجبهة القومية الى الحكم مزاحما ومنافسا لنشاطها الديني هناك ، خاصة وأن للجبهة مؤسسات دينية نشطة في تلك الأنحاء . وبشكل عام فإن المملكة تريد أن تبقى وحدها النموذج الديني السنّي في العالم الإسلامي ، وهي لا ترتاح من وجود أي نظام ديني اخر يحمل معه بذور المنافسة ، بحيث يشكك في مشروعية نظام الحكم في المملكة نفسها ، فضلاً عن أن الإصولية الإسلامية ــ بتعبير الغرب ــ باتت مستهدفة اكثر من أي وقت مضى ، ويهمّ نظام الحكم السعودي المشاركة في اضعاف الموجة

الترابي .. الجزيرة العربية أصابها الزلزال

علل الدكتور حسن الترابي ، رئيس الجبهة القومية الإسلامية في السودان ، موقف الحركات الإسلامية في الخليج من أزمة الكويت واختلافها عن الموقف العام للحركات الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي ، بأن « هناك تفاوتاً في تجربة النضج السياسي لدى الحركات الإسلامية الخليجية ومثيلاتها في العالم . الحركة هناك لم تكن قد بانت في مجتمعاتها بديلاً آخر ، ولم تكن قد جربت المعارضة والمقاومة والمجاهدة حتى تقدر بعض المواقف التي أتخذتها الحركات الإسلامية في العالم . الحركات الإسلامية الخليجية لم تقدر أن دول الخليج وأسرها الحاكمة ، تقيم نظماً مؤسسة على تصورات الأسرة والعشيرة ، ولم تدخل في سياق السياسة الشرعية ، ولا السياسة الوضعية مدخلاً كاملاً » .

وقال الترابي في لقاء صحافي مع جريدة القدس اللندنية في التاسع من يناير الماضي ، في رده على سؤال حول المخرج لردم الشرخ الذي أحدثته حرب الخليج والذي فشلت حتى الان كل محاولات ردمه ، بسبب رفض دول الخليج محاولات المصالحة ، قال بأن العواطف العشائرية هي السبب ، وهي التي قلبت الموالاة والمحبة الى قطيعة كاملة ، لا سيما وأن الناس يريدون أن يطبعوا العلاقات مع إسرائيل ، دون أن تؤدي إسرائيل لهم شيئاً ، فكان الأولى أن يطبعوا علاقاتهم بمن هم أولى بهم » .

وعن تأثيرات حرب الخليج ، أشار الترابي الى مقولة سابقة قالها أثناء الأزمة الكويتية بأن التغيير سيأتي ولكن لن يكون فورياً ، وبنى قوله هذا على اساس أن الشعوب العربية نضجت وستكون إستجابتها هذه المرة إستجابة واعية وجذرية، ولن تكون إنفعالا وغضبا « واحسب أن من أولى النذر التي ظهرت هي الجزائر » .

وأضاف « الجزيرة العربية كلها أثر عليها الزلزال ، وبدل مواقفها الشعبية المستقرة لعهد طويل جداً اليوم ، وبدأت الحياة هناك تموج بمخاض جديد لا بد أن يلد تطورا في أشكال الحياة بوجه ما .. وإذا كانت جبهة التحرير في الجزائر التي كان لها رصيد تاريخي رائع في المجاهدة ضد الفرنسيين وطفته في صالح مشروعها السياسي .. لم يغنها كثيراً في وجه المد الإسلامي ، فما هو الحال بالنسبة الى نظم ليس لها أي رصيد لا في الكفاح الوطني ولا في الجهاد الإسلامي ، ولا في توظيف اموالها داخليا لصالح شعوبها .. إنها عبرة بالغة لمن يعتبر وبشارة لمن ينتظر » .

الدينية في العالم الإسلامي ، لأنه يراها تحمل النقيض لأفكاره وممارساته السياسية ، ولأن حربها أصبح من مهماته في النظام الدولي الجديد ، بعد أن فرغ هو والغرب من حرب الشيوعية .

كان الغزو العراقي للكويت بمثابة متنفس لنظام الحكم في السودان ، حيث خفّ التركيز عليه وتوجهت الأنظار الى خطر أعظم ، وخلال الخمسة عشر شهراً الماضية ، استطاع النظام تثبيت مواقعه ، والتغلّب على الكثير من مشكلاته ، واصبح يشعر بالثقة بنفسه ، يدلنا على ذلك ردّة فعله القويّة من طرد دبلوماسييه وسفيره من دولة الإمارات العربية المتحدة ، فيما كان نظام الحكم في المملكة مشغول بمشاكله الداخلية — التي أفرزتها الأزمة — سواء كانت سياسية أم إقتصادية .

وفي وقت استطاع فيه نظام الحكم في السودان من تحقيق انتصارات عسكرية على حركة قرنق الإنفصالية التي تعرضت في الأشهر الأخيرة الى انشقاقات داخلية ، تحدث عدد من كبار المسؤولين السودانيين بأن الإستخبارات السعودية تمول حركة قرنق بالمال والسلاح ، وأن المملكة أصبحت العضد الأيمن لتلك الحركة ، وأنها خلقت النظام الأثيوبي الذي أصبح مشغولاً بنفسه بعد سقوط هيلا مريام ، في مهمّة تمويل حركة الإنفصال في جنوب السودان .

لم تكن المملكة تشعر بأنها قادرة على التعايش مع النظام السوداني بشكله الحالي ، فخلافها معه أكبر من موضوع « سياسات » يراد إصلاحها ، وأكبر من موضوع « معاقبة » السودان لمواقفه ابان أزمة الخليج .. المملكة ترى أن هدفها النهائي ، هو « إسقاط » النظام الحالي ، وأن أيّ نظام آخر سيكون موضع ترحيب من قبلها .

وربما بناءاً على هذا التصور السعودي ، فإن الحكومة السودانية التي تشعر بأنها محاصرة سياسياً من قبل الغرب ومن قبل السعودية ومصر ، تريد الإستناد الى حلفاء أقوياء في المنطقة العربية والإسلامية ، وتنشيط دورها خارج محور القاهرة — الرياض ، بما يضمن استمرار نظام الحكم ، وحلّ المشكل الإقتصادي الداخلي ، وتعزيز دور السودان في محيطه العربي والإسلامي والأفريقي .

يقول الدكتور حسن الترابي في مقابلة له مع صحيفة القدس اللندنية « التاسع من يناير الماضي » موضحاً سبب لجوء السودان الى توطيد علاقاتها مع إيران بأن « السودان مقاطع ومحاصر من قبل الغرب ، فقرر أن يتجه شرقاً لكسر الحصار . فالغرب اختار — بتحريض من بعض أشقائنا علينا وبكيد من الغربيين أصيل — أن يقاطع السودان إعلامياً وسياسياً ، ولا بدّ للسودان أن يبحث في ارض الله الواسعة عن أصدقاء .ان يلتمسهم في العالم الإسلامي ، فمد يده الى ايران وباكستان وماليزيا وأندونيسيا والصين وكوريا واليابان .. فضلاً عن أن إيران كانت وما زالت الدولة الوحيدة غير السودان التي تعلن أنها منتسبة الى الإسلام ، وأنها مؤسسة بالمعنى الإسلامي » .

لذا أقامت السودان محوراً مع اليمن ، الذي يتعرض هو الآخر لجفاء السعودية وحليفاتها الخليجيات ، وأبقت على علاقاتها الإستراتيجية مع العراق وليبيا ، ولكنها في المقابل ، عززت تحالفها مع نظام الحكم في إيران ، الذي تشعر الخرطوم بتقارب معه في الأهداف والغايات . وكانت زيارة البشير الى طهران ، ثم زيارة رفسنجاني للخرطوم على رأس وفد رفيع المستوى ضمّ ثلاثمائة شخص ، علامة فارقة في العلاقات بين البلدين ، وأثارت زوبعة سخط قويّة في القاهرة والرياض .

الحكومة السودانية تبحث عن حليف استراتيجي قوي يسندها سياسياً وإقتصادياً ، وبغياب السعودية التي يتضارب منهجها السياسي مع منهج الخرطوم ، لم يكن هناك بديل أمام السودان إلاّ المضي في علاقاته مع الدول

الاستخبارات السعودية تموّل حركة قرنق بالمال والسلاح لتقويض النظام

الإسلامية المتقاربة معه في المنهج كإيران ، ولا يخفى ان السودان يسعى لتعزيز علاقاته مع المحيط الإسلامي ، ربما تعويضاً عن الحصار الذي يواجهه في علاقاته الخليجية ، وفي علاقاته مع دول الجوار كمصر وأنظمة الحكم في المغرب العربي .

لم يكن تحول السودان الى الدعم الإيراني السياسي والإقتصادي يقصد منه « إغاظة » المملكة ، او تشكيل محور « إرهابي — أصولي » يقصد منه زعزعة الحكم في مصر وغيرها ، بل هو استجابة طبيعية لحاجات مختلفة ، معه أنه لا يشك مطلقاً أن تقارب أنظمة الحكم في البلدين ، ذا أثر كبير في عملية التقارب الى حدّ التحالف .. ولم يكن إنزعاج السعودية ومصر من زيارة رفسنجاني يعد إنزعاجاً من نظام الحكم في الخرطوم ، بقدر ما هو إنزعاج من الدبلوماسية الإيرانية النشطة باتجاه البلدان العربية ، بما فيها بلدان الخليج ، وإلاّ فإن جميع الدول العربية — عدا مصر — أعادت علاقاتها مع ايران ، بل أن دول الخليج اعترفت بأهمية وضرورة إشراك إيران في ترتيبات أمن الخليج .

يمكن تفهّم السخط المصري والسعودي من زيارة رفسنجاني للخرطوم ، بناءاً على حقيقة أن البلدان الثلاثة — مصر والسعودية وايران — تشكل محاور مختلفة لزعامة العالم العربي والإسلامي .. وإذا كانت مصر قد اختلفت مع ايران ، فإن محور الخلاف في الوقت الحالي ليس إتفاقات كامب ديفيد ، وإنما حول من يتولّى أمن الخليج .

وبالنسبة للسعودية التي طردت القوات المصرية من الخليج ، خشية أن يتصاغر دورها السياسي والعسكري في المنطقة ، فإنها لذات السبب لا تريد أن يكون لإيران دوراً ذا قيمة في أمن الخليج . إن أمن الخليج بالنسبة لإيران من مسؤولية حكومات الخليج ، ولا حقّ لمصر أن يكون لها دور فيه . وبالنسبة لمصر ، فإن أمن الخليج مسؤولية عربية لا دخل لإيران « الفارسية » فيه . وبالنسبة للمملكة ، فإن أمن الخليج هو من مسؤولية دول الخليج « العربية » ودول التحالف الغربي الكبرى ، لا دخل لإيران ولا لمصر فيه ! .

هذا هو محور الخلاف بين مصر والسعودية وإيران .. الأقطاب الثلاثة في المنطقة .

وقد فسّر الدكتور الترابي في مقابلته — آنفة الذكر — سرّ إنزعاج مصر والسعودية من زيارة رفسنجاني بقوله : « السعودية ربما أقلقها أن ايران التي كان يمكن بعد الثورة أن لا تكون خطراً على السعودية ، وأن لا تقع قطيعة مذهبية بينها وبين السعودية ، لولا أن بعض الجهات قدرت أن محاصرة الثورة في إيران — التي يمكن أن تعدي بنموذجها وأن تؤدي ببعض النظم الموسسة على ما كان مؤسساً عليه نظام الشاه — ففزعوا من هذا الخطر ، واستخدمت الطائفية لتحصين هذه المجتمعات من هذه العدوى ، ولكنها إستغلت إستغلالا نشطاً ، وكان المقصود أن يحتمي الناس من العدوى السياسية للثورة . ربما تتوهم بعض الجهات السعودية أن إيران قد دارت وأسست لها حلفاً مع السودان ، وهو بلد ليس بشيعي ، ولكن لما كان الخوف بأصله سياسياً وليس مذهبياً ، فقد يكون التحالف ذا مغزى لهذا التقدير . نحن لا نريد أن نحيط بالسعودية ، ولا نريد بها كيداً ، ولكن ربما خطر هذا الخاطر لدى بعض الجهات وتخوفت السعودية من عداء تجده شرقها وغربها وجنوبها وشمالها » .

أما مصر ، فسرّ انزعاجها كما يقول الترابي هو منافستها مع ايران على الساحة الخليجية حول أمن الخليج « وكانت تريد أن تكون هي الوصية على السودان وعلى دول الخليج أيضاً في جانب الأمن . والسودان منذ ثورته عز جداً ، وبسط نفوذه الى المناطق الإفريقية التي كانت

قديماً تعتبر مناطق نفوذ لمصر الخديوية . وربما أثارت زيارة رفسنجاني غيرة في القاهرة » .

ولكن ماذا تريد إيران من علاقاتها مع السودان ؟ .

يجيب الترابي على هذا السؤال بأن إيران « تجنح لترقيع ما انفتق من علاقاتها الدبلوماسية مع البلاد العربية والدول الاوروبية عموماً ، ولكن الإيرانيين في الوقت نفسه يريدون أن ينفتحوا بصلة شعبية وليس بصلة دبلوماسية فحسب ، لأن صفة الطائفية كانت تحاصرهم في العالم الإسلامي ، وشبهة الإسلام كانت تحاصرهم في العالم الغربي » .

هناك موضوع آخر ، يثير إنزعاج مصر والسعودية من نظام الحكم الحالي في السودان ، وهو زعامة العالم الإسلامي .. فمصر تسعى لتنشيط دور الأزهر ، وهناك خطط لدى الخارجية المصرية معدّة لتصعيد دور مصر الإسلامي ، بحيث تستطيع من خلاله منافسة الزعامة السعودية والإيرانية . وفي الوقت الحالي فإن المملكة منزعجة أشدّ الإنزعاج لتبدّد زعامتها الدينية والتي فاقت التصور بسبب حرب الخليج ، وهي تنظر الى جهود ايران في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية وفي غيرها بتخوف ، ولعلّ الحضور الإيراني المتميّز في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في مؤخراً ، قد عزز دواعي القلق والخشية .

والمملكة تشعر أيضاً بأن النظام السوداني نفسه يحمل رسالة دينية مشابهة للرسالة الإيرانية ، وهذا يعني وجود أكثر من نظام ديني يسعى لكسر احتكار السعودية للزعامة الدينية ، ومن منظور سنّي أيضاً .

ولا يخفى ان هناك نشاطاً سودانياً دينياً واسعاً في العديد من الدول الإفريقية وفي دول أخرى كيوغسلافيا ، والحكومة السودانية تريد أن تصل الى المسلمين السوفيات وغيرهم . وإن من شأن التقارب الإيراني السوداني أن يأتي على الزعامة السعودية الدينية التي خبا وهجها وتعرضت للإهتزاز العنيف ، مع أن هناك محاولات جادّة وحثيثة لبعثها .

إن زيارة الرئيس رفسنجاني للخرطوم ، وإنتصار الإسلاميين في الجزائر في الإنتخابات ، رغم ما أعقب ذلك من إنقلاب على كل العملية الديمقراطية ، أعطت لنظام الحكم في السودان شعوراً بالقوة ، وأنه لم يعد وحيداً في الساحة تكاد القوى الغربية وحلفائها أن تتخطّفه وتقضي عليه ، وحين قامت دولة الإمارات بطرد الدبلوماسيين السودانيين ، بمن فيهم سفير السودان في ابو ظبي .. عاملتها حكومة الخرطوم بالمثل ، وقد أعطى هذا الموقف إحساساً للأطراف الأخرى بأن نظام الحكم في السودان قوي وراسخ .

فهل تتعامل المملكة مع هذا الواقع ، أم تجرّ سياستها الخارجية الصدامية أطرافاً عربية أخرى لتحذو حذو المنهج السوداني ؟ .

الحكومة تعلن الهجوم على التيار السلفي

تفاقمت حدة الخلافات بين التيار السلفي والحكومة حتى باتت تنذر بصدام يوشك أن يقع بعد تصعيد رجال الدين السلفيين حملاتهم ضد الحكومة والتي أخذت أشكالاً جديدة وتطورات لم تكن معهودة في الماضي .. ومن أبرزها : حملات التكفير التي بدأت على نطاق واسع من قبل عدد كبير من رجال الدين السلفيين والتي أعتبرت مؤشراً خطيراً تمر به المملكة منذ نهاية أزمة الخليج ، إن لم يكن أشد منها خطورة لما ستتمخض عنه هذه الحملة من مخاطر صدام دموي .

فبعد الإنتشار الواسع لأشرطة (الكاسيت) المسجل عليها محاضرات لخطباء التيار السلفي والتي تضمنت نقداً لاذعاً للحكومة ورجالها بطريقة (نشر الغسيل) ، شعرت الحكومة بالخوف من أن تؤدي موجة الكاسيت هذه الى ثورة لإسقاط الحكم ، وهذا ما دعا كبار العائلة المالكة الى تحريك بعض أقطاب المؤسسة الدينية الرسمية للحيلولة دون وصول الأوضاع لمرحلة الإنفجار ، حيث دفعوا المفتي السعودي ، رئيس الهيئات العلمية للدعوة والإفتاء والإرشاد ، الشيخ عبد العزيز بن باز ، الى إصدار بيان يحذر فيه من مخاطر « مجالس النقد » التي تتعرض للحكومة وللدعاة الموالين لها ، والذين كانوا موضع إتهام من قبل بعض رجال التيار السلفي المعارض .

صحف أميركية عديدة ، توقعت مواجهة قريبة بين التيار السلفي والحكومة .. وقد كتبت صحيفة « هيرالد تريبيون » عن هذا الموضوع تحت عنوان « السعوديون يحاولون الحدّ من نشاطات المتطرفين الدينيين » ، في ١٣ ديسمبر الماضي ، فقالت :

في تطور غير مسبوق قد ينذر بمواجهة خطيرة ، بدأ المرجع الديني الرئيسي في السعودية ــ الشيخ عبدالعزيز بن باز ــ ومعه عضو كبير العائلة المالكة ــ الأمير تركي الفيصل ــ بشن هجمات على المتدينين الأصوليين المتطرفين في المملكة .

وقال سعوديون أن الصحف السعودية نشرت نبأ الهجوم الذي شنّه الزعيم الديني ، بينما أطلق الأمير تركي ــ رئيس المخابرات السعودية ــ تحذيره الجاد عندما ألقى خطاباً علنياً هاماً في أحد مساجد الرياض .

وتتبلور تفاصيل هذه التطورات في وقت يزداد فيه عدد الأصوليين المتشددين في السعودية بشكل ملحوظ ، فقد إزدادت قوتهم منذ بداية أزمة الخليج في صيف عام ١٩٩٠ ويقدر عدد أعضاء حركتهم بعشرات الآلاف من الزعماء الدينيين الراديكاليين وأساتذة وطلبة الجامعات الإسلامية .

والأمر الذي لا يقل أهمية هو أن هذه التطورات في السعودية تتزامن مع تحد جديد من قبل الإسلاميين المتشددين للحكومات العربية . فهذه الحكومات ــ من المغرب على المحيط الأطلسي الى السعودية على الخليج ــ تواجه تحديات الأصوليين المتشددين المسيّسين على النمط الإيراني الذين يسعون الى الإطاحة بها .

وقد إنتصر هؤلاء المتشددون في الجزائر والسودان ، حيث تمكنوا من الحصول على المزيد من التأثير السياسي ، وفي تونس ومصر والأردن ، أجبروا الحكومات على خوض مواجهات مباشرة .

وفي السعودية تبنّى الأصوليون ــ الذين ينسقون نشاطاتهم من خلال الجمعيات الدينية والمساجد ــ إستراتيجية تتركز على التهجم على سياسات الحكومة من خلال خطابات عامة في المساجد ومحاضرات في بعض جامعاتهم الدينية .

والأهم من ذلك أنهم شرعوا بتسجيل وتوزيع هجماتهم على السياسات والشخصيات الحكومية ـ بما فيها العديد من الوزراء والمثقفين الزعماء الدينين الكبار ـ على مئات الآلاف من الأشرطة (الكاسيتات) التي تتوفر في جميع مدن البلاد ، الأمر الذي تعتبره الحكومة السعودية « جزء من حملة هدّامة خطيرة » .

فهجمات الأصوليين تستهدف كل جوانب السياسة المحلية والدولية تقريباً : فقد إنتقدوا وصول الجنود الأميركيين خلال أزمة الخليج ، وهاجموا تأييد السعودية لعملية السلام في الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة ، وعارضوا أي حديث عن السلام مع (إسرائيل) . كما وصف الأصوليون سياسات الحكومة المصرفية والمالية ـ خاصة إقتراضها لحوالي عشرة بلايين من الدولارات ـ بأنها تخالف الشريعة الإسلامية .

وفي الأسابيع الأخيرة طالت إنتقادات المتطرفين نظام التعليم في المملكة ، وخاصة مشاركة المرأة في التعليم العالي ، ووصفوا بعض المدرسات بـ (العاهرات) .

وركّز الشيخ بن باز ـ الذي يحظى باحترام كبير في المجتمع السعودي وداخل المؤسسة الدينية التقليدية الضخمة السعودية ـ على الذين وصفهم بأنهم يشون سراً في إجتماعاتهم ويسجلون سمومهم على أشرطة توزع على الناس أو يلقون هذه الإتهامات في المحاضرات العامة في الجامعات ، وحذر بالقول أن هذا السلوك يخالف ما يريده الله .

والشيخ هو رئيس (دائرة الأبحاث العلمية والتعليم والإرشاد الديني) وهو منصب يكاد يساوي عدة مناصب وزارية تشرف على جميع الشؤون الدينية وعلى مساجد البلاد وجامعاتها الدينية ومؤسساتها التعليمية وشرطة الشؤون الدينية (المطاوعة) .

ومع أنه يعتبر من حلفاء العائلة المالكة ، فإن آراء الشيخ تتميّز بشيء من الإستقلالية . ولذلك يتمتع بنفوذ مستقل عن إرادة الأسرة الحاكمة .

وفي بيانه الذي نشر في صحيفة « الشرق الأوسط السعودية » اليومية ، ندد بادعاءات المتطرفين قائلاً إنها (أكاذيب ومؤامرات ضد الإسلام والمسلمين) .

ومن ضمن ما هاجمته خطابات وأشرطة المتطرفين الأخيرة بشكل علني ، جمعية نهضة المرأة السعودية ، التي تضم في عضويتها بعض أميرات العائلة الحاكمة وعدد من النساء السعوديات البارزات اللواتي وصفن بـ (عاهرات) وطالب الأصوليون بحل الجمعية .

ورد الأمير تركي ـ وهذا إبن الملك الراحل فيصل ـ على هذا الهجوم بشكل قوي عندما القى خطاباً في ناد لضباط الجيش في الرياض . وحسب المصادر السعودية ، فإن الأمير تركي إتهم المتطرفين بالتشهير ببعض معارفه .

وقال رجل أعمال سعودي : (قال الأمير بشكل مباشر : إما أن تثبتوا هذه الإتهامات ، او تتحملون مسؤولية إلقائها) .

وأضاف رجل الأعمال : (نبههم الأمير أنهم تجاوزوا الحد . وهذا أكثر من تحذير .. إنه بداية مواجهة من قبل عضو كبير قوي في العائلة الحاكمة السعودية) .

وفعلا تعتبر هذه التقارير غير مسبقة في حدتها ، وهي مؤشر على مستوى جديد من المواجهة بين المؤسسة الحاكمة والمتطرفين الراديكاليين . ومما يزيد من أهمية الأمر ـ حسب ملاحظة مصدر سعودي ـ أن النظام السعودي نفسه قائم على نمط أصولي اسلامي صارم للحكم .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تتزامن ردة فعل المؤسسة السعودية الحاكمة هذه مع مبادرات سياسية هامة من الملك فهد ، الذي أعلن مؤخرا أنه ينوي أقامة (مجلس شورى) ونشر مجموعة من القوانين المدنية المكتوبة التي تنظم النشاط التجاري والتشريعات المدنية .

وتعتبر هذه الخطوات ضرورية لمساندة تحول السعودية السريع الى قوة اقتصادية كبرى ولنمو القطاع الخاص السعودي .

الهروب : قرار جابر السريع والوحيد

كتب اندرو هوج في صحيفة « صنداي تايمز » البريطانية في ١٩ يناير الماضي ، تقريراً صحفيا عن زيارته للكويت مؤخراً ، انتقد فيه سياسة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد وقال : « إن القرار السريع والوحيد الذي اتخذه جابر الاحمد في كل حياته ، هو أن يقفز الى سيارته المرسيدس ويهرب بها الى خارج الكويت عندما تقدمت الدبابات العراقية نحو قصره » ! .

وأضاف : « إن الامير المرواغ قد عاد الآن الى عادته القديمة بعد أن استقر مرة أخرى في قصره المليء بالحنفيات المذهبة والثريات المتلألئة بفضل حراب الاميركيين وحلفائهم . فهو كسابق عهده مازال يماطل في الاستجابة لمطلب الشعب الكويتي بإجراء الاصلاحات وبالمزيد من الديموقراطية » .

وقال هوج « أن المماطلة تسبب حنق السيدة عائشة البحيى التي أصبح أسمها على كل لسان في الكويت والخليج . فالملايين يستمعون الى برنامجها الاذاعي الذي تنتقد فيه الحكومة والامير ، ولا يعتبرونها مجرد مذيعة ، بل بطلة لأنها لم تهرب عندما دخل الجيش العراقي الى الكويت كما هرب الامير . فبينما كان الامير يذيع البيانات في مكان بعيد عن صواريخ سكود ، كانت عائشة تعيش في خطر دائم ، في حين أن الامير متردداً حتى في العودة الى الكويت المدمرة لبضعة أسابيع بعد انتهاء الحرب . كانت عائشة تساهم في اعادة بناء الكويت ، وهذه المساهمة لم تنل أي تقدير من الامير ، كما لم تلق من آل الصباح أيّة استجابة لمطلبها البسيط ، وهو أن يسمحوا للمواطنين بأن يصوتوا في انتخابات حرة . ومع أن المرأة محرومة من هذا الحق في الكويت ، فان السيدة عائشة البحيى اعلنت بأنها سترشح نفسها للانتخابات والتي لم يعلن عن موعدها بعد ، دون ان تنتظر متى سيتخذ الامير جابر الاحمد قراره بشأن تحديد موعد الانتخابات أو حق المرأة بالاشتراك فيها » .

وقال كاتب التقرير « إن آل الصباح قد فقدوا أهميتهم ومكانتهم في الكويت عندما هربوا أمام القوات العراقية . لذا فان الامير يحسب ألف حساب للنتائج المترتبة على اجراء الانتخابات ، فهي بالنسبة له مغامرة لا يمكن معرفة نتائجها مقدماً . وهي أيضا مغامرة بالنسبة للمعارضة ، لأن من المؤكد أن آل الصباح سينفقون أموالاً هائلة لدعم المرشحين الذين يؤيدونهم . هذا وينتقد المعارضون بطء نظام آل الصباح في اعادة تعمير الكويت » .

وأضاف تقرير الصنداي تايمز أن « السيد عبدالله النيباري ، الامين العام للمنبر الديموقراطي المعارض يرى بأن السبب في بطء إعادة الإعمار الى أن معظم العقود تمنح للشركات التي يملكها محاسيب من آل الصباح » . ويضيف « لذا فان أي مشروع يستغرق تنفيذه سنة أو سنتين ، تمتد مدة تنفيذه الى أربع أو خمس سنوات ، بدون فرض عقوبات على المتسببين في التأخير » .

وأشار التقرير الى وجود احياء كثيرة في الكويت أصبحت شبه خالية من السكان ، وعلل الأمر بأنه « لم يبق في الكويت سوى ٥٠ ألف فلسطيني أو أقل ، بينما كان عددهم قبل حرب الخليج أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة . وبالطبع يعتبر اجلاء هذا العدد الهائل من الفلسطينيين الذين قضوا أكثر من سنة في الكويت جريمة انسانية لا تغتفر » .

صحيفة « السفير » تتحدث عن محاولة إغتيال للملك فهد أثناء قمّة الكويت

هل كانت المحاولة رسالة أميركية أم فيلماً أُعدّ بعناية ؟

نشرت جريدة السفير البيروتية في عددها الصادر في الأول من يناير الماضي قصة محاولة اغتيال الملك فهد في الكويت أثناء انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في نهاية شهر ديسمبر الماضي ، وهذا النص الكامل لما ورد في « السفير » :

هل جرت بالفعل ، محاولة لاغتيال الملك فهد ، خلال انعقاد القمة الثانية عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في الكويت ؟ .

أم أن « حادثة الموكب » كانت أمراً دبّر بليل ، لاستغلالها سياسياً وفي أكثر من اتجاه ؟ ! .

وفي غياب المعلومات الرسمية ، وفي ظل التكتّم الشديد على « التحقيق » البالغ السرية الذي تجريه السلطات السعودية من جهتها ، بموازاة التحقيق « الرسمي » الذي تكمله السلطات الكويتية ، ودائماً بتوجيه مركزي من المصدر الفعلي للمعلومات ، أي أجهزة الأمن الأميركية ، فإن الحقائق تخضع للتكيف وفق المصالح والاغراض المتباينة .

كل ما « تسرّب » أن سيارة فولفو بيضاء قد حامت طويلاً حتى تمكنت من اختراق « موكب الملك فهد » ، ثم حاول سائقها الاقتراب بها من السيارة الملكية ، فأحبطت محاولته المراقبة الفعالة التي كانت تتم بواسطة الطوافات .. وكان أن ضبطت السيارة واعتقل سائقها ، الذي تبين أنه « مواطن سعودي » ورجل آخر كان معه ، سعودي هو الآخر .

وتبين في التحقيق أن « الفولفو » البيضاء مؤجرة من شركة كويتية لتأجير السيارات ، وأن « المواطن السعودي » إدعى أنه ضاق ذرعاً بتدابير الأمن المشددة التي فرضت طوال أسبوع في الكويت « قبل القمة بيومين وعلى امتداد أيامها الثلاثة وبعدها بيومين » فحاول « التلطي » بالموكب للوصول الى مكان يقصده داخل الطوق الأمني لأعمال تخصه .

كذلك تبين أن « الموكب » كان واحداً من المواكب الوهمية التي كانت تتحرك في اتجاهات مختلفة لتغطية الحركة الفعلية للملك فهد وسائر الرؤساء المشاركين في القمة .

وفي الديوانيات « زلق » بعض المسئولين الكويتيين حين شكا اليهم بعض مواطنيهم الصرامة في التدابير الأمنية ، فأشاروا الى « حادثة الموكب » ، ولكن في مجال تبرير تلك التدابير ونجاحهم في « تجنيب البلاد والامة » كارثة كان يمكن أن تؤدي الى ما عجز عن تحقيقه صدام حسين .

ولقد أصابت قسوة هذه التدابير الصحافيين الذين كانوا مدعوين لتغطية أعمال القمة فشلّت حركتهم وألزمتهم فنادقهم لا يتحركون منها الا باجراءات معقدة بحيث تعذّر عليهم انجاز مهمتهم المهنية ، فاكتفوا بالجلوس الى التلفزيون وأمضى بعضهم الوقت في لعب الورق .

ومع انتهاء القمة ، أبلغ جميع الصحافيين بضرورة المغادرة صباح اليوم التالي .. وفوجئوا مع الفجر بالمرافقين يوقظونهم قبل مواعيد الطائرات بخمس ساعات ، ثم « يقتادونهم » الى المطار حيث أخضعوا ــ كما في الدخول ــ للتفتيش ، من غير التوقف أمام صفتهم الصحافية ، وأمام كونهم مدعوين رسمياً من طرف وزارة الاعلام والثقافة .

المهم أن الكل يتساءل الآن : هل جرت محاولة فعلاً لاغتيال الملك فهد في الكويت ، أم أنه « فيلم » ركّب بعناية ولاغراض مقصودة بذاتها ؟ ! .

فمعروف أن العلاقات السعودية ــ الكويتية تشهد أزمة صامتة عميقة منذ ما قبل « التحرير » ، وهي أزمة تطفو على السطح ، أحياناً ، ثم تهدأ وتهدأ إذا ما قاربت تشكيل خطر يهدد المصالح الأميركية والوجود الأميركي في المنطقة .

وتقدر أوساط ديبلوماسية أن الدوائر الأميركية تلعب لعبة الخلاف السعودي ــ الكويتي ، فتهدئه كلما عنف ، وتزيد من تفاقم أسبابه كلما هدأت نيرانه .

وترى هذه الأوساط أن الأميركيين يكشفون ، بين الحين والآخر ، لكل طرف ما يقلقه أو يزعجه من الطرف الآخر ، ويحرضونه ضده ، ثم ــ وفي اللحظة الحاسمة ــ يتدخّلون كوسطاء وأصحاب مساع حميدة لإصلاح ذات البين .

وتقدّر هذه الأوساط أن تكون « محاولة الاغتيال » واحدة من الألاعيب الاميركية لتخويف الملك وازعاج مملكته لإلزام الكويت بموقف ضعف يؤكد حاجتها الدائمة الى الاميركي ليس فقط كحام وانما أيضاً كوسيط يتولى بعنايته علاقاتها مع « الجار الكبير الثالث » الذي كشفت أحداث ما قبل التحرير أنه لا يكنّ وداً عميقاً للاسرة الحاكمة في الكويت .

ويعزى الود المفقود بين الجانبين في الأصل الى دور البلدين في مجلس التعاون الخليجي ، حيث لا يسلّم الكويتيون بالزعامة السعودية ، كما لا يسلّم السعوديون بالشراكة الكويتية ، ويعتبر كل نظام أن دور الآخر أكبر من حجمه ، أو بالأحرى أكبر من مشاريعه .

ويأخذ السعوديون على الكويتيين أنهم يتصرفون كدولة كبرى في المنطقة لها الحق في الإنفتاح والتحاور والتفاوض مع أي كان من دون الرجوع الى الرياض ، فيما يأخذ الكويتيون على السعوديين أنهم يتصرفون « مثل الأخ الأكبر » أو « الوصي » ويحاولون أن يفرضوا على الكويت ما لا ترضى به دائماً .

ولعل حرب الخليج قد زادت المسافة بين الجانبين بدل أن تقربها بعدما لجأت الاسرة الكويتية الحاكمة الى الطائف طوال الازمة ، خصوصاً بعدما ألمح بعض أفراد العائلة السعودية الحاكمة في اعقاب الغزو العراقي الى الاستعداد للمساومة مع الرئيس صدام حسين على آل الصباح .

ومن مصادر الانزعاج السعودي من الكويت ، أن الكويتيين يقدمون دولتهم باعتبارها دولة رائدة خليجياً في دستورها وبرلمانها وأحزابها ، وهو ما اضطر السعوديين الى الطلب من الادارة الأميركية التدخل لاعادة التوازن في الأوضاع الداخلية لكل من دول مجلس التعاون ، بحيث لا تتقدم ولا تتأخر تجربة أي دولة عن الأخرى .

وقد يكون الاختراق للموكب السعودي في الكويت بالذات ، مجرد رسالة أميركية تستهدف ضبط الجانبين ، واعادة فتح النقاش معهما من زاوية مختلفة غير التي أعقب الحرب الخليجية الأخيرة .

البحرين .. عيد بلا جديد إلاّ أنه زمن المعارضة

حسن عبد الجليل ــ البحرين

رغم أن الإستعدادات الرسمية للإحتفال بالعيد الوطني في البحرين والذي يصادف السادس عشر من ديسمبر كل عام ، كانت هذا العام كالمعتاد وكغيرها من السنوات الماضية ، إلا أن التوقعات كانت تشير الى إحتمالات إنفراج على المستوى السياسي .

إلا أن العيد لم يأت بجديد هذه المرة أيضاً .. بل وعلى العكس المتوقع ، فوجئت الأوساط السياسية بإجراءات حكومية جديدة في توقيتها وموضوعها عندما جرى إعتقال الشيخ عبداللطيف المحمود أحد علماء الدين والأستاذ المساعد بجامعة البحرين في ليلة العيد الوطني بالتحديد .

فمن حيث التوقيت .. جاء الإعتقال في وقت كان يترقب فيه الجميع نوعاً من الإنفراج السياسي في البحرين ــ ولو بشكل جزئي ــ مجاراة لرياح التغيير التي تجتاح العالم منذ عامين والتي إشتد عودها في الآونة الأخيرة ، كما إزدادت دواعي ذلك التغيير في منطقة الخليج بالذات بعد عدوان صدام على الكويت الذي أظهر أن السياسة الرسمية في الخليج وطوال السنوات العشر الماضية على الأقل كانت على خطأ « إستراتيجي » في موقفها المنحاز للرئيس العراقي ، وكان هذا التصور المنطقي النظري كاف لكي تراجع أنظمة المنطقة كافة « مسلماتها » ، الماضية فضلاً عن السياسات التي لم تكن في يوم من الأيام موضع إتفاق « وتسليم » كقضية الحريات وحقوق الإنسان ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث ــ على مستوى البحرين حتى الآن على الأقل ــ .. هناك بالطبع « حالات » أو ظواهر إلا أنها لا تعكس سياسة حكومية معلنة وقراراً جديداً متخذاً .

أما من حيث « الموضوع » .. فرغم أن سياسة القمع ليست جديدة ، إلاّ أن الجديد في الأمر أن الإجراء الحكومي استهدف أحد علماء الدين من السنّة بعد أن تركزت وكادت أن تنحصر إجراءات القمع الحكومية السابقة على الشيعة بالذات ، والذين يشكلون أكثريّة السكان في البحرين .

هذا لا يعني أن السنّة كانوا جزءاً من النظام الذي ينتمي اليهم في التصنيف الطائفي رغم أن الحكم كان يحرص كثيراً على أن يبدو كذلك .. إلا أن آلية القمع الحكومي خلال السنوات العشر الماضية جرى تركيزها على الحالة الشيعية بالذات ، وجهد النظام في إعطاء الأمر صورة الصراع الطائفي ، والحديث عن خطر شيعي قادم لكسب السنّة أو تحييدهم ، وبنسبة ما ، نجحت جهود النظام تلك .. إلا أن الحكم لم يتمكن من إزالة التناقضات الموجودة بالفعل بين الحكم في البحرين وبين المواطنين السنّة . فقد جاءت قضية الكويت لتنصف الشيعة وتفضح التضليل الإعلامي الذي مورس ضدهم طوال السنوات الماضية دون أن يكون لهم الحق في الرد والمناقشة .. ثم لتضع الحكم في البحرين في موضعه الصحيح ، باعتباره حكماً عائلياً فردياً لا يمثل السنّة ولا يحفظ مصالح المواطن في البحرين مهما كان إنتماؤه الطائفي أو الديني .

فاضطهاد الشيعة لم يكن يعني بالضرورة إعطاء السنّة الإمتيازات .. فهذه كانت ولا تزال للعائلة الحاكمة بالدرجة الأولى .. ولبعض العائلات المعروفة من السنّة والشيعة في بعض الأحيان .

إن الحكم الفردي لا يميّز بين شيعة وسنّة في الإضطهاد ومصادرة الحقوق لأنه يدور حول محور الحاكم وعائلته .. بل أن هذا الحكم لا يتردد في مواجهة أقرب المقربين إليه إذا ما تعلّق الأمر بقضيّة رفع المظلومية والمطالبة بالحقوق السياسية .

إن هذه الحقيقة تبدو اليوم أكثر وضوحاً في البحرين .. التي لم يجد شعبها وبعد عام من الترقّب والتوقّع أيّ إشارات حقيقية باتجاه التغيير الذي يجتاح العالم .. ويستثني بلدهم رغم دواعيه الأكيدة .

إن حالة خيبة الأمل التي يعيشها أبناء البحرين اليوم بسبب تشدّد النظام وبعد أن بدا التغيير قاب قوسين وأدنى قناعات جديدة ومهمّة في نفس الوقت منها :

أولاً : إن التغيير يبدأ من حالة فعل داخلية وليس إعتماداً على حالة خارجية . وإن انتظار الإصلاحات أمر خاطيء ، فالمطلوب في كل الأحوال حالة شعبية متطورة تطالب بالتغيير وتهيء له ، فحتى لو كان النظام مهيئاً لأسباب خارجية للتغيير باعتباره جزءاً من هذا العالم الذي يتغير ، إلا أنه لا بدّ من حالة محليّة تدعو الى التغيير ويستجيب النظام لها .. وإلا ــ وكما هو واضح حتى الآن ــ فإن النظام لن يتنازل لما يعتبره فراغاً وسيجد ربما تفهماً خارجياً لمبرراته هذه .

وفي واقع الأمر ، لم يكن العامل الخارجي سبباً وحيداً ليحمل النظام ــ أي نظام ــ على التغيير . الثورة الإيرانية على سبيل المثال كانت حدثاً كبيراً جرى إعتباره في المنطقة كالزلزال .. إلا أنه لم يكن كافياً لتغيير الخليج ، وهكذا لم تستطع الشيوعية أن تصل الى إفغانستان التي إحتلتها القوات السوفيتية إحتلالاً .. العامل الداخلي كان هو الحاسم ، وإن كان للوضع الخارجي تأثيرات أساسية لا تُنكر ، فلولا مجيء غورباتشوف ــ مثلاً ــ لما تمكنت دول أوربا الشرقية من التحرر وبهذه السرعة

تقاعد قريب لمدير الأمن العام في البحرين

لا يزال الشيخ إبراهيم آل خليفة خارج البحرين يتجول من بلد الى بلد بعد أن تدهورت علاقته بالنظام في أعقاب قرار الأخير بأن يحل البريطاني هندرسون محل « بيل » كمدير عام للأمن ، مع إبقاء الشيخ إبراهيم في نفس المنصب أي كـ « نائب » للمدير العام .. والظاهر أن بيل سوف يتقاعد بعد بضعة شهور ويغادر البحرين .

والمعروف ان جهاز الأمن يتولاه في البحرين البريطانيون منذ أمد طويل ، رغم انسحابهم من البحرين في ١٩٧١ ، ونيل البحرين استقلالها .

قصر جديد لولي العهد في القاهرة

إتنهت أعمال البناء والتأثيث لقصر ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى والذي بناه في إحدى ضواحي القاهرة ، والذي يعتبر من أفخم القصور المبنية في مصر .. وتبين أن يوسف بن رحمة الدوسري كان هو الذي يشرف على البناء والتأثيث ، وأن ذلك كان سر رحلاته المتكررة الى القاهرة طيلة السنتين الماضيتين ، وظهر أن يوسف بن رحمة قد إستلم عمولات ضخمة من الشركات والمؤسسات التي ساهمت في بناء القصر وتجهيزه .

من الديكتاتورية .

إن غياب الدور الداخلي وعدم تشكل مؤسسات وقنوات ترفد التغيير يعيق بشكل كبير حركة الإصلاح في الخليج .. فهناك مراهنة مبالغ فيها على التغييرات الدولية الى حد الإسترخاء وعدم القيام بالحد الأدنى من الضغط باتجاه تحقيق ذلك التغيير .

ويبدو أن المنطقة أقرب الآن — وبعد سلسلة من الإحباطات — الى هذه القناعة .. وهناك في المقابل توقعات بتطور الحركة المطالبة بالتغيير خلال الفترة المقبلة .

ثانياً : الحكم في البحرين وإن كان حكماً « سنياً » في هويته .. إلا أنه حكم فردي مضيع لحقوق المواطنين سنّة وشيعة على حدّ سواء ، ولم يكن ذلك الحكم حافظاً لمصالح طائفة دون أخرى ، وتفريق الطائفتين هي سياسة حكومية واضحة تجعل النظام في مأمن من الضغوط الحقيقية باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية المتفق عليها .

والحكم مشروع قائم بذاته ، مناقض للتطلعات الوطنية لجميع أهل البحرين .. والتعددية السياسية هي التي تحفظ مصالح السنّة والشيعة على حد سواء .

ثالثاً : هناك محاولات لتوظيف فشل السياسة الحكومية الماضية لصالح النظام نفسه أو أطرافه ، وذلك في غياب القوى المحلية التي تقود حركة التغيير نحو الديموقراطية وتوجه تموجاتها الحالية.. ومن المتوقع — في حال إستمرار هذا الوضع — أن يتخذ الصراع منحى داخلياً ، حيث ستنمو حركة المعارضة داخل النظام نفسه .

كما ستسحب التناقضات الشعبية مع الحكم لصالح التناقضات القبلية الموجودة أساساً بين العوائل الحاكمة في المنطقة « الصراع مع قطر مثلاً » ، ومثل هذا التوظيف له مخاطره الجسيمة على إستقرار الوضع الإقليمي ، وهذا ما لا ترتاح له القوى العالمية التي يهمها إستقرار منطقة الخليج .

رابعاً : إن عصر التغييرات هو في جوهره عصر إزدهار قوى المعارضة وليس انحسارها .. فإذا كان التغيير هو هوية العصر ، فإنه في الواقع إنتصار لشعارات وأهداف قوى المعارضة التي دفعت — ولاتزال — من أجل تحقيقه الكثير من الجهود والتضحيات .

إن قوى السلطة الفردية مرفوضة في هذا العصر ، وهي أسلوب قديم بات العالم على قناعة عامة بضرورة تغييره .. وإذا كان الوضع الحساس لمنطقة الخليج باعتبارها منبع الثروة النفطية يحمل القوى العالمية على التردد في تشجيع حركة التغيير هناك بنفس الآلية التي جرى وفقها حركة التغيير في مناطق العالم الأخرى ، إلا أن هذا لا ينفي قناعة دولية أخرى تطلع لتحقيق أسس حقيقية وثابتة للإستقرار والأمن في المنطقة لا تقوم بالتأكيد على أساس الأوضاع الحالية .

والمطلوب من حركة المعارضة أن تتفهم هذه الحقيقة ، لتسعى الى طرح نفسها بلغة جديدة ، باعتبارها رقماً أساسياً في حركة الأستقرار ، وباعتبار أن أطروحاتها هي أقرب الى لغة وحاجة العصر . أن هناك من الأسباب ما يحمل العالم الغربي مثلاً على التمسك بالأوضاع القائمة في الخليج رغم أنها تناقض الطريقة الغربية في الحكم والإدارة ، وبينما لم يتفهم الغرب حركة المعارضة التي تتبنى الأفكار الديموقراطية وهي ذاتها نظرية الغرب السياسية .. لعل من بين تلك الأسباب : عدم وضوح لغة المعارضة السياسية في الخليج ، فهي لا تزال في كثير من الأحيان لغة قديمة — رغم أنها صحيحة أيضاً في كثير من الأحيان — إلا أنها لا تدعو العالم الى تفهمها بشكل جديد .

وأمام قوى المعارضة مسؤولية أساسية لتأكيد حضورها وأداء دورها في زمن حاسم .. وفي بحر هذا العالم الذي يزخر بالتغيير ، فهو بحر المعارضة لكي تسبح فيه .. لا بحر السلطات التي ينبغي عليها الان أن تبتل بالماء سواء أجادت السباحة أم لم تجدها ، فالتغيير لن يستثني منطقة من العالم دون أخرى ، مع فارق أن التغيير يتخذ تارة أشكالاً دراماتيكية كما حدث عندما قام صدام بالعدوان على الكويت ، أو عندما إنهار بنك الإعتماد والتجارة الدولي . وقد يتخذ شكل التطور السياسي الداخلي كما يحدث في الجزائر أو الكويت بدرجات متفاوته .. ومن مصلحة العالم ، كما هو من مصلحة أهل الخليج أن يتم التغيير الذي لا مفر منه بأشكاله وصوره الطبيعية ، وأن يتم العمل لجني ثمار التضحيات التي قدمتها المعارضة خلال فترة السبعينات والثمانينات .

هذا هو وقت العمل — لا التراجع — لإقناع العالم بضرورة تشجيع إتخاذ خطوات عملية باتجاه التغيير في منطقة الخليج . إن الغرب يدرك — ونحن معه في ذلك — صعوبة إنتقال البحرين ودول المنطقة من الحكم الفردي الى الحكم الديموقراطي بعد سنوات طويلة من الطريقة الأحادية في السلطة . وندرك أيضاً صعوبة الأخذ من السلطات القائمة أكثر مما تريد أن تعطي للمواطنين ، أو صعوبة إعطاء الناس أقل مما يعتقد أنهم يستحقونه .. إلا أن الغرب يدرك أيضاً — ونحن معه كذلك — سيما بعد كارثة الكويت أن العدالة السياسية هي وحدها الطريق الذي يساعد على تحقيق إستقرار حقيقي في البحرين والمنطقة التي يأخذ العالم منها الكثير ولم يظهر حتى الآن أي مصداقية لإعطائها ولو يسيراً من نصيبها في عصر المتغيرات ، والسماح للتطور الذاتي الطبيعي لمجتمعات المنطقة لأن تأخذ مجراها ومساراتها السلمية .

المحمود يندّد بالحكم الخليفي ويدعو لإنتخابات تشريعية

أفرجت السلطات البحرينية عن الدكتور عبداللطيف المحمود بكفالة قدرها ٥٠٠ دينار ، وكان التحقيق القضائي قد جرى في خفر السواحل بالمحرق حيث محكمة الامن ، وكان قاضي التحقيق أحمد بدير قد تم إيقافه عن التدريس وعن خطبة الجمعة .

ولكن بعد صلاة الجمعة التي وافقت الثالث من يناير الماضي ، ألقى كلمة في جامع الحد ، شرح فيها تفاصيل إعتقاله وروى طرفاً من حواره مع البريطاني هندرسون ، المسؤول عن حماية النظام في البحرين . وقد إتسمت كلمته بالقوة والجرأة ، حيث هاجم الإرهاب الذي يمارسه النظام على الناس وقال : « إن القرآن فوق المراسيم الأميرية » .

وقال أنه لا يتلقى أوامره وتعليماته لا من الامير ولا من رئيس الوزراء ولا غيرهما .. وتساءل : « متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » ؟ . ووصف الدكتور المحمود الوضع في البلاد بأنه « عبودية جديدة » .

وتتناقل الأوساط القريبة من الشيخ المحمود أنه جرى بينه وبين هندرسون تحقيقاً أشبه ما يكون بحوار إستمر ساعتين ، وهذه فقرات من أصل التحقيق ، حيث تم رفع ١٣ سؤال وجواب حول قضايا سياسية الى الأمير ورئيس الوزراء وولي العهد .. وكان من بين هذه الأسئلة ما يلي :

س : هل تؤيد مجلساً « برلمانا » منتخبا أم معيّنا ؟ .

ج : أؤيد قيام مجلس منتخب فقط .

س : لماذا ؟ .

ج : لأن عندنا تجربة قديمة ، ولا يجوز التراجع عن وسيلة الإنتخابات المباشرة لأعضاء المجلس .

س : الشيعة أغلبية في البلد . ألا تخاف أن يحكموا ؟ .

ج : لا .

س : لماذا ؟ .

ج : لأن الذي يجمعني معهم هو القرآن بينما لا يجمعني معكم شيء .

س : لماذا لا يجمعك مع الحكومة شيء ؟ .

ج : كلما قلت لكم : القرآن ، قلتم لي القانون القانون . كأن القانون هو القرآن عندكم . لا يجمعني معكم شيء .

لماذا تدافعون عن التيار السلفي ؟ !

المواطن بين صراع الذئاب

بقلم المواطن : محمد الربيعان

تلقت « الجزيرة العربية » رسالة غاضبة من أحد المواطنين ، يتهم فيها المجلة بأنها في الوقت الذي أرادت فيه أن تتخلص من استبداد العائلة المالكة ، وقعت في شرك دعم التيار السلفي وروجت لتوجهاته السياسية ، رغم أنه كان الى وقت قريب نصيراً للإستبداد ، واتهم المجلة بأنها تناصر « تياراً مستبداً يلبس المسوح الدينية » ، وأن هذا التيار — حسب رأيه — لا يقل سوءاً وطغياناً — بوضعه الحالي — عن سوء وطغيان الأمراء « الفاسدين » ! .

و « الجزيرة العربية » إذ تنشر بعض مقتطفات من رسالة الغضب ، تود أن تكرر ما أعلنته أكثر من مرة عن استعدادها لنشر أي مقال أو رأي ، مهما خالف رأي وتصور القائمين عليها ، وفتح صفحاتها لكل أطراف المعارضة المتفقين والمختلفين معها في التوجه .

حزبان إثنان يتحكمان في ادارة الحكم في المملكة العربية السعودية ، حزب الأمراء ، وحزب السلفيين .

قبل قرنين أبرم أول اتفاق بين الحزبين يقضي بأن يهيمن الاول على امور البلاد الدنيوية ، ويسيطر الثاني على معتقدات الناس .

حزب الأمراء ، هو الحزب السياسي الوحيد المصرّح به في البلاد ، وهو الجهة التي تحتكر العمل السياسي وتوجيه العمل الاجتماعي ، وهو حزب مكوّن من أفراد العائلة المالكة الذين أصبحوا بقدرة قادر يملكون أكبر ثروة نفطية على وجه الارض .

حزب الامراء يتزعمه الملك فهد أكبر مليونير في العالم ، ويستثمر الملك وافراد الحزب معظم ثرواتهم خارج البلاد . وبالرغم من ان مصادر ثراء هذا الحزب تأتي أساسا من ثروات البلاد التي سرقوها واستأثروا بها ، الا أنهم هرّبوها للخارج في وقت اعلنت المملكة عجزا في الميزانية واستقرضت من الداخل والخارج .

وبالتالي يحلو للبعض أن يطلق على هذا الحزب أسماء مختلفة منها أنه حزب « الايدي الممدودة » ، أشارة الى بسط نفوذهم على مراكز ثروات البلاد ، و « حزب النهب » ، او « حزب النفط » ، او « حزب السمسرة » ، وهناك تسميات ساخرة يتداولها الناس في بلادنا لتسمية هذا الحزب « الملكي » غير الكريم ! .

أما الحزب الاخر هو حزب المتدينين السلفيين ، المتدين اسمى خلق الانسان المسلم ، والسلفية حسب يفسر النصوص تفسيرا حرفيا ، وهو على كل حال مذهب يحتمل الصواب والخطأ ، لكن الذي نعرفه بصدده ليس عقيدة او تيارا فكريا بقدر ما هو حزب سياسي يتقاسم السلطة مع حزب الامراء ، وانه لما تغاضى عن تجاوزات قاتلة للشرع فعلها الامراء بسبب تدعيم نفوذهم وسلطاتهم .

والمؤسسة الدينية السلفية في المملكة ، تتسم — بالطبع الشديد — بقشرية وجمود لا نظير لها ، وقد تشكيلها تتمتع بصفات الحزب والتحزب ، ويرفض الحزب السلفي حتى الان الاعتراف

يسلم أيضاً من ديكتاتورية الحزب الثاني وقشريته وجموده ، وهو بين صراع الذئاب لا يملك الا أن ينأى بنفسه عنهما مطالبا بكسر ديكتاتورية الحزبين ، والغاء سطوة الفريقين ، والاعتراف بالحرية للبلاد والعباد من مختلف التيارات والتوجهات بمن فيهم مناصري التيار السلفي وإن المواطن ليرفض أن يستخف بعقله أحد سواء كان بثوب ديني أو غيره .

الملك فهد يجتمع مع اليهود في الرياض

استقبل الملك فهد يوم الاربعاء الموافق ٢٢ يناير الماضي ، وفداً رسمياً من زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة هي العلنية الأولى من نوعها .

ونقلت وكالة الانباء الفرنسية عن القسم العربي في الاذاعة الاسرائيلية « أن الوفد أجرى محادثات مع كبار المسؤولين السعوديين من بينهم الامير سلمان بن عبد العزيز شقيق الملك ، فهد ووزير الخارجية الامير سعود الفيصل » .

واشارت الاذاعة الى أن هذه الزيارة تأتي تلبية لدعوة من الرياض مؤكدة انها المرة الاولى التي تمنح فيها السلطات السعودية تأشيرات دخول الى اعضاء من مثل هذا الوفد ختم على جوازات سفرهم تأشيرات سابقة لدولة اسرائيل .

واوضحت الاذاعة ان من بين أعضاء الوفد رئيس المؤتمر اليهودي الاميركي ، والرئيس السابق لمؤتمر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، والمدير العام للمؤتمر ، اضافة الى اربعة أعضاء آخرين يمثلون الحمائم بين زعماء الجالية اليهودية الاميركية .

وأضافت الاذاعة ان زيارة هذا الوفد تأتي بعد شهرين على لقاء جرى بين الامير بندر سفير المملكة في واشنطن ومسؤولي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة . وقالت الاذاعة ان الوفد سيتوجه بعد المملكة الى كل من مصر والاردن واسرائيل .

هذا وتجري هذه الزيارة رغم تنديد علماء الدين والجهات الدينية والوطنية في المملكة بلقاء بندر مع الزعماء اليهود في واشنطن في شهر نوفمبر من العام الماضي .

والجدير بالذكر ان هذه الزيارة تتم بعد تعثر المفاوضات بين الوفدين العربي والاسرائيلي ، حيث من المفترض أن تنعقد المفاوضات القادمة في موسكو والتي تهدف على حد قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في طهران أثناء زيارته لها الشهر الماضي ، الى « مصالحة العرب مع النظام الصهيوني » ، وقد قررت سوريا ولبنان مقاطعتهما للمحادثات التي يزمع انعقادها في موسكو .

بكروية الارض او دورانها ، وافتى مرشد الحزب الشيخ بن باز بكفر من يعتقد بدوران الارض . وقد يتصور البعض ان مصادر قوة هذا الحزب تعود الى تمسكه بالشريعة وسعيه لتطبيقها ، ولكن الحقيقة هي انه يستمد قوته من العصا والقوة ، وهو يؤمن أن له الحق والصلاحيات في ممارسة تلك القوة ضد من يخالفه في الرأي او من يخالفون تعاليم الدين حسب تفسيره هو .

ومن وجهة نظري ، فإن الحزب السلفي ، حزب سلبي يقوم اساسا على التكفير ووصم المسلمين بالشرك والإبتداع . وممارسات الناس الحياتية والعبادية مقسّمة لدية الى : شرك ، شرك أكبر ينافي كمال التوحيد .. شرك أصغر .. وابتدع أتباعه مسميات الكفر والشرك على كل من يخالف منهجهم الفكري . وليس لهذا الحزب مفكرين او منظرين مجددين يفهمون واقع الحياة وتطبيقات النصوص التي لووا عنقها لخدمة العائلة المالكة . كما لا يمتلك مناهج او دراسات سوى كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، خاصة كتابه « التوحيد » بشكل خاص .

ولا يوجد أحد لم يتعرض لشتم أو ضرب أفراد هذا الحزب الذي استقطب شبانا متحمسين يهاجمون بقبضاتهم قبل السنتهم ، وبحرابهم قبل افكارهم .. ويطلق الناس على هذا الحزب صفات عديدة كلها جارحة ، وسببها ممارساتهم الصدامية في تغيير ما يعتبرونه منكرا .

والعلاقة بين الحزبين الملكي والسلفي كانت طيلة السنوات الماضية تشهد مراحل مد وجزر ، لا تبرح ان تلتئم لصالح الحزبين ، اللذين يشعران بأن لا غنى لاحدهما عن الاخر .. لكنهما وبعد ازمة الخليج تصادما بقوة ويشعر كلا الطرفين باستحالة عودة « سنين العسل الى سابق عهدها » ، وكلاهما في الوقت الحاضر يريد أن ينقض على الآخر .

وينبغي ملاحظة أمر هام — أغفلته مجلتكم الجزيرة العربية دوما — وهو أن المواطن الذي سأم من استئثار الحزب الاول بأمور البلاد وسطوته على مقدراتها وتملكه لثرواتها .. لم

عين العاصفة

بقلم سكوت أرمسترونغ

« نقلاً عن مجلّة MOTHER JONES الأميركية الصادرة
لشهري نوفمبر ــ ديسمبر الماضيين »

تشيني يقول للامير سلطان : اذا لم توافق المملكة على التواجد العسكري الدائم ، فإن أميركا لن تضمن حماية العائلة المالكة من التهديدات الخارجية والداخلية

الحجم الهائل للانفاق العسكري للملكة بلغ نحو مائتي مليار دولار على امتداد عشر سنوات ، ولكنه فشل في مواجهة التهديد العراقي

عندما كانت قوات التحالف المنتصرة تغلق قواعدها الأمامية في الخليج خلال فصل الربيع الماضي ، طار وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني إلى الرياض حاملا معه برنامجا سريا لمناقشته مع نظيره السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز . وبعد الإجتماع بينهما أخبر تشيني الصحفيين بأن الولايات المتحدة ستستمر في معارضتها لإنشاء قواعد أمريكية دائمة في شبه الجزيرة العربية ، إلا أنه ألمح الى وجود أمور تجري خلف الستار . فقد إقتبس من حديثه قوله « أنه لازال الشرق الأوسط متابعا ، وعليه فان الحذر مطلوب بما يتعلق بالتصريحات العلنية » .

وفي تلك الحالة بالحذر ألمح على تشيني ان لا يفشي حقيقة مهمة ، التي تعتبر جزء من سلسلة التفاهمات السرية التي بقيت مخفية عن الكونغرس والجمهور لمدة العشر سنوات الأخيرة ، وبالتالي فان النسخ المبدئية من تلك الإتفاقات أصبحت القاعدة التي أعدت مسرح التدخل الأمريكي في حرب الخليج ، ومن المحتمل ان تلك الإتفاقات جعلت ذلك التدخل أمرا محتوما . كما ان التفاهمات الحالية ــ بغض النظر عن خطها الرسمي ــ تتضمن ضمن ما تتضمنه الإتفاق على تواجد أمريكي دائم ، الأمر الذي سيحدد مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية الجيدة خلال القرن المقبل .

إضافة الى ذلك ، فان تلك الإتفاقيات السرية تلزم القوات الأمريكية بحماية العائلة المالكة في السعودية ضد أي تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية .

وعليه فان ذلك يجعل من التدخلات الأمريكية في النزاعات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط أمرا يصعب تجنبه .

وفي محادثاتهما ، قام تشيني والأمير سلطان بن عبد العزيز باستعراض السبل الكفيلة لحل المسائل المثيرة للنزاعات والتي تتضمن : مدى الحرية في استخدام الولايات المتحدة للشبكات المعقدة في القواعد العسكرية الحديثة ، واستخدامها لنظم الأسلحة المتطورة التي تم بناؤها بشكل شبه كلي على نفقة المملكة العربية السعودية ، والتي تعتبر مفتاح السيطرة العسكرية في المنطقة .

ان المجموعة المتألفة من أرقى ما توصل إليه العلم في أنظمة الإتصالات والدفاعات الجوية والبنيةالتحتية ، إضافة إلى الأسلحة المتطورة ، قد أثبتت فيمتها في عملية « عاصفة الصحراء » من خلال المزج بين عناصر آلة الحرب ، وبإضافة القوات الأمريكية والمياه « النقية » إلى ذلك ، يكون قد تمّ خلق نظام قيادة حربي من أكثر الأنظمة تطورا في العالم ، والذي تعتبر إمكانياته العسكرية التقليدية أكبر بكثير من تلك المتوفرة للدفاع عن أوروبا ، وحتى تلك المتوفرة للدفاع عن الولايات المتحدة نفسها .

ولم يكن من الضروري على الأمير سلطان بن عبد العزيز أن يكون واضحا في تبيين أسباب المعارضة السعودية لتواجد أمريكي دائم . حيث أن تشيني يعرف مسبقا ومن تقارير وكالة الأستخبارات المركزية « السي ، آي ، ايه » ان العائلة المالكة في السعودية منقسمة الى مجموعتين ، مجموعة مؤيدة للولايات المتحدة يقودها كل من الملك فهد وشقيقه سلطان وزير الدفاع ــ ويتم دفعها من قبل الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن . المؤيد للولايات المتحدة بشكل عنيف ــ ، هذه المجموعة مستعدة لمزيد من الإرتباطات مع الولايات المتحدة ، أما المجموعة الأخرى ، المعادية للغرب ، فيقودها الأمير عبد الله ، وهو أخ للملك فهد من أم ثانية ، وولي العهد ، وقائد الحرس الوطني السعودي ، الذي يعتبر مسؤولاً عن الأمن الداخلي للمملكة .

الأمير عبد الله معروف بالتزاماته التقليدية العميقة تجاه المعاهدات القبلية ذات الطابع الإسلامي المحتوية على النصائح القرآنية ، والتي من جملة ما تنص عليه ، عدم السماح للكافر بتولي السيطرة والإشراف على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة المنورة .

ان شرعية العائلة الحاكمة في السعودية مبنية على دورها المميّز كحامية للحرمين الشريفين .. وحسب رؤية كل من الأصوليين وبقية المسلمين الأتقياء ، فان الإعتماد على القوات الأمريكية في حماية المملكة يعتبر تنازلا ضمنيا من قبل العائلة الحاكمة عن وضعيتها الشرعية المذكورة .

ولم يحضر الجنرال نورمان شوارزكوف الإجتماع الحساس بين الأمير سلطان ووزير الدفاع الأمريكي تشيني ، علما بأنه قام بإغضاب الكثيرين من أفراد العائلة الحاكمة السعودية من خلال طريقته الفظة وغير الدبلوماسية في بعض الأحيان في التعامل مع نظرائه السعوديين ومع المسؤولين عنه . وكان شوارزكوف يدرك جيدا مدى أهمية شبكات القواعد المتطورة . وفي الحقيقة ، فان الجنرال قد صرح بأن القيادة المركزية الأمريكية « سينتكوم ــ CENTCOM » ، وهي الإسم الحديث لقوات التدخل السريع ، لم تكن ستؤيد إرسال القوات الأمريكية الأساسية في حال لو علمت ان تلك القوات لن تتاح لها أمكانية إستعمال المنشئات العسكرية

الامير عبدالله يعارض تنامي العلاقات الثنائية مع أمريكا ، بينما يصرّ الملك فهد والأمير سلطان على تطويرها الى حد السماح بتواجد عسكري دائم في المملكة

المتطورة ، والمعدات العسكرية الموجودة مسبقا بحوزة السعوديين .

وفي حال عدم وجود تلك الشبكات في السعودية أصلا ، فإنه كان من المحتمل ان لا تقوم إدارة بوش بالدفع بإتجاه الحرب ، وفي حالة عدم قيامها بذلك ، فان الحرب لم تكن لتنتهي بمثل ذلك « الإنتصار الساحق » الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها .

وبدون وجود البنية التحتية السعودية المحكمة ، فان الطائرات والصواريخ والدفاعات الجوية الأمريكية ، كانت ستعمل بأقل من الربع في الدقة والفاعلية التي عملتبها أثناء الحرب ، هذا ما ذكره أحد المساعدين لتشيني . ان تلك النظم العسكرية المتطورة قد تم تصميمها كي تتمكن القيادة المركزية الأميركية « سنتكوم » من توجيه القوات الأمريكية مباشرة نحو العمليات الطارئة ضد القوات السوفيتية الزاحفة .

وفي حرب الخليج ، وحسب رأي أكثر الخبراء معرفة بشؤون الشرق الأوسط في طاقم وزير الدفاع تشيني ، فإن القوات الأمريكية كانت مستعدة لأن تجذب تجاه إستعمال كافة الخيارات في نظامها التسلحي ، من أجل إبقاء طائراتها في الجو لفترة أطول ، وان توجهها نحو مزيد من الفاعلية في عملية قصف الأهداف ، إضافة الى إتخاذ القرارات في ساعات ، والتي تستغرق العادة أياما وأسابيع وحتى أشهر ، في أي مسرح آخر للحرب في العالم الثالث .

إن السهولة في الوصول الى « واستخدام « شبكة القواعد السعودية المتطورة كان أمرا ضروريا لا بد منه لنجاح عملية « عاصفة الصحراء » .

لم يسبق في تاريخ القوات الأمريكية ان حصلت تلك القوات على مثل تلك المزايا الهائلة التي حصلت عليها في أرض المعركة ، هذا ما ذكره أحد كبار مساعدي تشيني بقوله ، « لم يسبق ان كانت هيمنة « الميزة » تعتمد على عوامل خارج سطيرتنا المباشرة ولو وقعت مثل تلك « الميزة » بين أيدي معادية ، فان علينا بكل بساطة مراجعة خياراتنا الأخرى . ولن يكون بوسعنا مساندة القوات الأقليمية المسيطرة بدونها » .

ملكان وثلاثة رؤساء

عندما قامت الميليشيات الإيرانية بإحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران عام ١٩٧٩م ، وعندما قامت القوات السوفيتية بغزو أفغانستان بعد شهر من ذلك ، أصبح جيمي كارتر أول رئيس أمريكي يواجه المشهد الحقيقي القاضي بإرسال قوات الإنتشار السريع الى منطقة الخليج . وفي الوقت الذي تدافع فيه كارتر ومساعدوه في البحث عن خيارات بديله ، وجدوا ان جعبة البنتاغون خالية من الخدع والحيل ، حيث ان النقص في تسهيلات الموانىء وحقوق المياه الإقليمية ، وسهولة الوصول الى المعدات التي سبقها وضعها في الخليج ، إضافة الى النقص في المعدات الإلكترونية المتطورة التي تعتمد عليها القوات الأمريكية بشكل أساسي .. كل ذلك جعل من الصعب تخطيط أية عملية تزيد مدتها عن ساعات أو أيام . علما بأن النزاعات التي تستوجب مواجهتها أسابيع أو أشهر ، كانت خارج نطاق التخيل . وبتعبير اليوم ، فان قوات الإنتشار السريع تعتبر تكتة ، حيث انها لم تكن سريعة ، ولم تكن قابلة للإنتشار ، كما أنها لم تكن فعّالة .

وقد توصل المخططون الإستراتيجيون في إدارة كارتر الى خلاصة مفادها ان المفتاح لإنشاء قوة أمريكية « عبر الأفق » يكمن في إنشاء قواعد محلية في منطقة الخليج . والمنطقة المرغوبة لذلك بشكل كبير ، وبوضوح ، هي المملكة العربية السعودية . وباستثناء بعض المطارات ، فانها كانت مجرّدة من البنية التحتية القابلة للاستخدام . ولتغيير مثل تلك الوضعية فان ذلك يستلزم إستثمارات هائلة في المنشآت الحديثة كالموانىء ، والقواعد الجوية ، ومعدات الدفاع الجوي ، بالإضافة الى القيادة والتحكّم وتسهيلات الإتصالات .

وعندما حان موعد إتخاذ القرارات من قبل الاستراتيجيين الأمريكيين ، أصبحت قمة الأولويات لدى السعودية ، حسب مصادر داخل العائلة المالكة ، المحافظة على مسافة آمنة من القوى الغربية .

وبينما كان شراء الأسلحة المتطورة يعطي هيبة للنظام ، كان مفهوم الإعتماد على الولايات المتحدة يعطيه صفة المسؤولية . علاوة على ذلك ، ولغاية البداية السريعة في الإضطرابات الإقليمية عام ١٩٧٩م ، لم يكن يوجد أي شخص في العائلة المالكة على إستعداد لمناقشة العرض على الولايات المتحدة ، حتى بإستعمال مؤقت ، للقواعد السعودية ، إلاّ أنه حين جاءت سلسلة من الأحداث ، سقوط الشاه وبزوغ الحكومة الدينية الشيعية المعادية بقيادة آية الله الخميني ، وقيام الإضطرابات في اليمنين ، ومحاولة انقلاب في البحرين ، علاوة على الإجتياح السوفييتي لأفغانستان ، والإستيلاء على الحرم الشريف في مكة المكرمة من قبل الميليشيات الإسلامية » .. كل ذلك اوجب ضرورة إجراء تغييرات في السلوك ، وقامت إدارة كارتر بالعمل بهدوء مع العائلة المالكة بهدف تصميم نظام تدريجي لشراء الأسلحة مدعوما باستثمارات كبيرة في المطارات والموانىء . ولكن ليس قبل قيام كارتر بالإعلان عن عزمه حماية السعوديين وحلفائهم الخليجيين ــ مبدأ كارتر ــ ، قام بالتراجع عن توصيات مساعديه القاضية بتحقيق خطته ، حيث ان حملة إعادة إنتخابه عام ١٩٨٠م كانت تستوجب عليه الحصول على أصوات اليهود وعلى دعمهم المالي .

على أية حال ، وبعد الإنتخابات قام فريق الأمن القومي في إدارة رونالد ريغان باستكمال ما توقف عنه كارتر ، حيث أنه وافق على بيع السعوديين المسمار الرئيسي في عجلة شبكة القواعد المتطورة ، ألا وهو صفقة طائرات الإنذار المبكر « أواكس » . ان قرار الإدارة بيع السعوديين خمسة من طائرات الأواكس لقي معارضة شديدة من الأعضاء المؤثرين والموالين لإسرائيل في الكونغرس ، ولإبعاد الأخير عن مناقشة موضوع صفقة القواعد المتطورة ، قامت الإدارتان الأمريكية والسعودية بالبدء بخطة مبنية على تفاهم شفوي بسيط الجنرال تشارلز دونيللي ــ رئيس المجموعة العسكرية الأمريكية في السعودية ــ والعقيد الأمير فهد بن عبد الله قائد القوات الجوية السعودية ، وأحد الاعضاء المؤثرين في العائلة المالكة .

وبابقاء ذلك الاتفاق شفوياً وعلى مستوى منخفض نسبياً ، فان الطرفين قد توصلا الى « التفاهم » اللذان يرغبان به دون الحاجة الى اتفاقيات رسمية مكتوبة ، والتي من المحتمل ان تتسرب أو تصبح خاضعة للمراجعة ــ ويحتمل رفضها ــ من قبل الكونجرس الاميركي . ان مفتاح المحافظة على السرية يكمن في التقليل من مراجعة الكونجرس لطلبات المشتريات السعودية للاسلحة الاميركية ، باستثناء طائرات الأواكس ، وذلك من خلال تجزئة طلبات الشراء الى صفقات صغيرة من أجل الوصول الى الحد الادنى مالياً ، الذي لا يتطلب مراجعة الكونجرس . وقد جعلت ادارة ريغان من الصعب على الكونجرس ووسائل الاعلام تتبّع مجرى العلاقات الجديدة . ففي بعض الاحيان ــ على سبيل المثال ــ بدلاً من شراء طائرة عسكرية ، الامر الذي يتطلب موافقة الكونجرس ، يتم حث السعوديين على طلب الحصول على طائرة تجارية من النوع الذي يمكن تطويره الى المواصفات العسكرية ، باستعمال معدات واجهزة تكنولوجية متطورة ، يتم الحصول عليها من خارج الولايات المتحدة ، كل ذلك تم التنسيق بشأنه بالتعاقد مع المؤسسات الاكاديمية التي تمولها الشركات

الاميركية الكبرى ، لاسداء النصح حول كيفية بناء نظام متكامل ، ومن ضمنها شركة بوينغ وشركة « B.D.M » لانتاج الاغذية ، وشركة ميتر ، وهي شركة أبحاث تعتمد على المعونات الحكومية . وباعتماد هذا الاجراء قلصت الشركات من الملاحقات الحكومية لاعمالها التي من شأنها لفت انتباه الكونجرس والاجهزة الاعلامية للحجم الضخم لذلك الترتيب .

وفي هذه الاثناء اتخذ ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز موقفا هادئاً لكنه حازم في معارضته لتنامي العلاقات الثنائية ، بينما اتخذ الملك فهد وعناصر أخرى من العائلة المالكة قراراً يعربون فيه عن نيتهم السماح بتواجد عسكري أميركي دوري على الاراضي السعودية ، دون أن يفسر ذلك على أنه سماح بتواجد قاعدة عسكرية دائمة .

وعقد الجانبان الاميركي والسعودي سلسلة لقاءات مكثفة وعالية المستوى في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٢ ولغاية عام ١٩٨٦ ، حضرها الملك السعودي والرئيس الاميركي السابق رونالد ريغان ، والوزراء المعنيون والقادة العسكريون من الجانبين ، بشأن التوصل الى اتفاق ثنائي حول طبيعة الازمة . ومن بين ما جرى بحثه ، انه في حالة نشوب الازمات ، هل تستطيع القوات السعودية مشاغلة المهاجمين لبضعة أيام كي يتسنى للقوات الاميركية تجهيز نفسها والحضور بسرعة للدفاع عن حليفتها .

وقامت شركة ميتر بالذات بتقديم المشورة للسعوديين لتقييم ثغرات دفاعهم الجوي ، وقالت الشركة بان النظام الدفاعي السعودي يحتوي على ثغرات عميقة ، في حين يعاني سلاح الجو الاميركي من احتياجات ماسة ، واقترح ممثلها على السعوديين دمج الاسلحة المعنية في نظام واحد ، وخاصة أجهزة الرادار الارضي ، والانظمة الصاروخية ، والطائرات المقاتلة وقواعدها ، وكذلك مواقع التحكم والاتصال . انه حقاً لمشروع ضخم « ! » وهناك نظامان يمثل هذا التعقيد على نطاق العالم كافة ، نظام حلف الناتو المعروف بنظام « ناتج » في أوروبا ، ونظام « نوراد » في الولايات المتحدة نفسها . ولا يتوفر لاية دولة أو مجموعة دول ، بما فيها الاتحاد السوفيتي ، نظام بمثل هذه الشمولية والتعقيد .

ويقول باري هورويتز رئيس شركة ميتر : « إنها خطة طموحة لانشاء نظام موحد للقيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات ــ نظام سي ــ ٣ ــ آي ــ لم يقم أحد بتطبيقها في السابق » . وتدعو الخطة الى تقسيم الاراضي السعودية الى خمسة قطاعات ، لكل قطاع نظامه المتكامل الخاص به ، وربط هذه المراكز العملية الاقليمية بمركز قيادة رئيسي يقع بالقرب من الرياض عبر خطوط اتصالات رقمية ، وانظمة اتصالات آمنة ، واجهزة للراديو تتحكم بها الاقمار الاصطناعية . ومن شأن المراكز الاقليمية الخمس العمل باستقلالية عن بعضها البعض ، ويتميز كل منها بقدرته على اداء مهامه المنوطة به عند الطوارىء مما مثل القيادة المركزية ، لتوجيه الحرب الجوية التي قد تقع في أي بقعة ممتدة من مصر والى الباكستان ، ومن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي الى المحيط الهندي .

تجدر الاشارة الى الاهمية التي انيطت باجهزة ومعدات الاتصالات والاستخبارات المثبتة ، على ان يتم استخدامها من قبل الولايات المتحدة ، خاصة وانه اثناء الازمات الرئيسة يتعين على السعوديين التنسيق التام مع حلفائهم وبشكل خاص الولايات المتحدة . كما وتجدر الاشارة ايضاً الى ان عدة سيناريوهات في المبدأ العسكري الاميركي بشأن الخليج تدعو الى استخدام الاسلحة النووية لايقاف اية محاولة اندفاع سوفياتية في المنطقة ، مما سيتعين على السعوديين الرد بالمثل ، وتم تعزيز مراكز القيادة الستة المنشأة في الصحراء السعودية وتقويتها ضد اية هجمات نووية ، كما وتم امدادها بخطوط اتصالات واقية ، ومن شأن التجهيزات المنشأة توفير قدر من الجاهزية لمواجهة حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي أكبر بكثير من ذلك المتوفر لدى الولايات المتحدة ، سواء كان داخل اراضيها الاقليمية أو في الاراضي الاوروبية .

ومن أجل تفادي أية متاعب قد تنشب ، طالبت دوائر العائلة المالكة المحافظة على سرية العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة قدر الامكان . ومن الامور مثيرة لقلق العناصر الموالية للغرب بين اعضاء العائلة المالكة جراء العلاقة الدافئة والمريحة مع واشنطن ، هو الاهانة المحتملة التي سيواجهون بها داخل اروقة الكونجرس الاميركي ، إن قدر لهم خسارة المواجهة مع المؤيدين لاسرائيل هناك . وشارك السعوديين قلقهم هذا الادارة السابقة للرئيس رونالد ريغان . واثناء صفقات بيع السلاح الاميركي للدول العربية في السبعينات ، واجهت المبيعات معارضة شديدة من قبل مؤيدي اسرائيل المتنفذين في الكونجرس ، واذا تم الافصاح عن الالتزام الاميركي الهام مع السعودية ، وخاصة الجانب الذي يتضمن نظاماً معقداً للقواعد العسكرية الحديثة التي تحتوي على معدات واسلحة متطورة جداً ، فان المعارضة الشعبية لذلك ستسري بسرعة البرق . ولذا تمت المحافظة على سرية القواعد العسكرية ومواقع انشائها .

ان حجم البرنامج السعودي لا يعرف مداه الا الاقلية ، ولكنه وبحكم كونه برنامجاً سرياً فانه من المستطاع التوصل الى تكلفته الاجمالية بصورة تقريبية من خلال التقديرات الدورية التي تتضمنها الوثائق الحكومية المختلفة ، والنشرات الخاصة بالشؤون الدفاعية . ومن انشاء تواجد عسكري ملحوظ في المنطقة الخالية الممتدة على الحدود المتاخمة للعراق والكويت ، ثم توسيع مدينة الملك خالد العسكرية الى مشروع هائل ضخم وفق اعتبارات الاحتياجات المستقبلية .. وبكلمة اخرى اوجدت على عجل مدينة حديثة وسط منطقة صحراوية خالية ، وأنشئت شبكة موسعة لخنادق قيادية عسكرية محصنة تحت الارض مزودة بشبكة تهوية وتكييف في المدينة العسكرية وقواعد عسكرية اخرى . ويمكننا القول ان أضخم قاعدة في المنطقة انجزت بين عشية وضحاها .

وفي بدايات واواسط عقد الثمانينات ، رفض الكونجرس مراراً الموافقة على بيع الولايات المتحدة بعض نماذج الانظمة التسليحية الى السعودية ، وهدد باتخاذ اجراءات لايقاف اتمام بيع البعض الاخر ، وبعد خيبة الامل التي أصابت السعوديين نتيجة المماطلة الاميركية ، توجهوا الى مصادر سلاح اخرى ، وانفقوا نحو ٣٧ مليار دولار على صفقة تسليح بريطانية ، ونحو عشرة مليارات اخرى على صفقة فرنسية . لكن الهجمات الايرانية على ناقلات النفط الكويتية في عام ١٩٨٧ ، عززت العلاقة القائمة مع الولايات المتحدة ، خاصة عبور سلاح البحرية الاميركية مياه الخليج ، مما تتطلب تعاوناً وثيقاً مع السعوديين .

وعند اجتياز العراق للحدود المشتركة مع الكويت في شهر اغسطس ١٩٩٠ ، بلغ مجموع ما انفقته السعودية على التسلح نحو ٩٠ مليار دولار ، انفق نحو ٣٤ مليار دولار منها على انشاء قواعد عسكرية وتجهيز البنية العسكرية التحتية ، كما وانفق نحو ٣٠ مليار دولار أخرى على تحديث الموانىء واجهزة الاتصال وشبكة الطرق العسكرية وخزانات وقود لاحتياجات الطوارىء . ولاكتمال صورة الانفاق العسكري ، يجب على المرء ان يحتسب انفاق نحو خمسة عشر مليار دولار اخرى من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي الاخرين بتشجيع من السعودية ، لشراء معدات واجهزة عسكرية متممة لاجهزتها ، وكذلك صرف نحو ستة مليارات أخرى على منشآت تستخدم للاغراض العسكرية . وفي ذات الوقت ، تعهدت الولايات المتحدة والسعودية بتسديد التزامات مصر العسكرية من أسلحة ومنشآت التي تبلغ تكلفتها عدة مليارات من الدولارات التي استخدمت الولايات المتحدة عدداً من قواعدها لانطلاق قواتها منها .

ان الحجم الهائل للانفاق العسكري الذي بلغ نحو مائتي مليار دولار على امتداد عشر سنوات ، قد أوجد البنية التحتية اللازمة ، والتي وصفها مسؤول في شركة « ميتر » بـ « الدمج السلس للأسلحة المتعددة في قواتنا ، الذي عادة ما نحلم به دون القدرة على تطبيقه . يضاف الى ذلك دمج قوات وأسلحة حلف الناتو وقوات أقليمية أخرى ، وحينها يمكننا تذوق طعم الانتصار العسكري الكبير الذي هيأ لعاصفة الصحراء التنفيذ السلس » .

وتشير التقارير الواردة في السابق حول عملية التحضير العسكري الذي سبقت عملية عاصفة الصحراء الى الجهود الاميركية والسعودية المشتركة لعلاقة أمتن ، قد تعثرت بسبب التهديد العسكري الذي كان يمثله صدام حسين . ان هذا الاعتقاد الخاطىء نابع من السرية التي طوقها الطرفان حول وجود

قرار تخفيض السلاح في الشرق الاوسط لا ينسحب على برنامج التسلح السعودي الهائل ، ولن يتأثر بالتصريحات الاميركية العلنية مهما كانت حدتها ، وسيخضع البرنامج للاشراف الاميركي المباشر

●●

ان الاعتماد على القوات الاميركية في حماية المملكة هو تنازل ضمني عن شرعية النظام التقليدية

الالتزامات والتعهدات بينهما والتي ، لم يجر الأعتراف بها بشكل رسمي . وأطلق أحد مسؤولي البنتاغون السابقين على استمرار التردد داخل أوساط العائلة المالكة السعودية ، وإقرار وجود الإتفاقيات مع الولايات المتحدة بأنها « اسطورة التدخل العذري » والتي من شانها حجب واخفاء الإنعكاسات الطويلة المدى للشبكة العسكرية الأمريكية المتواجدة في الاراضي السعودية ، والتي هي بحجم يوازي قوات حلف الناتو .

النظام العسكري تجري تجربته للمرة الأولى

حينما قام نحو مائة الف جندي عراقي بغزو الكويت في شهر أغسطس ١٩٩٠ ، واتخاذ تلك القوات لمواقعها كما لو أنها تتأهب للتحرك نحو العربية السعودية ، بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش بالاتصال بالملك السعودي ومساءلته ان كان يرغب في تطبيق المفهوم السري المتضمن للإتفاقيات المعقودة ، والتي تتطلب من الولايات المتحدة تقديم المساعدة للسعودية . ويروي مسؤولون في ادارة الرئيس بوش ، أن الملك فهد أعرب في البداية عن رغبته في الحصول على تقارير الاستخبارات وتطمينات امريكية حول استعداد قوات الولايات المتحدة تقديم المساعدة للسعوديين خلال فترة وجيزة . وطالب الملك فهد الولايات المتحدة الاعلان عن تلك النية كمحاولة لثني صدام عن عزمه التحرك جنوبا الى الاراضي السعودية ، خشية مواجهته لقوات أمريكية كبيرة .

وأصيب العاهل السعودي بالدهشة للرد العاجل من قبل الرئيس بوش ، والذي ذهب فيه الى أبعد من مجرد تطمين السعوديين بمواصلة الدعم العلني ، بل لتحريك أعداد كبيرة من القوات العسكرية والاسلحة لدرء أي غزو عراقي . وأعرب الرئيس بوش عن تصميمه لمواصلة الدعوة المفتوحة لاستخدام البنية العسكرية التحتية ــ حديثة الانشاء ــ في الاراضي السعودية من قواعد ومعدات وأسلحة تم تخزينها لمثل ذلك الاحتمال الطارىء . ورأى مساعدو الرئيس وأعوانه في مجلس الامن القومي فرصة في التمسك بالبنية التحتية هناك وتعزيزها واعادتها الى الحياة ، خاصة وأن جزء لا بأس به منها بقي ساكنا في الفترة السابقة ، ولا بد من حرمان صدام حسين من الظفر بها .

ويقول خبراء الاستخبارات الامريكيون ، أن الملك فهد سارع خلال ساعات معدودة في استشارة آخرين في العائلة المالكة ، والذين كان حماسهم لتدفق أعداد كبيرة من الأمريكيين خافتا . واعرب ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن خشيته من تلوث نظام المحسوبية الملكي والنظام القبلي السائد ، من قبل الوحدات العسكرية الأمريكية ، التي تتشكل من خليط من الاجناس وتعايش الجنسين والطبقات الاجتماعية المختلفة . ويمضي الخبراء بالقول أن المسؤولين السعوديين ارادوا أن يتفهم المسؤولون الأمريكيون وجهة نظر صدام حسين . حيث أنه يعتقد ، عدا مطالبته الكويت بحقوق النفط والاراضي المتنازع عليها ، فإن الكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية قامت باغراق السوق النفطي بكميات هائلة من النفط الرخيص ، متجاوزين بذلك لحصصهم المنصوص عليها في منظمة الدول المصدرة للنفط « أوبك » ، مما أدى الى تدني سعر النفط العراقي . وكان صدام يعتقد أن تلك الدول تتآمر مع الولايات المتحدة ضد العراق على المستوى العسكري من خلال اجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في منطقة الخليج .

وتقول الاوساط السعودية ، أن مخاوف صدام كان لها ما يبررها حقيقة ، وسعت العائلة المالكة في السعودية للنظر في عدة مجالات من شأنها تطمين القيادة العراقية واقناعها بالانسحاب من الكويت . الا أن ادارة الرئيس بوش اعربت عن عدم موافقتها على أية خطة او أجراء من شأنه استرضاء الرئيس العراقي ، خاصة وأن الولايات المتحدة إذا ما قررت تقديم المساعدة للسعودية ، فإن المساعدة لن تكون عينية بحيث يتغلب عليها العراقيون بسهولة .

وسعت الولايات المتحدة الى الزام السعودية بقبول نحو مائة الف من القوات الامريكية فورا ، وحث الرئيس بوش وزير دفاعه تشيني على اللقاء بالسفير السعودي في واشنطن الامير بندر بن سلطان لينقل وجهة النظر الامريكية شخصيا الى الملك وولي العهد ووالده وزير الدفاع الامير سلطان بن عبد العزيز .

ونقل الامير بندر وجهة النظر كما طُلب منه ، ولكن الامير عبد الله وآخرين بقوا عند موقفهم بان الحد الأدنى من القوات الامريكية يعتبر كافيا لنشرها هناك . ومن ثم ارسل بوش وزير دفاعه الى السعودية في مهمة لاسترضاء الامير عبد الله . ومن دلائل نجاح مهمة تشيني ، انه خلال بضعة ايام كان فنيو الاتصالات في القيادة المركزية الاميركية « سينتكوم » ، منهمكين في ربط اجهزتهم المتطورة للاتصالات بالاجهزة السعودية المعدة . يضاف الى ذلك نظام البنية التحتية المتطورة التي ساهمت في استكمال أكبر وأسرع عملية نشر للقوات في تاريخ الحروب العسكرية ، تأهبا للمعركة .

وكان لدى السعودية في عام ١٩٨٠ ميناءان يستخدمان لاغراض تجارية غير نفطية ، باستطاعة كل منهما استقبال سفينة واحدة ، وتفريغ حمولتها قبل الالتفات الى السفينة التي تليها . ومع حلول عام ١٩٩٠ تضاعفت القدرة الى تسعة موانىء تستطيع استقبال وتفريغ عشرات السفن في آن واحد ، كما وتضاعفت المطارات الأثني عشر وزودت بمعدات حديثة ومدرجات هبوط أطول ، وتجهيزات للصيانة ، وأنظمة ضبط التهوية ، والتي أصبح في استطاعتها إستيعاب السيل المتدفق من الطائرات الامريكية المحملة بالقوات والمعدات .

وفي خضم التغطية الاعلامية لهذا الحشد الجماعي ، انبهر الصحفيون الامريكيون ببريق المعدات الالكترونية وحجم الاستعداد الضخم الى الحد الذي دفع بهم الى تجاهل الترتيبات السرية التي كانت تجري على قدم وساق على امتداد عشر سنوات ، والتي كانت ثمرتها ما رأوه .

ويقول خبير عسكري امريكي عريق في مجال التخطيط لارسال القوات الامريكية الى مناطق التوتر العالمية ، حول الترتيبات الضخمة في السعودية : « لايوجد مكان في العالم حتى في الولايات المتحدة ، باستطاعتنا القتال الناجح كما قاتلنا في الخليج . وقليل من المسؤولين يدركون ذلك . لكنه لن يكون في مقدورنا احراز الانتصار الساحق والسريع بالاعتماد على قواتنا وقواعدنا العسكرية المتواجدة في الفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند » .

ويضيف خبير عسكري آخر : « إذا واجهنا تحديا مماثلا في المستقبل ، ولدينا ذلك الكم الهائل من التقنية الحديثة ، دون توفر البنية التحتية للاسلحة الدفاعية والهجومية ، داخل اراضي الولايات المتحدة ، وباشرنا بانشاء نظام جديد من الصفر دون أدنى اعتبار لقيود الميزانية ، فانه سيتعين علينا انشاء نظام شبيه بذلك الذي تم في السعودية ، باستثناء واحدة وهو تبذير الاموال على الاسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية التي قد لا نستخدمها مطلقا » .

المستقبـــل

ان توفر نظام الاتصالات العسكرية الحديث في السعودية ، وشبكة القواعد العسكرية الضخمة والمتطورة التي أدمجت بفاعلية مع الاجهزة والمعدات والقوات الامريكية خلال حرب الخليج .. هو ما دفع بالرئيس بوش الاصرار على الدفاع عن السعودية بهذه السرعة . ونتيجة لذلك ، فإن لدى السعوديين الان بنية عسكرية متكاملة أكثر تطورا عما كان مرسوماً لها في السابق . ان النظام الكمبيوتري المتطور الذي أوكل اليه دمج كافة المعلومات والاشارات الاليكترونية في نظام واحد ، بلغ درجة كبيرة من التطور والتعقيد ، ولكن شركة بوينغ المنتجه للنظام لم تستطع من إكماله قبيل الغزو العراقي للكويت .

وحين وصلت القيادة المركزية الامريكية « سينتكوم » أحضرت معها نظامها المركزي للقيادة والتحكم والاتصالات « سي — ٣ » ، وشرعت في دمج النظام الدفاعي السعودي المتوفر بالنظام الذي أشرفت عليه شركة بوينج ، بحيث تمّ ربط كافة انظمة الدفاع الجوي على الاراضي السعودية ، اضافة الى القواعد العسكرية حديثة الانشاء . وقد ساهمت التحسينات التي ادخلت على النظام الدفاعي السعودي في المراحل الاخيرة في تعزيز مكانته كنظام دفاعي اقليمي ذي شأن ، وادخلت عليه بعض العناصر المتطورة جدا ، والتي أذت بالقادة العسكريين الامريكيين الى وضع قيود صارمة على استخدام السعوديين للنظام .

وشكل النظام الدفاعي المتطور ارضية للاجتماع الذي عقده وزير الدفاع الامريكي تشيني مع نظيره السعودي الامير سلطان في شهر مايو ١٩٩١ ، وعبر تشيني عن رغبته في الحصول على موافقة سعودية للسماح بتواجد عسكري امريكي ثابت ودائم للمحافظة على فاعلية النظام الدفاعي بصورة مستمرة ، مع الابقاء على عناصر الانذار المبكر في أماكنها . واذا ما أصرّ السعوديون على موقفهم بالمطالبة بخروج كافة القوات الامريكية ، فانه من غير الواضح ماذا سيكون مستقبل النظام الدفاعي المتطور ، خاصة عناصر الانذار المبكر ، هل سيتم ابقاؤها او تفكيكها .

وأعرب مسؤول أمريكي رافق وزير الدفاع الامريكي في اجتماعه بنظيره السعودي ، عن اعتقاده بأن النظام الدفاعي المتكامل يعتبر انجازا باهرا وأنه : « الاستثمار الأكبر والأكبر في تاريخ البنية العسكرية التحتية عبر التاريخ البشري » . وأشرفت القيادة المركزية الامريكية « سينتكوم » على تحديثه ليصبح باستطاعته استيعاب قيادة قوات الحلفاء في زمن الحرب ، ويقول مسؤول عسكري في البنتاغون ، ان هذا التراكم الهائل للمعدات الاليكترونية والتجهيزات المضادة لمكافحة الاسلحة النووية ، يعتبر بالنسبة لواشنطن « الرصيد الهام في منطقة جنوب غرب آسيا » . ومن وجهة نظر وزير الدفاع تشيني ، فان الشبكة الدفاعية تعد مفتاحا للامن العسكري في الشرق الاوسط . ويستطرد مساعد تشيني العسكري أنه : « لهذا السبب بالذات نعقد العزم على حمايته بعناد » .

ومما يثير مخاوف الاوساط الامريكية ، أنه اذا قدر لهذه الشبكة الدفاعية المتطورة ان تقع تحت سيطرة قوى لا تعد صديقة للولايات المتحدة ، اما عبر غزو عسكري أو نتيجة تغييرات داخلية في السعودية ، فإن النظام الدفاعي قد يصبح عبئا رهيبا . وعلى سبيل المثال ، ما هي العوامل التي ستحول من استخدام السعودية للنظام الدفاعي الهائل ضد اسرائيل او تركيا او الهند ؟ . واثناء الاجتماع سابق الذكر ، قدم وزير الدفاع تشيني وعدا لنظيره السعودي الامير سلطان ، بأن القوات الامريكية الخاصة « ستموّه » بشكل جيد بحيث يصعب على السكان المحليين اكتشافها ، او اكتشافها من قبل قوى اقليمية اخرى مثل ايران وسوريا . واقترح تشيني انه اذا وقع المحظور ، واكتشف امر القوات حينها ، سيطرح تفسير لذلك بأن القوات تقوم « بالتبديل الدوري » لعناصرها . واستطرد تشيني بأن الولايات المتحدة لن تقدم على الاقرار او الاعتراف بوجود عسكري امريكي ثابت ودائم ، ولن تكون هناك مراسيم للتوقيع على معاهدة بصورة علنية ، كما ولن يلجأ الامريكيون الى التصريح العلني بشأن ذلك ، بأي صورة من الصور . وأضاف تشيني ان كل شيء سيبقى كالمعتاد .

وخلال أمد الدبلوماسية السرية الثنائية في السنوات العشر الاولى ، ومسارها المتعرج ، حاول السعوديون تجنّب الاجابة الامريكية على المطالب الامريكية بتواجد عسكري أمريكي دائم على اراضيهم . ويقول مرافق لوزير الدفاع تشيني ، انه اثناء اللقاء المذكور مع وزير الدفاع السعودي الامير سلطان ، توصل وزير الدفاع الامريكي الى قناعة مفادها أن السعوديين يراوحون مكانهم حول الموضوع ذاته . لكن تشيني كان ينطلق في تصميمه بالمطالبة بوجود عسكري ثابت على متطلبات واولويات السياسة العليا التي رسمت مسبقا . واوضح تشيني لنظيره السعودي في اللقاء ، انه اذا لم يتم التوصل الى موافقة على التواجد العسكري الامريكي الدائم ، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع ضمان حمايتها للعائلة المالكة من التهديدات الخارجية والداخلية . وتوصل وزير الدفاع في اعقاب ذلك الى تفاهم جزئي ، يقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بارسال تعزيزات من قواتها العسكرية المنتشرة في كافة بقاع الارض ، إذا ما حدث هجوم يستهدف السعودية ، او تلقت طلبا بارسال التعزيزات العسكرية ، وستبقى الولايات المتحدة على جزء كبير من معدات نظامها الدفاعي المتطور « سي ٣ — آي » . وبالمقابل تضمن العائلة الحاكمة السعودية : حرية وصول القوات الامريكية الى القاعدة العسكرية في الظهران ، والقاعدة البحرية في الجبيل ، وبقية شبكة الدفاع الجوي عند الضرورة .

ويضيف المسؤولون الامريكيون المطلعون على اللقاء المذكور ، بشأن الإتفاق الذي تمّ التوصل إليه ، بأن التفاهم « الشفوي » لم يستكمل بعد ، وتقول الاواسط السعودية المعنية ان الجانب السعودي عرض شراء كميات ضخمة من المعدات الامريكية الثقيلة ، والتجهيزات الملحقة بها ، ونشرها في الاراضي السعودية ، وكذلك وافق الجانب السعودي على ربط شبكته الدفاعية « سي — ٣ — آي » بمقر القيادة المركزية الامريكية « سينتكوم » في مكان ما في المنطقة . لكن أوساطاً مطلعة في البنتاغون أوضحت ان ادارة الرئيس بوش لم تعلن عن موافقتها على العرض السعودي ، خاصة ان جانباً كبيراً من التفاصيل لم يتم الاتفاق عليه ، لناحية الحجم الدقيق وتشكيلة قوات الطوارىء الاميركية . وفي هذا الصدد ، أعرب وزير الدفاع تشيني عن اعتقاده بموافقة السعودية على تواجد اميركي يقدر بنحو سبعة الاف عسكري في القواعد العسكرية السعودية ، من ضمنهم بعض مستشاري القوات خاصة . وكرر تشيني تفسيره لنشر القوات هناك على أنه مجرد تبديل بين صفوف الفنيين العسكريين في مهام تدريب مؤقتة .

وليس من الواضح ماهية السياسة التي تتبعها ادراة الرئيس بوش في تعاملها مع التحديات التي تواجه النظام الملكي « المستبد » في السعودية ، علاوة على توجهاتها الحالية باستمرار التفاهم السري حول ذلك مع العاهل السعودي الملك فهد وبقية اعضاء العائلة المالكة . وينظر المراقبون الى توجهات الادارة الاخيرة في مبادرتها للحد من انتشار الاسلحة في الشرق الاوسط ، على انها محاولة علنية لابقاء العلاقة السعودية بعيدة عن الانظار والاهتمامات . ويقول مسؤولون في الادارة الاميركية ، في هذا الصدد ، ان الهدف من المبادرة يختلف عما تم الاعلان عنه ، ويستطردون القول انه حين تدعو الولايات المتحدة الى وضع قيود على مبيعات الاسلحة للمنطقة ، فانها تعزز بذلك الوضع القائم بصورة عملية . ويقولون ، انه على اية حال فان برنامج التسلح السعودي الهائل لن يتأثر جراء التصريحات العلنية مهما كانت حدتها . ويمضون بالقول ان حكومتي الطرفين تمرستا في فن اخفاء انتقال التقنية الحربية الضخمة ، لدرجة ان العلاقة بمجملها تمضي الى نهايتها دون وازع من بيروقراطية الدولة .

* * سكوت ارمسترونغ محرر سابق في صحيفة الـ « واشنطن بوست » ومحقق سابق لدى لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بفضيحة ووترغيت ، كما أنه مؤسس لارشيف الامن القومي . اشترك سكوت مع بوب وود ورد في تأليف كتاب « ذا بريثرين » وهو حالياً يؤلف كتاب عن شؤون الامن القومي في ادارة الرئيس بوش . تم اعداد هذا المقال بالمساعدة في البحث من قبل كيرت شو .

شخصيـة العـام .. وكل عـام !!

إختـارت جـريدة « الشـرق » القطرية ، الملك فهد الشخصية العربية الأولى لعام ١٩٩١ ، بينما أختارته مجلة « المجلة » السعودية رجل العام على صعيد العالم الأسلامي .

أما جريدة « الرياض » فهي لم تتعود أن تختار شخصية العام ، لكنها وجدت أن الملك يستحق فعلا أن يكون رجل العام وكل عام !! على الصعيد العربي والاسلامي وحتى الدولي .

فالملك الذي عقمت النساء أن تلد مثله ، نال من تدبيج المدائح من رئيس تحرير جريدة « الرياض » تركي السديري في الخامس من يناير ١٩٩٢ ما يكفيه لقرن قادم ، فالملك فهد في رأي « الرياض »قائد تفوق على زعماء العالم الثالث ، وهو الملك الذي عالج مشاكل لبنان ، وافغانستان ، والفلبين ، والصومال ، وتشاد ، والعراق ، والكويت ، وغير ذلك .

ثم تلتفت « الرياض » الى جوانب مثيرة في شخصية خادم الحرمين الشريفين لم يكتشفها أحد ، وهي أن هذا الرجل « لم يكن دمويا » ، وكأن الأمر الطبيعي لأي زعيم في نظر السديري أن يكون دمويا ، وأنه « جعل من بـلاده مـلاذ الأمن والعمل لكثير من الخائفين العرب والمسلمين » والعمـال الفقراء اليمنيين والفلسطينيين والسـودانيين وغيرهم الذين تم تشريدهم من المملكة بأسوأ حال ليكونوا شهود عيان على « ملاذ الأمن » هذا !! ، كما أن مئات المنفيين السعوديين الذين يعيشـون في الولايات المتحدة واوروبا الغربية ودول عربية أخرى هم شهود اخرين على هذا « المـلاذ الامن » ، نـاهيك عن الالاف من المعتقلين السيـاسيين الـذين احتضنتهم السجون السعودية منذ وصل جلالته الى الحكم عام ١٩٨٢ .

أما وكالة الأنباء السعودية « واس »وجريدة «الشرق الأوسط »فقد ضمنتا اعلان الملك مجدداً ــ في اخر يوم من انقضاء وعده السابق ــ باعلان النظام الأساسي ونظام المقاطعات ومجلس الشورى ، ضمنتاه بكيل المدح ولكن بشكل اخر .. فالملك الذي ظل هو وأسرته ولأكثر من ثلاثين عاما يماطلون بشأن الأصلاح السياسي في المملكة ، والملك الذي قمع بشكل مباشر الحركة الوطنية في البلاد خلال ١٢ عاما قضاها وزيراً للداخلية ، وهو الزعيم الذي يصفه أقرب مرافقيه بأنه يضجر من المعارضـة ، ويغضب من الرد عليه ، ويسأم من الإستشارة ، وأشدّ ما يثيره أن يقال له أن هذا العمل الذي اختـرتـه لا يجدي أو لا يصلـح .. هذا الملك وصفتـه « واس »و « الشـرق الأوسط »وغيرهما بأن الإصلاح والشورى يعدان « جزءاً من منهجه السياسي الذي بدأه مشرفاً على أكبر تحوّل ثقافي وتعليمي في البلاد منذ أربعين عاما حيث تخرجت أجيال متعددة تشكل حالة جديدة في المجتمع السعودي والعربي بوجه عام » .

وهذا الحديث يدل على أكبر إدعاء في تاريخ البشرية .. فالملك فهد حسب رأي الصحافة السعودية ــ كما سبق ــ هو رائد التغيير في المجتمع السعودي والعربي خلال أربعين عاما ، وأذن فحركة المجتمع العربي خلال اربعة عقود من الزمن تعود بالفضل لخادم الحرمين وحده ، أما الأجيال التي تطالب اليوم بالتغيير فهي في نظر تلك الصحف ، نتاج تربية المعلّم فهد الذي أشرف على أكبر تحول ثقافي وتعليمي في البلاد .. فهل هناك إدعاء أكبر من هذا ؟ ! ! .

رجل الديكتاتورية يتحول الى رائد الديمقراطية ، ورجل القمع يتحول الى مشرف على أكبر تحول ثقافي في البلاد منذ أربعين عاما ، لا لشيء الا لانه استلم وزارة المعارف لبضع سنوات كان في حينها ــ وهو في زهرة الشباب ــ يسيح بين لاس فيغاس ومونتكارلو وكازبلانكا ، وقد أدار عبد الله ال الشيخ الوزارة بالنيابة عنه .

ثم ان العجب العجاب أن يسخر من القراء شخص كتركي السديري حين يقول أن « الشـرق » القطـرية و « المجلة » السعودية أختارتا الملك فهد شخصية العام بعد إستفتاء عام .. ولا نعلم نكتة أسخف من هذه .. فمن هم الذين استفتـوا حتى قرروا أن الملك ، والذي لا يـؤمن باستفتاءات شعبيّة فضـلاً عن انتخابات ، شخصيـة العـام ؟ ! .. من قال رأيـه من العرب والمسلمين ؟ .. هل سألوا الأفغان الذين قطع الملك مساعداته عنهم وكال المليارات والقمح الى الاتحاد السوفيتي الملحد ؟ ، أم سألوا الصوماليين الذين حصد الجوع والحرب في شهر ديسمبر الماضي أربعين ألفاً منهم وقائض القمح السعودي يُهدى لحصن الشيوعية المنهار ؟ .

أم تراهم سألوا شعبي السودان واليمن الذين حاصرهم الملك المترف في قوتهم ومصدر رزقهم لأنهم اختلفوا معه في الرأي ؟ .. وهل سألوا الفلسطينيين الذين وجدوا الثقل السعودي ينصب لخدمة المشروع الأمريكي وكان يمكن أن يوازن الانهيار العربي لصالح إنصافهم وإنصاف قضيتهم ؟ .. وهل سألوا حتى الشعب السعودي ليقول رأيه في مليكه عبر استفتاء أو إنتخاب أو غير ذلك .. هذا الشعب الذي رفض الملوك السعوديون أن تكون له شخصيته المستقلة وحقه في التعبير والمشاركة السياسية ؟! .. كيف كان ذلك الأستفتاء ومن قال رأيه فيه ؟ ! .

الحقيقة إن قطر التي توترت علاقتها كثيراً مع السعودية أرادت مغازلة الملك الذي لا يُؤمن جانبه بهذه النكتة .. واما « المجلة » فالملك فهد شخصيتها هذا العام وكل عام وأهدافها ليست خافية .. وأما تركي السديري فهو نفسه كان قد اشتكى من رقابة الملك وسطوته لـ « جوديث ميلر » مراسلة « نيويورك تايمز » ونشرت حديثه في تقريرها الهام في ذات الصحيفة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩١ حيث قال السديري : « الملك فهد شديد الرقابة لكنه لا يتصل بنا الا اذا كان مستاءً ! » .

ماذا يريدون أن يصنعوا من هذا الملك ؟ ! ، فلسوء حظهم أن عصر الحكام الملهمين إنتهى ، والملك الهمام لم يرزق كثيراً من المواهب سوى موهبتي النفط ، ووجود الأماكن المقدسة في البلاد ليتاجر بهما ، وفي عصره فقدت المملكة دورها الريادي في العالمين العربي والاسلامي ، وأصبحت مجرد ملحق لنشاطات وزارة الخارجية الأمريكية .. وهذا الملك الحكيـم جـرّب حكمتـه فحفر اخدوداً من الكراهيـة في نفوس العـرب والمسلمين وحكامهم يطوّق المملكة من اليمن جنوباً الى السودان غرباً حتى الأردن شمالاً .. ولم يسلم حتى من حساسيات أشقائه الخليجيين فراح تارة « يتاجر » عمان ، وأخرى يشاكس الامارات وثالثة يتآمر لقلب النظام في قطر ، ورابعا يحتل جزر كويتية ، وبفضله تكرست المخاوف لدى القادة الخليجيين من الإتحاد مع المملكة التي يفتح مليكها فمه لابتلاعها منفردة أو مجتمعة ! ! .

هذا هو الملك الذي عقمت نساء العروبة أن تلد مثله ، وهل تلد النساء ملوكاً متوّجين ؟ ! ، أم هل تلد النساء أطفالاً في افواههم ملاعق الذهب ؟ ! ، إن أبناء العالم ينشأون ويكبرون حتى يتسنموا أرفع المناصب ، أما هو فقد ولد منصبه قبل أن يولد ، وتكونت ثروته قبل أن يرى النور ، وسجّلت بإسمه الإراضي والعقارات وحقول النفط قبل ان يحبو على قدميه .. أفلا يستحق أن يكون شخصية العام .. وكل عام ؟ ! .